مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٩ | العدد (٧٢) | صيف ٢٠١٥

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــــدي عمـــــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ الأزمة بين الدولة والحركة الإسلامية في الأردن وآفاق الحل!
التحرير

البحوث والدراسات

١٥ إشكالية التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة بدوافع سياسية
محمد فهاد الشلالدة
أحمد حسن أبو جعفر

٤٣ موجات الديمقراطية والربيع العربي: دراسة مقارنة
أحمد البرصان

٦٩ الديمقراطية البريطانية... خلفيات وتحديات ومخاطر قراءة في انتخابات مجلس العموم ٢٠١٥
أديب زيادة

٩١ تجربة الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣
أمجد جبريل

المقالات والتقارير

١١٣ قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠١٥ ودلالاتها الداخلية
محمد عابد

١٢٣ دافوس الأردن.. فرصة غير مستغلة
ماهر الغريب

١٢٩ أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي
فريق الأزمات العربي

الملف البيبلوغرافي

الثورات والحراكات الإصلاحية العربية ٢٠١١-٢٠١٥

١٤٩ المراجع العربية والانجليزية

١٦١ مراجعة كتاب

١٦٥ أحدث الإصدارات

محمد عابد

المقال الافتتاحي

الأزمة بين الدولة والحركة الإسلامية في الأردن

وآفاق الحل!

توترت العلاقة بين النظام والحركة الإسلامية في الأردن على إثر قيام سلطات الأمن باعتقال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين الأستاذ زكي بني ارشيد بتهمة تعكير صفو العلاقات مع دولة شقيقة عبر موقع التواصل الاجتماعي- فيسبوك في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. وفي المقابل فقد كان رد فعل الجماعة متزنًا؛ حيث استهجنت اعتقال بني إرشيد ومن ثم الحكم بسجنه عامًا ونصف العام من قِبَل محكمة أمن الدولة في آذار/ مارس ٢٠١٥. وقد اعتبر الكثيرون هذا الحكم تطورًا مهمًا في توتير العلاقة مع الحركة، حيث إنه وبرغم قيام الأمن سابقاً باعتقال أو التحقيق مع العشرات من أفرادها على خلفية قضايا رأي، ورغم دورها في ضبط الشارع الأردني تحت سقف إصلاح النظام خلال الربيع العربي. غير أن هذا التحول ظلّ رهن التحليل بين من يعدّه خطوةً تصعيديةً ومن يرى فيه خطوة معزولةً استجابةً لضغوط خارجية أو لاعتبارات داخلية.

وقد تسربت الكثير من المعلومات حول حقيقة الأزمة، لكن تشجيع السلطات لمجموعة من القياديين السابقين على تشكيل جمعية مناوئة لجماعة الإخوان تحمل نفس الاسم فيما عرف بـ "جمعية الإخوان المسلمين" دفع الأمور إلى مربع جديد من التوتر الفعلي، وأفادت الكثير من التسريبات أن ثمة توجه لشق الجماعة واستهدافها بهدف إضعافها، وربما لسحب شرعيتها السياسية والقانونية.

ومثلت عدة إجراءات "جزئية" بمنع الجماعة من القيام بفعاليات اجتماعية ودينية وسياسية معتادة برنامج مواجهة لم يَخفَ على المراقبين، ومع ذلك فقد تزايد التساؤل بشأن الغاية التي تخدم مصالح الأردن العليا، من وراء هذه الإجراءات، خاصةً وأنها وصلت إلى حدّ منع مصليات العيد في عيد الفطر في تموز/ يوليو ٢٠١٥.

ومن هنا، ظهرت الأزمة بوضوح، وظهر تحليليًا أن الحكومة ربما قررت إعادة النظر بقواعد العلاقة التاريخية بين الطرفين، فيما لا زال الغموض يلف الأسباب الموجبة لذلك على الصعيدين السياسي والاجتماعي، حيث مثلت جماعة الإخوان تاريخيًا لبنة أساسية في الوحدة الوطنية بين المكونات المناطقية والجهوية للمجتمع الأردني، كما شكلت صمام أمان لمنع انزلاق البلاد إلى أعمال العنف والفوضى في اعوام ١٩٥٧ و١٩٨٩ و١٩٩١ و٢٠١١ وهكذا.

ولذلك فإن فهم طبيعة الأزمة واتجاهاتها أصبح مصلحة وطنية ومهمة تاريخية بغض النظر عن الموقف الفكري أو السياسي من الجماعة، لأن الأمر أصبح يتعلق بمصلحة البلاد ومستقبلها وليس مجرد مصلحة مجموعة من السياسيين أو بحزب صغير هنا أو هناك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جماعة الإخوان تمثل القوة الشعبية الأكبر في البلاد على مدى العقود السبعة الماضية.

من حيث المبدأ قامت العلاقة بين الإخوان والنظام على الحرية في العمل وحفظ الوحدة الوطنية والمحافظة على الاستقرار والأمن في البلاد، وعلى العمل السلمي المدني بكل مستوياته، وظل التعايش هو سيد الموقف بين الطرفين حتى في ظل مناوشات أمنية من الدولة وسياسية من الإخوان في عدد من المحطات السابقة، فظل الملك يعتبر هذه الجماعة ضمانة مهمة من ضمانات استقرار الحكم والأمن في البلاد، وبذلك شكلت فلسفة التعايش أساس العلاقة بين الإخوان والدولة، وظلت قواعد العلاقة بينهما غير قابلة للاختراق حتى في ظل تحولات علاقات التيار الإسلامي بحكومات كثيرة في المنطقة.

وتمتع الإخوان بشرعية اجتماعية وقانونية وسياسية على حد سواء، وكان للجماعة دور مهم في العمل السياسي في البلاد منذ انطلاقة الديمقراطية الأردنية الجديدة عام ١٩٨٩، وشكلت الجماعة قطب المعارضة الأبرز في سياساتها ومواقفها، لكنها لم تسجل على نفسها موقفًا واحدًا مناهضًا لمصالح البلاد، بل كانت تبرر معارضاتها بالحرص على مصلحة البلاد، ما أبقاها جماعةً وطنيةً غير متهمة، وتحظى باحترام أطياف المجتمع بكل منابته، وأراحت النظام في المقابل لأنها لا تناكفه ولا تزاحمه على الحكم في البلاد، وإنما تسعى للمشاركة السياسية وتطالب بتعديلات دستورية وفق قواعد الدستور والنظام العام.

وأسست هذه العلاقة سياسة النظام بعدم استهداف الجماعة، وذلك رغم قيامها بجهود محسوبة لإبقائها ضمن حجم معين سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا، وبما لا يعطيها القوة لفرض مواقفها على البلاد والنظام، وهو ما مثلته العديد من الإجراءات التعطيلية لأنشطتها وتوقيف العديد من أفرادها وبعض قياداتها، بل وتحجيمها في الانتخابات البرلمانية بوسائل متعددة دفعتها إلى إعلان المقاطعة عدة مرات، والتضييق النسبي على بعض مؤسساتها، ومنعها من التوسع في العمل الاجتماعي والمدني في البلاد، وظل القصر الملكي يدعم فكرة اعتدال الجماعة ورشدها وشرعيتها في عهدي الملك الحسين والملك عبدالله الثاني، أي طيلة ٦٥ عامًا.

ولذلك فإن التوقف عند أسباب ودوافع التوتر بين الجانبين ودوافعه وتداعياته، ولمصلحة من؟ ومن يقف خلفه؟ تعد مسالة وطنية بالفعل، وإن إنصاف الجماعة والموضوعية في التعامل مع مواقفها كما النظام الأردني إنما يصب في مصلحة الفهم والبحث عن خيارات أفضل بديلاً للتوتير وإثارة القلق في معادلة الوحدة الوطنية، خاصةً بعد انسياب اتهامات مرسلة بأن الجماعة أصبحت توجهاتها فلسطينية، وكأن قضية فلسطين ليست من صلب السياسة الأردنية، كما أن إثارة مسألة الأصول الفلسطينية لقيادة الجماعة يدفع بمعايير الانقسام المجتمعي الخطرة إلى السطح ، الأمر

الذي يهدد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، خاصةً وأن المئات من القيادات في الدولة من أصول فلسطينية أو على صلة بفلسطينيين نسبًا وشراكةً، وغيرها.

ولذلك فإن مقتضى الوطنية والعلمية والموضوعية يفرض التوجه لرسم معالم الخروج من الأزمة وليس تعميقها، خاصة إذا ما علمنا أن من أخطر تداعيات توتر العلاقة بين الطرفين، وانقسام الإخوان، وتدخل الدولة لصالح طرف منهم ضد طرف آخر، هو فقدان الدولة لدور الرعاية كنظام ملكي يقوم استقراره أساسًا على التوافق والعقد الاجتماعي، وعلى التوفيق بين مكونات البلاد، ورعاية مصالحها الجمعية دون تمييز، كما أن الدولة الأردنية أسست نفسها كدولة قانون ودولة مواطنة، فكيف يمكن تسويغ هذه التصرفات من بعض أجهزة الدولة تجاه جماعة أردنية وطنية معتدلة، حتى لو اختلفت معها في الرأي والموقف السياسي أحيانًا؟

يؤرخ البعض لتزايد عنصر التوتير مع الإخوان في الأردن بالربيع العربي عام ٢٠١١، ويؤرخه البعض الآخر بفوز الإخوان بحكم مصر عام ٢٠١٢، فيما يربطه آخرون بسقوط حكم الإخوان في مصر عام ٢٠١٣، لكن الحقيقة الجامعة أن هذا المستوى من التوتر طارئ على قواعد العلاقة وعلى سلوك الدولة الأردنية مع الجماعة، بل ومع الجماعات المثيلة والحزبية، ما يُبقي الفرصة متاحةً تمامًا لإعادة التقييم، وفق منهجية واضحة.

ولذلك لا بد لأي بحث في الموضوع ان يتبع منهجية واضحة وعلمية تستقرئ وتستشرف ماذا استفادت البلاد من هذا التوتر؟ وما قيمة إضعاف جماعة ملتزمة بالقانون والنظام وتعمل في العلن وتدعم الاستقرار والأمن وتمثل خط الاعتدال، وتشكل رافدًا مهمًا من روافد الوحدة الوطنية؟ كما ينبغي الإجابة على أسئلة استراتيجية من مثل ما هي المصلحة الوطنية المتوخاة من تصعيد التوتير واستمراره، وما هي المصالح التي فقدت بهذا التوتير؟

إن طاولة الحوار تمثل دومًا القاسم المشترك بين الناس عمومًا والسياسيين على وجه الخصوص، وهي أدعى بين أفراد العائلة الواحدة التي تمثلها حالة الأردن بنظامه التوافقي، وعلاقاته الاجتماعية القوية، وتماسك بنيانه العشائري والعائلي بين كل المنابت بلا استثناء، والذي تصهره علاقات النسب والقرابة والدم، وتمنحه أفضلية على كثير من الأقطار الأخرى، ولذلك فإن الإفراج عن نائب المراقب العام زكي بني إرشيد وأي معتقل من أفراد الجماعة، وفتح أبواب الحوار المباشر وغير المباشر، واعتماد الصراحة في تناول القضايا الخلافية، والإفصاح عن دوافع التوتير من قبل الحكومة، والإفصاح عن طبيعة السياسات والمواقف الحقيقية حيال ما يجري في المنطقة من قبل الجماعة، ومشاركة أصحاب القرار في رأب صدع الجماعة ودعم وتشجيع تماسكها للمحافظة على الوحدة الوطنية، ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها البلاد، وتوفير أجواء الحرية للدعوة الاسلامية المعتدلة وبرامجها وقياداتها والتي يمثل الإخوان رافعةً مهمةً فيها، إن تبني مثل هذا التفكير اليوم أصبح ملحًا على قيادة البلاد وقيادة الإخوان في آن واحد، كما هو ملح على العقلاء، وهم كثر، من أبناء هذا البلد العزيز.

ونظرًا لما يُلحظ من تحولات في سياسات البلاد وإعادة التموضع الإقليمي والداخلي على عدد من المحاور، فإن عودة العلاقة بل وتحسنها بين النظام والإخوان سوف يوفر الجهود الوطنية ويوحدها لمواجهة التحديات ويزيد من عوامل الأمن والاستقرار فيها، خاصةً إذا ما تبعه تعديل حقيقي وجاد لقانون الانتخاب ليسمح بوجود هذه الجماعة عبر حزبها السياسي في الحياة السياسية العامة.

وفي حال نجاح هذا التوجه فإن الأردن بالفعل يستجمع قواه الداخلية المهمة وقوته البشرية المميزة وتعايشه وتكامله الداخلي ليشكل دولة قوية موحدة مستقرة قادرة على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية من تطرف وإرهاب، أو من نظريات توسعية لدى بعض الأطراف، أو من محاولات النيل من قيمة البلاد من

أطراف أخرى، أو من محاولات استغلال حاجات الأردن وحكمته من قبل البضع الآخر. وبذلك يتمتع الأردن بقوة وثقة على التغيير اللازم لتعديل أي سياسات أو هياكل في الدولة وهو مسنود الظهر، محميٌّ بالوحدة الوطنية.

ختامًا، فإنه مما لا شك فيه أن مثل هذه المقالة لا تتسع لبحث التفاصيل التي ربما غابت عن سطورها، لكن العودة إلى أدبياتنا السابقة وأدبيات الدولة وأدبيات جماعة الإخوان فيما يتعلق بهذه الأزمة يُثري ويدعم الكثير من الأفكار الواردة في هذه المقالة- والتي أردنا منها وضع الأزمة بين الإخوان والنظام في إطارها الفكري والسياسي انطلاقًا من المصالح العليا للبلاد، والتي لا تغيب عن صانع القرار أهميتها في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ المملكة في ظل التهديدات المحيطة بها، والتحديات التي تواجهها.

الأمر الذي يجعل من حل الأزمة والتراجع عن الاستمرار فيها مصلحة متحققة للدولة، كما هي مصلحة متحققة للإخوان، وبالتالي فهي مصلحة كبرى للبلاد، وإن هذا التحول اللازم في بوصلة الأزمة يلعب فيه النظام والإخوان والمجتمع والقوى الوطنية والإعلام دورًا مهمًا ورائدًا.

التحرير

البحوث والدراسات

إشكالية التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة بدوافع سياسية

د. محمد فهاد الشلالده♦

د. أحمد حسن أبو جعفر♦

مقدمة

يمثل مفهوم الإرهاب جدلاً فقهياً بين فقهاء القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع، لما تشكله هذه الظاهرة من انتهاكات جسيمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده. ولم تتوصل الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى إيجاد تعريف قانوني للإرهاب أو صياغة معاهدة دولية حول الإرهاب. ومع هذا فقد أبرمت الدول العديد من المعاهدات الدولية حول مواضيع محددة في الإرهاب لكن المعايير المتعلقة بالإرهاب ظلت غامضة حتى اختلط الحابل بالنابل، واختلط حق المقاومة المشروعة للشعوب، والمرتبطة بحق تقرير المصير في القانون الدولي، بالإرهاب المنظم من قبل الدول ضد الشعوب التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

وبالتالي فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوة بأن تبادر بدعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبرام معاهدة دولية حول الإرهاب وتعريفه.

إشكالية الدراسة

لقد وضعت أغلب دول العالم على المستوى الوطني تعريفها الخاص بالإرهاب كظاهرة، وكذلك على المستوى الإقليمي. فقد تضمنت الاتفاقيات الإقليمية نصوصاً تعرف الإرهاب. ولكن المشكلة الرئيسة تكمن في خلو القانون الدولي من تعريف موحد

♦استاذ القانون الدولي المشارك في كلية الحقوق- جامعة القدس

♦استاذ القانون الدولي المساعد في كلية القانون والعلوم الشرطية- جامعة الاستقلال.

ومحدد للإرهاب يكون مقبولاً قانونياً على المستوى الدولي. ولقد فشل المجتمع الدولي حتى اللحظة في وضع صك دولي يتعامل مع الإرهاب بشكل عام، واتبع عوضاً عن ذلك منهجاً مجتزأً، من خلال التعامل مع بعض صور الإرهاب كل على حدة. فهو يميل أحياناً إلى التوسع في مفهوم الإرهاب، وفي أحايين أخرى يميل إلى تضييق المفهوم. إن المشكلة الرئيسة للبحث تكمن في معرفة الدوافع التي تهدف من ورائها الدول الإمبريالية والكولونيالية إلى التوسع في مفهوم الإرهاب، وإلصاق تهم الإرهاب بحركات التحرر التي تحاول أن تنال حقها في تقرير المصير.

أسئلة الدراسة

- ما هي الدوافع الحقيقية للدول الكبرى من التوسع في مفهوم الإرهاب؟
- هل قام المجتمع الدولي بالجهد الكافي لمعالجة أسباب الظاهرة الإرهابية؟
- ما هو الخط الفاصل الذي يميز بين الأعمال الإرهابية وبين أعمال المقاومة الشعبية التي تهدف إلى نيل الشعوب حقها في تقرير المصير؟
- هل يمكن أن يؤدي التعاون الدولي إلى دعم حركات التحرر الوطني؟
- كيف يمكن معالجة ازدواجية المعايير في تعامل الدول الكبرى مع قضايا الصراعات والنزاعات في دول العالم العربي؟
- هل تهم الإرهاب مرتبطة وذات صلة بجماعة معينة أو دين معين، وما هو السبيل إلى الخروج من هذه الشرنقة؟

أهمية الدراسة

إذا كان الإرهاب الدولي يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، فإن التوسع في مفهوم الإرهاب ومكافحة الإرهاب الدولي، بات خطراً أكبر يتوعد دول المنطقة بالكثير من الويلات والحروب والتشرد والفظائع. فلقد أصبحت دول المنطقة مسرحاً لحرب متنقلة بين هذه الدولة العربية وتلك، بحيث خلفت محاربة الإرهاب في المنطقة أعداداً من

القتلى جلهم من المدنيين. إن المتتبع لما يحدث في دول المنطقة يدعو إلى التساؤل عن مدى جدية الحظر الوارد على استخدام القوة الذي جاءت به المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: المبحث الأول تناول ماهية الإرهاب من حيث تعريفه وبيان أسبابه ودوافعه، والمبحث الثاني تناول التوسع في مفهوم الإرهاب بدوافع سياسية وسبل مكافحته.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب: تعريفه وبيان أسبابه ودوافعه

يتميز مفهوم الإرهاب بتداخل كثير من حقول المعرفة معه، مثل الدين، علم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد، والتكنولوجيا الأمر الذي عقد من دراسته، هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من الأدبيات السطحية المتحيزة في دراسة الإرهاب.

ويعتبر الإرهاب ظاهرة معقدة ذات طبيعة متغيرة، ويختلط مع غيره من ظواهر العنف الأخرى. إن مصطلح الإرهاب ينطوي على معنى ازدرائي " Pejorative " ولا يوجد أحد يريد الاعتراف بأنه إرهابي، وكذلك لا يقبل أحد تعريفاً يؤدي تطبيقه إلى وصم النظام الذي ينتمي إليه بأنه إرهابي؛ فكل طرف ينظر إلى الإرهاب من منظاره الخاص المبني على أسباب أيديولوجية وعقائدية. إن العالم لا يستطيع محاربة الإرهاب وهو غير متفق على تعريف موحد له.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب وتمييزه عما يختلط به من مفاهيم أخرى

لا يوجد على المستوى الدولي أي تعريف قانوني للإرهاب له صفة المرجعية وقوة الإلزام القانوني. إن هذا في الغالب مرجعه إلى الخلط بين حقيقة عدم وجود آلية قانونية اتفاقية وشاملة تعنى بمفهوم الإرهاب تعريفاً وأسباباً أو أساليب مكافحته، وبين ماهية الإرهاب كجريمة دولية لها عناصرها المحددة بمقتضى القواعد الدولية، والتي منها العرفي والاتفاقي، بالإضافة إلى المبادئ العامة والأساسية للقانون الدولي.

أولاً: تعريفات مختلفة للإرهاب

تعددت تعريفات الإرهاب على جميع المستويات، ولكن لا يوجد حتى الآن تعريف قانوني موحد تلتزم به جميع دول العالم سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

١.عرف شريف بسيوني الإرهاب بأنه "استراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقائدية (أيديولوجية) وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول"[١].

٢.عرفت وزارة الدفاع الأمريكية في عام ٢٠٠٧ الإرهاب بأنه "الاستخدام المتعمد غير المشروع للعنف لبث الخوف، بهدف إجبار أو تهديد حكومات أو مجتمعات، لتنفيذ أهداف عادة ما تكون دينية أو أيديولوجية"[٢].

٣. عرفت الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٨ الإرهاب بأنه "كل عمل من أعمال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو امتلاكها والاستيلاء عليها، أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر"[٣].

---

[١]. كمال النيص: **الجريمة الإرهابية، دراسة مقارنة**، دار الفكر، القدس، ٢٠١٢، ص ٢٩.

[2] .Burgess, Mark, "**Terrorist: The Problem of Definition**", Centre for Defense Information,2007, P.12.

[٣]. عيد فتحي محمد: **الإرهاب والمخدرات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠٠٥،ص١٧.

٤.عرفت الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٤ الإرهاب بأنه "أي فعل يهدف إلى التسبب بالموت أو الإصابة البالغة بالمدنيين، أو غير المشاركين بالقتال، بهدف ترهيب المواطنين، أو إجبار حكومة ما أو منظمة دولية للقيام، أو الامتناع عن القيام بأي عمل"[١].

٥.عرف قانون منع الإرهاب الأردني في مادته الثانية الإرهاب بأنه: "هو كل عمل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت تؤدي إلى قتل أي شخص، أو التسبب بإيذائه جسديا، أو إيقاع أضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، أو بوسائط النقل، أو بالبيئة، أو بالبنية التحتية أو بمرافق الهيئات الدولية، أو البعثات الدبلوماسية إذا كانت الغاية منه الإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين، أو التأثير على سياسة الدولة أو الحكومة، أو إجبارها على عمل ما، أو الامتناع عنه، أو الإخلال بالأمن الوطني، بوساطة التخويف أو الترهيب أو العنف"[٢].

لعل إشكالية التمييز بين أعمال المقاومة والإرهاب تكمن في أن المقاومة وبكافة أشكالها ومن حيث ارتباطها بحق تقرير المصير والاستقلال يجب أن تبقى في إطار القواعد الدولية الملزمة، وهذه القواعد تلزم حركات التحرر الوطني وفقاً لمقاصد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة المعاهدات الدولية ذات الصلة. وقد ورد ذلك في المادة الأولى الفقرة الرابعة من البروتوكول الإضافي الأول الذي أشار إلى "المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق

---

[1] .Wikipedia, The free Encyclopedia, "**Terrorism, Official Definition**", 2007, P.2.

[٢]. صحيفة العرب اليوم الأردنية: الحادي والعشرون من شهر آب لعام ٢٠٠٦، ص٤.

الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات التعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة" منازعات مسلحة دولية.[١]

وبالتالي فإن نضال الشعوب من أجل حق تقرير المصير وضد الاحتلال يعتبر نزاعاً مسلحاً دولياً، وينتمي إلى هذا الوضع نضال حركات التحرر الوطني بشكل عام ومنها نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تطورت مكانتها القانونية كشخص من أشخاص القانون الدولي كحركة تحرر تحت الاحتلال إلى شخص من أشخاص القانون الدولي كدولة تحت الاحتلال، بعد قبولها دولة غير عضو في الأمم المتحدة مما رتب لها اثاراً قانونية في القانون الدولي ومنها أحقية الانضمام والالتزام بالمعاهدات الدولية.

وبناءً على ما تقدم فإن القانون الواجب التطبيق على أعمال المقاومة ضد الاحتلال تطبق عليها أحكام القانون الدولي الخاصة بالنزاعات المسلحة، وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكوليان الملحقان بها لعام ١٩٧٧، أما الأعمال الإرهابية سواء كانت من الدول أو الأفراد فإنها لا تتمتع بالحماية القانونية الدولية وإنما تخضع لقواعد القوانين الداخلية.

وتعريف المسألة قيد البحث يتمتع بقيمة قانونية، نظراً لأنه ينبغي أن يكون واضحاً بأن الأعمال الإرهابية المرتكبة في حالات النزاع المسلح والاحتلال هي فقط التي تدخل في نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني. فالإرهاب في وقت السلم، أي في الحالات التي لا يمكن تصنيفها على أنها نزاعات مسلحة، غير مشمول بالقانون الدولي الإنساني الذي لا ينطبق في هذه الحالات.

والإرهاب ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات عديدة للغاية بحيث لا يمكن وضع تعريف بسيط وعملي لها. حيث لا يوجد توافق في الآراء بين كتاب المؤلفات القانونية

---

[١]. أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩٠.

وغيرهم من الخبراء بشأن الإرهاب وعواقبه. وحتى القانون الدولي لم يوفق في وضع تعريف محدد للإرهاب والأعمال الإرهابية.[١]

إن اتفاقية جنيف الرابعة، حول حماية المدنيين هي التي استخدم فيها مصطلح "الإرهاب" صراحة، حيث أن المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية، وهي إحدى المواد المتعلقة بالأحكام التي تنطبق في نفس الوقت على أراض أطراف النزاع والأراضي المحتلة، تنص على ما يلي: " تحظر جميع تدابير التهديد أو الإرهاب". وهذه النص يكمل القاعدة العامة التي تقضي بأن يعامل كل طرف محارب المدنيين الخاضعين لسلطته والتابعين للطرف المعادي معاملة إنسانية (المادة ٢٧). وهكذا، لا يمكن أبداً تبرير أي عمل إرهابي.

وبهذا فإن المدنيين الذين يقعون في قبضة الطرف المعادي أو المحتل في النزاع محميين ضد أعمال العنف الجائرة بمجموعة محكمة من النصوص القانونية. وهذه النصوص كلها قابلة للتطبيق تماماً ودون أية شروط وفي ظل أي ظروف كانت، ولا يجوز، بوجه خاص، التحايل عليها بدعوى الانتقام. وهذا ما ينطبق على الأعمال الإرهابية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان المدنيين والأعيان المدنية في الحرب الأخيرة على قطاع غزة وبذلك تنعقد المسؤولية الدولية والجنائية على دولة الاحتلال الإسرائيلي وعلى مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين، وبالتالي لا بد من الملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية وأية محاكم ذات اختصاص قضائي عالمي.[٢]

إن التعريفات السابقة تجمع على أن هناك فاعلون أو منفذون للعمل الإرهابي سواء كانوا أفراد، مجموعات، منظمات أو دول. وهناك ضحايا للعمل الإرهابي وهم في الغالب مدنيون أبرياء، أو عسكريون غير مشاركين في العمليات الحربية. وهناك أهداف

---

[١]. هانز _ بيتر غاسر، حظر الأعمال الإرهابية في القانون الدولي الإنساني، دراسات في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٧٦.

[٢]. هانز _ بيتر غاسر، مرجع سابق ص ٣٨٢.

للعنف وهي إما سياسية أو دينية، أو عقائدية، أو اقتصادية. إن التعريف الأمثل للإرهاب يجب أن يتوافر فيه شرطان رئيسيان:

أولاً: التجريد والموضوعية: حيث أنه لا يجب أن يتفق التعريف المقترح مع وجهة نظر طرف من الأطراف دون الطرف الآخر، إنما يجب طرح وجهات النظر المختلفة، وبالتالي فإن الدافع أو الباعث على ارتكاب الجريمة ليس داخلاً في تعريف الجريمة الإرهابية.

ثانياً: يجب الإلمام بالجوانب المختلفة للظاهرة الإرهابية دون إغفال أياً منها.

ويمكن تعريف الإرهاب بأنه "كل سلوك من شأنه إحداث فزع أو رعب في نفوس مجموعة غير محددة من الناس، إذا ارتكب عمداً لتحقيق هذه الغاية".

ثانيا: التمييز بين الإرهاب وما يختلط به من مفاهيم أخرى

١ .الإرهاب والجريمة السياسية

هناك تشابه ظاهر بين الإرهاب والجريمة السياسية، والاختلاف بينهما جوهري يتمثل في أن الجريمة السياسية تسعى من خلال وسائلها إلى تغيير النظام السياسي وليس شرطاً أن يكون ذلك عن طريق العنف، في حن تسعى الأعمال الإرهابية إلى نشر الخوف والرعب لتحقيق أهدافها، وهذا هو الاختلاف الجوهري عن الجريمة السياسية[١].

٢. التمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب

إن الإرهاب والمقاومة ينتميان إلى العنف، بحيث يمكن القول أن كل إرهاب هو عنف بينما ليس كل عنف إرهاب، وهذا يعني أن هناك عنفاً مشروعاً "تم الاتفاق على تسميته مقاومة"، وعنفاً غير مشروع توافق الناس على تسميته بالإرهاب بالرغم من عدم الاتفاق على معنى المقاومة أو معنى الإرهاب.

---

[١]. أحمد فلاح العموش: **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦، ص٦٠.

٣. مشروعية المقاومة ضد الاحتلال

كفلت الأعراف والاتفاقيات والمواثيق الدولية ومنها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، بما يحافظ على الوحدة الترابية لكل دولة، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

كما نصت المادة الثانية على: "لا تعد جريمة إرهابية حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل تقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأية دولة عربية"[١].

إن المقاومة بكافة أشكالها والمطالبة بتقرير المصير تعد عملاً مشروعاً وليس إرهاباً لأنها تطبيق للمادة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدول فرادى أو جماعات حق الدفاع الشرعي ضد الاحتلال والعدوان الخارجي من أجل المطالبة بالحرية والاستقلال من أجل الوصول إلى تقرير المصير[٢].

٤.الإرهاب والجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة هي الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عدداً كبيراً من الأفراد المحترفين يعملون في إطاره وفق نظام بالغ الدقة والتعقيد والسرية ويحكمه قانون شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه، ويأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي تمتد عبر الدول، وغالباً ما تتسم بالعنف وتعتمد على إفساد ذمم بعض الموظفين وكبار شخصيات الدولة، وتهدف إلى

---

[١]. جمال زهران: بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، مجلة الديمقراطية، العدد الخامس، كانون ثاني عام ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص١٠٠- ١٠١.

[٢]. عائشة راتب: مشروعية المقاومة المسلحة، دراسات في القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني، ١٩٧١، ص ١٩٧.

تحقيق أرباح طائلة، ويتربع على قمة التنظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء والطاعة العمياء[١].

وتتشابه الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية باعتبارهما ظاهرتين إجراميتين في عدد من العناصر وتختلف في عناصر أخرى، إلا أن الفارق الرئيس بينهما يكمن في الهدف الذي يسعى إليه كل منهما. فالجرائم المنظمة تسعى غالبا إلى الحصول على أهداف مادية وهي الأموال والأرباح الطائلة، وذلك بخلاف الجرائم الإرهابية والتي لا تعتبر الأهداف المادية إلا وسيلة لبلوغ الهدف الأساسي الذي تسعى إليه، وهو تحقيق الأهداف السياسية.

وتكمن أوجه الخلاف بين الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية في عدة مناحي: فمن حيث الهدف تسعى الجرائم الإرهابية إلى تحقيق أهداف سياسية، فهي غالبا ما تسعى إلى استبدال نظام الحكم، أما الجريمة المنظمة فلها أهداف مادية بعيداً عن الأهداف السياسية. أما من حيث الدافع: فتتعدد الدوافع في الجريمة الإرهابية فمنها: الدينية والسياسية والاقتصادية والتاريخية وربما الشخصية، بينما الدافع الوحيد للجرائم المنظمة هو المال[٢].

وبالرغم من الاختلاف الواضح بين الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية، إلا أن وجود عناصر التشابه قد تدفع البعض إلى وصف الإرهاب بالجريمة المنظمة، وهذا كلام غير دقيق، ذلك أن حالات التشابه الظاهري بين الجريمة المنظمة والإرهاب كثيرة، ولكن هناك اختلافاً جوهرياً في أهداف النشاط بينهما تجعل الفروق واضحة ومحددة.

---

[١]. عبد الكريم أبو الفتوح درويش: **الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة**، أكاديمية شرطة دبي، مطابع البيان، ٢٠٠٣،ص٩٥.

[٢]. نبيه صالح: **جريمة غسل الأموال في ضوء الاجرام المنظم والآثار المترتبة عليها**، منشأة المعارف، ٢٠٠٦، ص٧.

٥. الإرهاب والجريمة الدولية

يعتبر الإرهاب جريمة دولية إذا خالف أحكام القانون الدولي، سواء من قام به فرد أو جماعة أو دولة، كأعمال التفرقة العنصرية، أما إذا كان الباعث عليه حق الشعب في تقرير المصير، أو الحق في مقاومة الاحتلال فإن استعماله يكون مشروعاً ومحرماً دولياً.

إن العمل الإرهابي يتصف بالجريمة الدولية إذا تعدد مرتكبوه واختلفت جنسياتهم، وتم تنفيذ أعمالهم على إقليم دولة أجنبية لا ينتمون إليها، وأن يكون كذلك بتحريض دولة ثالثة تقدم الدعم المادي والمعنوي لمرتكبيه. ويختلف الإرهاب عن الجريمة الدولية، مثل جريمة الحرب من حيث الهدف والامتياز الممنوح بموجبها، فالحروب تهدف إلى الاحتلال أو تدمير القوة العسكرية للعدو، وعلى العكس من ذلك فإن الأعمال الإرهابية تهدف إلى بث الرعب في النفوس وانعدام الاستراتيجية وعدم المشروعية[١]. وأبرز مثال على العمليات الإرهابية هو ما قامت به عصابات الهاجاناه والأرجون وتسفي لئومي من أعمال القتل والتشريد في عام ١٩٤٨، أي بعد قيام دولة إسرائيل من أعمال إبادة جماعية وغيرها لأهالي المدن والقرى الفلسطينية مثل دير ياسين وكفر قاسم وقانا بهدف بث الرعب في نفوس الفلسطينيين وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال الصهاينة بدلاً منهم.

المطلب الثاني: دوافع الإرهاب وأركان الجريمة الإرهابية

أولاً: دوافع الإرهاب وأسبابه

إن دوافع الإرهاب تختلف من حالة إلى أخرى، ومع ذلك هناك دوافع ذات صفات متشابهة ومشتركة. لذلك فينبغي النظر إلى الظاهرة ككل متكامل يحمل سمات ودوافع مشتركة قابلة للتطبيق على أغلب حالات الإرهاب.

---

[١]. إسماعيل الغزال: **الإرهاب في القانون الدولي**، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، لبنان،١٩٩٠، ص٩٧.

١. إخفاق النظم السياسية في الوصول إلى حالة من الإجماع السياسي النفسي والفكري والاقتصادي إلى فئات المجتمع الاجتماعية والعمرية والعرقية كافة، بحيث تصبح هذه الحالة مانعاً للمجتمع من الانزلاق في دوامة العنف والعنف المضاد.

٢. الدوافع العرقية ذات الطابع الانفصالي: فربما يكون احتواء المجتمع على أكثر من فئة عرقية متمايزة دينياً ولغوياً ومكانياً، فضلاً عن سيطرة فئة عرقية بذاتها على الأعراق الأخرى، هو الدافع المباشر للإرهاب.

٣. نزعات التعصب العنصري: وهي غالبا ما تقترن بفكرة أو عقيدة أو أيديولوجية معينة، حيث يؤدي التعصب العنصري إلى تفاقم واتساع الفجوة ما بين الحركات المتبنية لهذا الفكر، وبين المجتمعات التي تعيش بين ظهرانيها، وهو الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى تصادم مع الأجهزة الحكومية، أو مجاميع أخرى داخل المجتمع[١].

٤. الرغبة الاجتماعية للتمرد على سياسات النظم السياسية الرامية إلى تهميش فئة اجتماعية (قومية، دينية، أو عرقية) وعزلها عن الحياة السياسية للدولة.

٥. الفقر المدقع وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد في مجتمع معين، يوجد أرضية مناسبة لنمو أفكار متطرفة تميل في النهاية لاستخدام العنف بالصورة الأكثر شيوعاً[٢].

إن ما سبق ذكره من الممكن أن يؤدي في النهاية إلى نمو الإرهاب كظاهرة تستمد جذوتها من مجتمعات تفتقر إلى الحكم الرشيد، وتعتمد أسلوب الاستبعاد والتهميش

---

[١]. **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥**: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة١٩٩٦، ص٦٩.

[٢]. حسنين المحمدي بوادي: **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٤١.

السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكثير من فئات المجتمع، مما يؤدي إلى تنامي الإرهاب كظاهرة تقوض أركان الدولة الحديثة.

ثانياً: أركان الجريمة الإرهابية

تستند الجريمة في القانون الداخلي وكذلك الأمر في القانون الجنائي الدولي إلى ثلاثة أركان رئيسة:

١. **الركن المادي:** إنه النشاط الإجرامي كاستعمال القوة والعنف ضد الأشخاص أو الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة، وترتكب عادة بوسائل معينة، مثل الأسلحة النارية، الأسلحة الجرثومية، المواد السامة أو الحارقة، والتي من شأنها أن تحدث دماراً واسعاً.

٢. **الركن القانوني:** ويتمثل في القاعدة القانونية المجرمة للفعل، حيث أن المبدأ السائد في القانون الجنائي الداخلي هو أنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وغالبا ما تكون الجرائم الإرهابية، منصوصاً على تحريمها في التشريعات الداخلية، وعند ذلك يتحقق هذا الركن. أما بالنسبة إلى جرائم الإرهاب الدولية، فإن الركن القانوني فيها يتحقق عند مخالفة مبادئ القانون الدولي التي تمنع الإرهاب، سواء كان مصدر الحظر الاتفاقيات الدولية أو العرف الدولي[١].

٣. **الركن المعنوي:** أن يتوافر لدى القائم بالعمل الإرهابي قصد التخويف والإكراه والضغط على الدولة أو على أطراف المجتمع الدولي، والخضوع إلى مشيئة هذا الإرهابي سواء كان فرداً أم دولة، والتي يقصد من خلال هذه الأعمال تحقيق بعض المقاصد السياسية أو الاقتصادية أو المعنوية أو الشخصية أو الأيديولوجية[٢].

---

[1].Ilias Bantkas and Suzan Nash: **International Criminal Law,** Cavendish,Lomdon,2007,P.226.

[٢].أحمد فتحي سرور: **المواجهة القانونية للإرهاب**: دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٩٤.

المبحث الثاني: التوسع في مفهوم الإرهاب بدوافع سياسية وسبل مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: تضييق مفهوم الإرهاب وتوسيعه

أولاً: أهمية تضييق مفهوم الإرهاب (وضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية)

إن وضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب يمكن المجتمع الدولي من استجلاء وبيان الغموض الذي يكتنف مفهوم الإرهاب. إنه من غير المنطقي تجريم أي عمل إرهابي مع غموض مفهوم الإرهاب. ونحن نلاحظ أن هناك اتجاهاً يميل إلى ضرورة حصر الأفعال المجرمة بوصفها أعمالاً إرهابية، وذلك على أساس أنه من الصعب جداً وضع تعريف شامل لفكرة الإرهاب يتفق عليه الجميع بسبب تباين وجهات النظر في هذا الشأن، ولذلك فإنه من الضرورة بمكان حصر الأفعال محل الاتفاق على أنها إرهابية. لقد تبنى بعض المشرعين الوطنيين مثل هذا الفهم، ومثال ذلك قانون مكافحة الإرهاب العماني بالمرسوم السلطاني رقم٨/ ٢٠٠٧ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، والقانون العراقي لمكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، حيث أورد هذا القانون تعريفا عاما للإرهاب، ثم أورد حصراً الجرائم التي تعد إرهابية، وهو المسلك ذاته الذي نهجه مشروع قانون العقوبات الليبي، حيث أورد تعريفاً للعمل الإرهابي ثم حدد الأفعال المجرمة بوصفها أعمالاً إرهابية[١].

من خلال ما تقدم، يتضح أن وضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية يحقق عدة مزايا:

١. إن تعريف العمل الإرهابي بمعناه التشريعي، أي الذي يتبناه المشرع بنص قانوني، بحيث يبين الأفعال المجرمة وتحديد عقوبتها، يجرد القاضي من أي سلطة تمتد إلى خلق الجريمة أو العقوبة، ولا يكون للقاضي سلطة تقديرية، حيث أن الجريمة منصوص عليها بالقانون ولها عقوبة محددة.

---

[١]. جمعه أحمد عتيقه: **الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الجنائي**، الجماهيرية للنشر، ١٩٩٨، ص٣٩-٤٠.

٢. إن وضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية من شأنه أن يعزز ويقوي مكافحة ظاهرة الإرهاب، بحيث توقع العقوبات الخاصة المحققة للردع على مرتكب تلك الأفعال بما يحقق منع ارتكابها على وجه الخصوص.
٣. إن وضع التعريف السالف الذكر سوف يحقق تعاوناً دولياً هاماً ويحرز تقدماً كبيراً في مكافحة الإرهاب.
٤. عند تمييز الأعمال الإرهابية عن أنواع العنف الأخرى، فإن ذلك سوف يسهم في الحد من هذا النمط الإجرامي من خلال تركيز الجهود على مكافحته.
٥. إن حصر الأعمال الإرهابية على وجه الخصوص، من شأنه أن يبعد أعمال المقاومة والكفاح المسلح من أجل نيل حق تقرير المصير عن دائرة الأعمال الإرهابية.

ثانيا: التوسع في مفهوم الإرهاب ودوافعه

التوسع في مفهوم الإرهاب

يرى أنصار هذا الرأي عدم وجود حاجة لوضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية، انطلاقا من أن العمل الإرهابي يمكن تمييزه عن غيره دون حاجة لوجود تعريف سابق، فالأعمال الإرهابية لا يمكن الخطأ في تقدير أنها عمل إرهابي، فهي بطبيعتها تفرض نفسها بهذه الصفة، ولذا فإن وضع تعريف للعمل الإرهابي وفقاً لهذا الفهم قد يضيق من دائرة جهود مكافحته، ويحصرها دائما أمام تعريف محدد للإرهاب هي ملزمة بالخضوع له واثبات انطباقه على العمل الذي ترى أنه عمل إرهابي. ويرى الفقيه "فريدلاندر" أنه لا حاجة إلى تعريف العمل أنه إرهابي إذا تعامل المرء مع الإرهاب كعمل جنائي مهما كان نوع الوسائل التي يستعملها وأيا كان مستعملها، فأعمال العنف هي جرائم عادية في كل مجتمع متحضر، وبناء على ذلك ليس ضرورياً وجود تعريف قانوني دقيق إذا تعامل المرء

مع مجرد عنصر الفعل الجرمي "السلوك"، مثل القتل العمد، الإيذاء الجسدي الخطير، والتعريض للخطر،... وما إلى غير ذلك[١].

تبنى هذا الاتجاه مندوباً الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة موضوع الإرهاب باعتباره أحد بنود جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة السابعة والعشرين في الثامن من سبتمبر ١٩٧٢، حيث جاء في كلمة المندوب الأمريكي: "تعريف الإرهاب ليس ضرورياً، وليس صحيحاً أن عدم وضع تعريف للإرهاب من شأنه أن يجعله واسعاً فضفاضاً بحيث يشمل الأعمال التي تمارسها الشعوب بهدف تقرير مصيرها، فلقد عممت الولايات المتحدة مشروع اتفاقية ترمي إلى منع تصدير الإرهاب إلى البلدان التي ليست أطرافا في نزاع ما، وقد صيغ هذا المشروع بطريقة يمكن معها تجنب المساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث يقتصر على أفعال إجرامية معينة مثل القتل أو الاختطاف، ويشترط أن يكون الغرض من الفعل هو الإضرار بمصالح دولة أو منظمة دولية، كما يشترط أن يرتكب الفعل خارج الدولة التي ينتمي إليها المجرم وخارج الدولة التي وجه ضدها هذا العمل، فهذا المشروع من شأنه أن يشمل كثيراً من الأعمال الإرهابية دون الخوض في مسألة التعريف من جهة ودون المساس بحق تقرير المصير من جهة ثانية[٢].

دوافع وأسباب التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة

يعتبر الإرهاب المعاصر أحد أقبح مظاهر الأزمة السياسية الأخلاقية التي تسود المجتمع الرأسمالي الحر. فهذا المجتمع يقوم على الاضطهاد الاجتماعي والاستغلال وانتهاك الحقوق الإنسانية لبني البشر. إن الأزمة العميقة التي يعيشها المجتمع الرأسمالي تصيب وتلقي بظلالها على السياسة الخارجية للدول الامبريالية وفي مقدمتها الولايات

---

[١]. محمد عزيز شكري: **الإرهاب الدولي، دراسة قانونية نافذة**، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٤٦.

[٢]. مصطفى صباح دباره: **الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٩٠،ص١١٧.

المتحدة الأمريكية. إن الهزائم السياسية للامبريالية العالمية أدى إلى استخدام العنف بصورة علنية في السياسية الخارجية من أجل استعادة هيمنتها على الساحة الدولية بقوة السلاح.

ولعل أهم الأسباب السياسية المؤدية إلى توسيع تهم الإرهاب:

أولاً: أسباب سياسية خاصة بالاستعمار الامبريالي والكولونيالي، وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير، والتمييز العنصري، وبناء المستوطنات، وما إلى ذلك من أسباب أخرى تهدف إلى تكريس الهيمنة الاستعمارية.

ثانياً: استخدام القوة بشكل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وينتهك سيادة الدول الوطنية واستقلالها السياسي[١].

ثالثاً: التدخل في الشئون الداخلية للدول وفرض السيطرة عليها واستنزاف خيراتها ومواردها.

رابعاً: استخدام الإرهابيين من قبل الدول الكبرى كوسيلة لحرب مصغرة أو بديلة ضد دول أخرى، حيث أصبحت الحرب التقليدية عالية التكاليف وغير مضمونة النتائج.

خامساً: إلقاء صبغة الإرهاب على القوى الثورية والوطنية التحررية، وحركات التحرر بكافة أشكالها، واتهامها بأنها المذنبة في التوتر الدولي والإقليمي[٢].

إن التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة هو محاولة تقوم بها الامبريالية والدول المتحالفة معها من أجل القضاء على النضال الوطني التحرري الذي تمارسه حركات التحرر ضد الهيمنة الأجنبية، لأن التوسع في تهم الإرهاب وعدم حصرها في إطار محدد سوف يؤدي إلى تكييف هذا المفهوم حسب إرادة الدول الكبرى، وبالتالي سوف تسمح لنفسها بالتدخل من أجل ما يسمى حفظ الأمن والسلم الدوليين، ولكن الهدف النهائي

---

[١]. ديب عكاوي: **الإرهاب الدولي والنضال التحرري**، مؤسسة الأسوار،عكا،٢٠٠٩، ص٣٤-٣٥.

[٢].وحيد عبدا لمجيد: **الإرهاب وأمريكا والإسلام**، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٩.

هو استنزاف موارد المنطقة بشكل عام وكذلك التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة بهدف حمايتها من الإرهاب حسب وصف الدول الاستعمارية.

المطلب الثاني: تدابير مكافحة الإرهاب

قامت الدول بتبني تشريعات داخلية صارمة للتصدي والسيطرة على الجرائم الإرهابية، وذلك للسيطرة على هذه الجرائم على المستوى الوطني، وكذلك للوفاء بالالتزامات التي تترتب عليها بمقتضى الاتفاقيات الدولية. وحتى يستطيع المجتمع الدولي مكافحة الإرهاب بشكل عملي وواقعي، فإنه يجب على دول العالم المتحضر القيام بمجموعة من العمليات لا تنظر إلى الظاهرة الإرهابية بمفردها، ولكن إلى الأسباب والظروف المؤدية إلى ظهورها وتناميها.

أولاً: التدابير والوسائل الوطنية الوقائية لمكافحة الإرهاب

حتى يستطيع المجتمع الدولي معالجة الظاهرة الإرهابية من جذورها، فإنه ينبغي النظر إليها كظاهرة لها أسبابها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن المعالجة الموضوعية لهذه الظاهرة يتطلب إحداث تغيير ملموس في حياة المجتمع الذي تنمو فيه هذه الظاهرة. ومن أهم هذه التدابير:

١. **الإصلاح السياسي:** ترجع الكثير من الأعمال الإرهابية إلى دوافع سياسية، حيث أنها ترجع في مجملها إلى سيطرة الحكم الاستبدادي الشمولي الذي يمارسه الحكام ضد المواطنين، والذي يتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الحريات. إن إحلال الديمقراطيات في هذه الدول ووجود هامش من حرية الرأي والمشاركة في الحكم سوف يقلل من الأعمال الإرهابية.

٢. **إقامة المساواة بين المواطنين والأقليات:** إن الكثير من الأعمال الإرهابية ترجع إلى سوء تنظيم الدولة للعلاقة بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع، إذ يوجد أحياناً في الدولة الواحدة مجموعات أو العرق أو الجنس.

٣. **تحسين الأوضاع الاقتصادية للأفراد:** إن سوء توزيع الثروة، ووجود فوارق اقتصادية شاسع بين الأفراد في الدولة الواحدة، ينشأ عنه الفقر والحرمان. وبالتالي يجب أن تنتهج الدولة سياسة من شأنها أن ترتقي بالمستوى المعيشي للأفراد، مثل توفير فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل، ومكافحة البطالة، وكذلك الدعم الاقتصادي للدول الفقيرة[١].

ثانياً: التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب

يجب على جميع دول العالم، وعلى كافة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وضع التدابير التي من شأنها منع الإرهاب والتقليل من حدوثه. ومن هذه التدابير:

١. احترام سيادة الدول: إن احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، واتسام علاقات الدول بالتعاون وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة، تعد من أهم العوامل التي تقلل من الجرائم الإرهابية. إن عمليات المقاومة من أجل طرد المحتل تسمى عمليات إرهابية، على الرغم من مشروعية أهدافها. يضاف إلى ذلك تعامل الدول الكبرى مع قضايا العالم بنزاهة وشفافية، وعدم التحيز لدولة لصالح أخرى بناء على مصالح سياسية أو اقتصادية.

٢. تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول الفقيرة: هناك دول كثيرة تنعم بالرفاهية والاستقرار الاقتصادي، ودول أخرى تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة، وتعاني شعوبها من الفقر والحرمان. إن هذا يؤدي إلى تفاوت اقتصادي هائل بين هذه الدول، لذلك لا بد من أن تكون هناك خطة اقتصادية متكاملة لمعرفة احتياجات الدول النامية والأخذ بيدها نحو النمو الاقتصادي مما يساعد في تقليل الظاهرة الإرهابية حول العالم.

---

[١]. كمال فبعه: **مكافحة الإرهاب وضمانات حقوق الإنسان**، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، أريحا ٢٠١٠، ص٤١-٤٢.

٣. نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان: إن الأنظمة التي تتبنى الأفكار الشمولية وتسعى إلى البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة تسير بعكس إرادة شعوبها. إن نشر الأفكار الديمقراطية وممارستها والحفاظ على حقوق الإنسان أهم ضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي[١].

ثالثاً: دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

لا تقتصر التحديات القانونية للإرهاب على القانون الداخلي في المجتمعات الوطنية، بل تمتد إلى القانون الدولي في المجتمع الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الدولي الجنائي. لقد احتلت جريمة الإرهاب جانباً مهماً من مسئوليات النظام القانوني، وقد ارتكزت هذه المسئولية في القدرة على التوازن بين المبادئ الأساسية للقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وإعلاء قيم العدالة، ومتطلبات مكافحة الإرهاب في منع الجريمة والعقاب عليها.

١ .دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

ساهمت الجمعية العامة بمجموعة من توصياتها وإعلاناتها بدعم جهود الدول في التعريف بالإرهاب والقضاء على أسبابه. فقد أدانت الجمعية العامة وفي مناسبات عدة جميع أعمال الإرهاب، ووصفتها بأنها أعمال إرهابية.

فمنذ العام ١٩٦٣ وضع المجتمع الدولي ثلاثة عشر صكاً قانونياً تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وباب الاشتراك فيها مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء. هذا وقد أقرت الأمم المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في الثامن من أيلول ٢٠٠٦، والتي تؤكد على أهمية الصكوك الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، وذلك بتعهدها في أن تصبح أطرافاً فيها دون تأخير وتنفيذ أحكامها. ومن أهم هذه البروتوكولات: اتفاقية سنة ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات "اتفاقية لاهاي بشأن اختطاف الطائرات"، اتفاقية

[١].حسام هنداوي: **التدخل الدولي الإنساني**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨_٢١.

١٩٧٩ لمناهضة أخذ الرهائن، اتفاقية ١٩٨٠ للحماية المادية للمواد النووية، الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٠، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة ٢٠٠٥[1]، اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، اتفاقية منع الجرائم المتركبة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، اتفاقية نيويورك لعام ١٩٧٣، البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة المنصات الثابتة على الجرف القاري، معاهدة روما لعام ١٩٨٩، البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي المحلق باتفاقية مونتريال، اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، مونتريال ١٩٩١، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، اتفاقية نيويورك ١٩٩٧، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اتفاقية نيويورك لعام ١٩٩٩.

إن الاتفاقيات الدولية المختلفة التي اعتمدت بخصوص مكافحة الإرهاب تقتصر كلها على بعض جوانب الإرهاب المحددة، ومن ثم فإنها غير مجدية في البحث عن تعريف شامل للإرهاب، وبالتالي فإن جميع الدول الأطراف في المعاهدات الدولية بخصوص مكافحة الإرهاب ملتزمة بالملاحقة الجنائية لأي شخص يزعم انه خالف الحظر المفروض على الإرهاب.

٢. دور مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب

تشكل قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧، ١٣٧٣، ١٥٢٦، ١٥٤٠، ١٥٦٦ أساساً متيناً وشاملاً لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. ويتعين على جميع الدول الاستجابة الكاملة لهذه القرارات. ورغم كل هذه القرارات، إلا أن المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية

[1] .General Assembly Actions to counter Terrorism, General Assembly official cite.

دولية لمكافحة الإرهاب لم تنته بعد. وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حول الإرهاب، فهي لم تحرز تقدما بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب. ويتعين على سائر الدول أن تبذل المزيد من الجهود من أجل إبرام هذه الاتفاقية[١].

القرارات التي اقرها مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام هذه القرارات وتطبيقها، ومن أهم هذه القرارات القرار (١٣٧٣) لعام ٢٠٠١، والقرار رقم (١٥٦٦) لعام ٢٠٠٤، والتي تدين جميع أعمال الإرهاب لأنها تهدد السلم والأمن في العالم، وتطلب من الدول التعاون التام لمكافحة الإرهاب.

إن قرارات مجلس الأمن تدعم تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الصادرة بخصوص الإرهاب بما في ذلك الاتفاقية التي اعتمدت بعد صدور القرار رقم (١٥٦٦) أي الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي لعام ٢٠٠٥، كما أنها توسع من مفهوم تمويل الجرائم الإرهابية فلا تقصرها على الجرائم الإرهابية التي نصت عليها الصكوك الدولية التسعة وفقاً لاتفاقية عام ١٩٩٩، ولذلك جاء قرار مجلس الأمن رقم (٢١٧٠) الذي يفرض عقوبات على ممولي وداعمي تنظيمي ما يسمى "دولة العراق والشام" و "جبهة النصرة".

وحالياً تتفاوض الدول الأعضاء على معاهدة دولية رابعة عشرة هي مشروع شأنها أن تكمل الإطار القائم الذي تمثله الصكوك الدولية المناهضة للإرهاب الموجودة فعلاً في الاتفاقيات التي أبرمت مؤخراً بشان مكافحة الإرهاب، وهي خاضعة للعقاب وفقاً للقانون، والدعوة إلى مقاضاة المرتكبين أو تسليمهم.[٢]

---

[١]. للمزيد أنظر: تقرير أيمانويل ديكو المقدم إلى المؤتمر الدولي للإرهاب في حزيران ٢٠٠٦.

[٢]. المسؤولية الدولية في مكافحة الإرهاب، زهير جمعة المالكي، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=432848.

وفي هذا الإطار ينبغي على الأمم المتحدة إعادة النظر في القرار ١٣٧٣ والذي صدر عن مجلس الأمن خلال ردة الفعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن ما صاحب القرار من إجراءات تجاوزت حدود القانون الدولي الإنساني وكذلك حقوق الإنسان. لقد أغفل القرار ١٣٧٣ مبدأ حق تقرير المصير والمقاومة المشروعة عند الحديث عن ظاهرة الإرهاب. لقد جاء القرار سالف الذكر متخطيا في بعض نصوصه ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

الخاتمة

إن الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين وتؤثر بشكل مباشر في أوضاع دول العالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك لا مناص من إيجاد الطرق الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة والحد من خطورتها على الصعيدين الوطني والدولي. إن الخطوة الأساسية في ذلك تكمن في وضع تعريف محدد للإرهاب يحظى بتوافق دولي ويجعل المحاسبة على العمل الإرهابي مستنداً إلى قواعد ثابتة وضوابط قانونية محددة عملا بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

إن الاجتهادات الحالية والمتعلقة بتفسيرات الإرهاب، تبنى على اجتهادات شخصية وأساسها المصلحة الذاتية لكل طرف من الأطراف المعنية مباشرة بالجريمة الإرهابية. إن هذا الاختلاف الكبير في وجهات النظر حول تعريف الإرهاب قد أساء وبشكل كبير إلى نضال حركات التحرر الوطني التي تخوض حربها من أجل نيل حق تقرير المصير وكذلك الهيمنة الاستعمارية. إن هذا الاختلاف أفسح المجال أمام القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كي تضع مفهومها الخاص للإرهاب بدلاً من المفهوم الموضوعي والعام والذي يميز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، ويميز الإرهاب عن النضال الوطني المشروع والذي هدفه نيل حق تقرير المصير.

إن تعريفات الفقهاء الذين يسيرون في فلك الامبريالية والكولونيالية، يستبعدون إرهاب الدولة، ويقصرون الإرهاب على إرهاب الأفراد فقط، ويعتبرون أن كفاح

حركات التحرر هو أعمال إرهابية. بينما تعريفات الفقهاء العرب والمحايدين، تميز بين إرهاب الدولة وإرهاب الفرد، وتستثني من الأعمال الإرهابية نضال حركات التحرر الوطني.

إن أي تعريف للإرهاب لا يخلو من بعد سياسي، لذلك فمن الضروري وضع تعريف للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي تمثل إرادة المجتمع الدولي بكافة أشكاله. هذا التعريف ينبغي أن يشمل الإرهاب بكافة أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة، وخاصة إرهاب الدولة الاستعمارية والعنصرية، ودولة إسرائيل هنا مثال صارخ على هذا النوع من الإرهاب. إن هذا التعريف يجب أن يميز كذلك بين الإرهاب وأعمال المقاوم المشروعة من قبل حركات التحرر الوطني.

وينبغي كذلك على الأمم المتحدة المساعدة في القضاء على أسباب الإرهاب وهي تتمثل في التفرقة والتمييز العنصري، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم انتهاك حقوق الإنسان ومراعاة حق الشعوب في تقرير المصير.

وفي النهاية لا بد من الإشارة إلى أن التوسع في تهم الإرهاب في المنطقة العربية يحقق مصالح الدول الكبرى، من تدخل في شئون هذه الدول، ونهب خيراتها وثرواتها بحجة محاربة الإرهاب، وكذلك تصدير المشاكل والصراعات إلى هذه الدول حتى تبقى غارقة في دوامة من المشاكل، لا يعرف نهايتها إلا المولى عز وجل.

التوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات:

١. ضرورة وضع تعريف شامل وموحد للجريمة الإرهابية وفق معايير دينية وأخلاقية وقانونية، حيث أن عدم وجود مثل هذا التعريف سوف يعيق الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، وهو كذلك يزيل الالتباس ما بين الإرهاب وغيره من الظواهر الأخرى المشروعة في حد ذاتها مثل حق الدفاع الشرعي عن النفس، وحق الشعوب في المقاومة من أجل نيل حق تقرير المصير.

٢. ينبغي أن تسعى دول العالم مجتمعة وبصدق إلى تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال زيادة التعاون الأمني، وإنشاء محاكم خاصة تشدد العقوبات على من يرتكب الجرائم الإرهابية.

٣. تمكين الشعوب المضطهدة من ممارسة حقها في تقرير المصير واختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي المناسب لها.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي على مستوى شعوب العالم وذلك بالتعاون مع الدول الاقتصادية الكبرى، للقضاء على الفقر والبطالة لدى الشعوب الفقيرة.

٥. زيادة التواصل العلمي والفكري والحضاري بين الحضارات المختلفة وذلك لجسر الهوة بين الشرق والغرب، وبناء جسور الثقة والسلام والتفاهم بين الشعوب.

٦. اعتماد الدول الكبرى سياسة تضييق مفهوم الإرهاب بدلا من إتباع سياسة توسيع تهم الإرهاب في المنطقة العربية خصوصاً، كذريعة للعبث بمقدرات ومصالح الشعوب العربية والتدخل في شئونها الداخلية.

٧. تكثيف الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لمحاربة الإرهاب، عن طريق التعاون المشترك، والتبادل الأمني بين الدول، والعمل على قطع مصادر تمويل الإرهاب.

٨. إصدار قوانين وتشريعات عصرية لمكافحة الإرهاب، وضرورة وقف الغطرسة الدولية للقوى الامبريالية، بحيث تطبق هذه التشريعات على جميع الدول وبشكلٍ متساو.

٩. ضرورة فتح قنوات وخطوط التواصل والنقاش البناء مع الغرب فيما يتعلق بالإسلام، والذي تمت الإساءة إليه كثيراً في الآونة الأخيرة، والحاجة إلى تعريف الغرب بمبادئ الإسلام الحنيف وانفتاحه على كل الأديان والحضارات، حيث أنه لا توجد مشكلة في ديننا الإسلامي مع الغرب، بل هي في الواقع مشكلة الغرب مع الإسلام.

المراجع

١. أحمد فتحي سرور: **المواجهة القانونية للإرهاب**: دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢. أحمد فلاح العموش: **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦.

٣. إسماعيل الغزال: **الإرهاب في القانون الدولي**، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، لبنان،١٩٩٠.

٤. جمال زهران: **بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال**، مجلة الديمقراطية، العدد الخامس، كانون ثاني عام ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام.

٥. جمعه أحمد عتيقه: **الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الجنائي**، الجماهيرية للنشر، ١٩٩٨.

٦. حسام هنداوي: **التدخل الدولي الإنساني**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٧. حسنين المحمدي بوادي: **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

٨. ديب عكاوي: **الإرهاب الدولي والنضال التحرري**، مؤسسة الأسوار،عكا،٢٠٠٩.

٩. عائشة راتب: **مشروعية المقاومة المسلحة**، دراسات في القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني، ,١٩٧١

١٠. عيد فتحي محمد: **الإرهاب والمخدرات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠٠٥

١١. كمال النيص: **الجريمة الإرهابية، دراسة مقارنة**، دار الفكر، القدس، ٢٠١٢.

١٢.محمد عزيز شكري: **الإرهاب الدولي، دراسة قانونية نافذة**، دار العلم للملايين، ١٩٩١.

١٣. مصطفى صباح دباره: **الإرهاب، مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي**، جامعة قار يونس، ليبيا، ,١٩٩٠

١٤. كمال فبعه: **مكافحة الإرهاب وضمانات حقوق الإنسان**، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، أريحا ,٢٠١٠

١٥. وحيد عبدا لمجيد: **الإرهاب وأمريكا والإسلام**، دار مصر المحروسة، القاهرة، ,٢٠٠٢

١٦. المسؤولية الدولية في مكافحة الإرهاب، زهير جمعة المالكي، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن،

.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=432848

١٧. الأستاذ هانز _ بيتر غاسر، حظر الأعمال الإرهابية في القانون الدولي الإنساني، دراسات في القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة.

مراجع باللغة الانجليزية وتقارير

-General Assembly Actions to counter Terrorism, General Assembly official cite.

-Ilias Bantkas and Suzan Nash: **International Criminal Law,** Cavendish, London,2007.

- صحيفة العرب اليوم الأردنية: الحادي والعشرون من شهر آب لعام ٢٠٠٦.

- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥**: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦.

- تقرير السيد أيمانويل ديكو المقدم إلى المؤتمر الدولي للإرهاب في حزيران ٢٠٠٦.

موجات الديمقراطية والربيع العربي

دراسة مقارنة

أ.د. أحمد سليم البرصان*

مقدمة

أدت الانتفاضات الشعبية[١] التي بدأت في تونس في ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠، وعمت عدة دول عربية فأسقطت أربعة أنظمة عربية في عام واحد ٢٠١١، إلى حدوث ما يمكن وصفه بدومينو الانتفاضات الشعبية[٢]. فقد هرب الرئيس التونسي زين الدين العابدين بن علي من تونس ١٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠١١، وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك تنحيه عن الحكم في ١١ شباط/ فبراير٢٠١١. وأعقب ذلك اندلاع الانتفاضة الشعبية في ليبيا، ومقتل القذافي في العشرين من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١. أما في اليمن فقد اشتعلت الانتفاضة الشعبية في ٢٧ كانون ثاني/ يناير ٢٠١١، وأدت إلى عزل الرئيس اليمني عن الحكم رسمياً في شباط/ فبراير ٢٠١١. ولم يمر وقت طويل حتى بدأت الانتفاضة الشعبية في سوريا في السابع عشر من آذار/ مارس٢٠١١، وأدت إلى حرب أهلية لا زالت رحاها دائرة بين المعارضة السورية والنظام السوري. كما شهدت

***أستاذ العلاقات الدولية– قسم العلوم السياسية – جامعة الملك عبد العزيز–جدة**

[١] استعملنا مفهوم (الانتفاضات الشعبية) في هذه الدراسة لأنها في نظرنا أكثر تعبيراً عن الواقع لأن مفهوم الثورة يعني تغيراً شاملاً وجذرياً على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد ولكن ما حدث في الدول المشار إليها في الربيع العربي أن الأنظمة السلطوية قد سقطت ولكن ذلك لم يحدث تغيراً جذرياً لا في البنية الاقتصادية ولا غيرها. فالثورة كما يعرفها هنتنغتون تغير سريع وتحول جذري في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "

[2] ThedaSkocpol, France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions, Comparative Studies in Society and History, vol.18, issue 2(April 1976), p175.

دول أخرى احتجاجات شعبية تم احتواؤها كما في المغرب والأردن بإصلاحات دستورية وتشريعية، في حين قامت دول أخرى بقمع تلك الاحتجاجات.

لم ترفع الانتفاضات الشعبية في بداياتها شعارات أيديولوجية ولكنها رفعت شعارات كرامة المواطن والحرية والمساواة وحقوق الإنسان ورحيل الأنظمة الدكتاتورية القمعية، وبرزت تيارات الإسلام السياسي كجماعات منظمة، كما هو حال حزب النهضة في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر والإسلاميين في ليبيا والتجمع اليمني للإصلاح في اليمن. ناهيك عن بروز الجماعات الإسلامية المتعددة في مواجهة النظام السياسي في سوريا. وبعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية بدأ الصراع على السلطة بين التيارات السياسية في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة السلطوية، وأخذت الثورة المضادة في العمل على إجهاض التحول السياسي والعمل على العودة للحكم ولو بطريقة غير مباشرة.

تزعمت الدولة العميقة في مصر وتونس الثورة المضادة، وتحالفت تيارات علمانية لها صراعها مع التيارات الإسلامية مع النخب السياسية التقليدية (ذات الصلة بالأنظمة السابقة) وتدخلت القوى الخارجية بدعم الدولة العميقة والتيارات المناهضة لهذه الانتفاضات الشعبية لإجهاض الانتفاضات الشعبية وتحويل مسارها، وهي ظاهرة تاريخية، فعبر تاريخ الثورات من الثورة الفرنسية والبلشفية والصينية وغيرها كانت هناك ثورات مضادة كما حدث مع الثورات الشعبية الأوروبية عام ١٨٤٨ التي كانت الثورة المضادة قد استطاعت إجهاضها لعدد من السنوات، لكن إرادة الشعوب كانت أقوى من الثورات المضادة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١- أين تقع هذه الانتفاضات الشعبية العربية في ظل الموجات الديمقراطية العالمية؟ وما هي خصائص هذه الانتفاضات العربية عن غيرها من موجات التحول الديمقراطي عام ١٨٤٨ و١٩٨٩؟

٢- ما هي القوى المضادة لهذه الانتفاضات الشعبية؟ وهل يمكن أن تنجح هذه الانتفاضات في تحقيق أهدافها في ظل القوى المضادة لها؟

منهج الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج المقارن في دراسة موجات التحول السياسي نحو الديمقراطية وبالتركيز على الثورات الأوروبية عام ١٨٤٨ والثورة الديمقراطية لشعوب أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩.

أولاً: موجات التحول الديمقراطي

تناول صموئيل هنتنغتون في كتابه "الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن العشرين"[١] التحول الديمقراطي على مستوى النظام الدولي، حيث اعتبر أن العالم، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، قد شهد ثلاث موجات من التحول الديمقراطي، متناولا بالتحليل التحول السياسي نحو الديمقراطية في العالم (١٩٧٤-١٩٩٠)، باعتبارها الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي. ويقصد هنتنغتون بالموجة الديمقراطية عندما يكون عدد الدول التي تحولت نحو الديمقراطية أكثر في عددها من الدول التي تعاني من الأنظمة غير الديمقراطية في فترة زمنية معينة، وبالتالي يرى أن الموجة الأولى للتحول الديمقراطي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر وامتدت تقريباً قرناً من الزمن (١٨٢٨-١٩٢٦)، وهي فترة طويلة شهد التحول الديمقراطي فيها تقدما وأحياناً تراجعاً في التحول السياسي نحو

[1]Huntington, S. The Third Wave of Democracy: Democratization in the Late Twentieth Century,(Norman: University of Oklahoma Press.1991).

الديمقراطية. فخلال قرن وصلت ٢٩ دولة للديمقراطية وذلك بحلول العام ١٩٢٢ ولكن هذا العدد تراجع مع عام ١٩٤٢ لتكون الدول الديمقراطية ١٢ دولة[١]، فقد شهدت عملية التحول الديمقراطي تراجعاً مع ظهور الأنظمة الشمولية في أوروبا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والشيوعية في روسيا (البلشفية)، والفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا.

وأخذت بعض الدول تسير نحو التحول الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية سواء بفعل العامل الخارجي، كما فعلت الولايات المتحدة بالدفع نحو التحول الديمقراطي في كل من اليابان وألمانيا، أو بفعل التحول السياسي الداخلي حتى وصلت الدول الديمقراطية عام ١٩٦٢ الى ٣٦ دولة، والتي اعتبرها هنتنغتون الموجة الثانية من التحول الديمقراطي، ولكن هذه الموجة من الديمقراطية شهدت تراجعاً خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٥) فتراجع عدد الدول الديمقراطية إلى ٣٠ دولة ثم كانت الموجة الثالثة التي كان أوجها مع سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ثم دول آسيا الوسطى وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١[٢].

كانت الموجة الثالثة قد عمت مختلف أقاليم العالم، وبذلك اعتبرها هنتنغتون الثورة الديمقراطية العالمية Global Democratic Revolution، حيث تمثلت في سقوط الأنظمة السلطوية في جنوب أوروبا في السبعينيات من القرن العشرين(إسبانيا والبرتغال)، وسقوط الأنظمة الدكتاتورية العسكرية في أمريكا اللاتينية والاستعاضة عنها بأنظمة مدنية منتخبة، وانهيار الأنظمة السلطوية في شرق وجنوب آسيا، وكذلك الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا وهي أنظمة الحزب الواحد التي كانت تهيمن على الحكم[٣]. وكان الشرق الأوسط استثناء من هذه الموجة الثالثة للديمقراطية، حتى اعتبرت أنظمة

---

[1]Ibid, pp.15-17.
[2]Huntigton, S (1991). "Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, vol.2 no.2,(Spring,1991),pp.12-34.
[3]Carothers,T. " The End of the Transition Paradigm", Journal of Democracy, vol. 13 no. 1(2002), pp.5-21

الدول السلطوية في المنطقة أنها دائمة وبالغت في وهم شرعيتها السياسية بالبقاء والتوريث حتى كانت الموجة الديمقراطية الرابعة التي عمت المنطقة العربية. وقد تفاجأت القيادات السلطوية في المنطقة والقيادات الغربية ومراكز الأبحاث بدومينو الانتفاضات الشعبية(Domino Uprisings) حتى تم مشاهدة الأنظمة السلطوية تسقط الواحد تلو الآخر بسرعة أذهلت العالم شعوباً وحكومات، وهم يشاهدون على الفضائيات الشعوب الغاضبة تسقط الأنظمة بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام؟ أو بشعار: ارحل".

ثانياً: الموجة الديمقراطية الرابعة: الربيع العربي٢٠١١

مرت عملية التحول الديمقراطية خلال قرنين بثلاث ثورات شعبية ١٨٤٨ و١٩٨٩ و٢٠١١. فبدأت التحولات الديمقراطية في أوروبا بعد صراع طويل مع الملكيات الدكتاتورية، حيث كان لويس الرابع عشر يقول "أنا الدولة والدولة أنا"[1]، وكان التسلط والظلم والفقر والصراع الطبقي حتى كانت الثورة الشعبية، الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والتي أدت إلى سقوط حكم الامبراطور لويس السادس عشر، عندما هاجمت الجماهير الشعبية الجائعة سجن الباستيل ثم توجهت إلى القصر الامبراطوري، وتم إعدام لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت وإعلان الجمهورية الفرنسية.

ولقد مرت الثورة الفرنسية بصراعات داخلية، فترة حكم روبسبير الذي تميز بالإرهاب، وعندها دخلت "كلمة الارهاب" القاموس الفرنسي، ولكن روبسبير أُعدم واستقرت الثورة. وفي عهد نابليون بونابرت هيمنت فرنسا على القارة الأوروبية(١٧٩٩-١٨١٤)، وانتشرت مفاهيم الثورة بين الشعوب الأوروبية: الحرية والمساواة، ولكن الدول الأوروبية تكتلت ضد نابليون وأجهضت تطلعات الشعوب الأوروبية إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وبعد هزيمته في واترلو وعقد مؤتمر فينا عام ١٨١٥، أعادت ملوك أوروبا وحكامها الذين عزلهم نابيون تحت شعار "الشرعية السياسية" و"شرعية النظام"، الذي طرحه مستشار النمسا مترنيخ، مهندس مؤتمر فينا،

[1]Louis XIV,(**http://www.history.com/topics/louis-xiv**).

وتم إجهاض حركات التحرر في القارة ومبادئ الثورة الفرنسية إلى حين! أي أن مترنيخ أعاد عقارب الساعة للوراء، ولكن الثورات الشعبية عادت في أوروبا عام ١٨٤٨ ضد الظلم والطغيان والمجاعة والبطالة وقمع المؤسسات الأمنية للحريات العامة، وكانت الثورات التي عمت أكثر من ٥٠ ولاية وإمارة في أوروبا من الولايات الألمانية والإيطالية وغيرها، دموية حتى قتل فيها عدة آلاف وحصدت أكثر من مائة ألف سجين، ويصف روبرت غولدشتاين[١] الحالة الاقتصادية في أوروبا ما بين ١٨٤٥-١٨٤٧، بالقول إن البلاد كانت تعاني من أزمة اقتصادية، وتراجع في التجارة، حتى أصبح أغلب الشعب غير قادر على شراء الغذاء، وحوالي ربع مليون نسمة ماتوا من المجاعة والأوبئة في كل من بروسيا وسيليسيا والنمسا وجاليسيا، وأصبحت الاضطرابات المتعلقة بالجوع شائعة في كثير من الولايات الأوروبية، وتضافرت عوامل الأزمات الاقتصادية مع الشعور القومي بالاضطهاد في الولايات التي كانت خاضعة للإمبراطوريات الأوروبية، حيث تنامى الشعور بالغضب ضد النمسا في كل من الولايات الإيطالية وهنغاريا وبوهيميا، كما كان هناك شعور بالغضب ضد الامبراطورية الروسية.

ورغم إخماد الثورات التي حدثت في عام ١٨٤٨ وإجهاض المطالب الشعبية إلا أنها حققت نوعاً من النجاح النسبي، حيث أسقطت الملكية في فرنسا وأعلنت الجمهورية الثانية وأعلنت الإصلاحات السياسية من خلال ملكيات دستورية، لدرجة أن امبراطور النمسا فرديناند أعلن عام ١٨٤٨ "قل للشعب أنني موافق على كل شيء"[٢].

وإذا قارنا ثورات عام ١٨٤٨ بالثورات الأوروبية التي حدثت في عام ١٩٨٩، سنجد أن الظلم والاضطهاد وكبت الحريات العامة والمجاعة التي ترتبت على التراجع الاقتصادي في أوروبا الشرقية، ودكتاتورية الحزب الواحد، كانت وراء ثورات عام ١٩٨٩. فقد تراجع النمو الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية، فبعد أن كان النمو

[1]Goldstein, Robert(2007). "Comparing the European of 1848 and 1989"(**http://www.ohio.edu/chastain/dh/eurorev.htm**).
[2]Ibid. P.156.

الاقتصادي ما بين ١٩٦٠-١٩٨٠، ٤٪ أصبح ١٪ بعد ذلك، فكان قمع الشعب وهيمنة الأحزاب الشيوعية واضطهاد المعارضة والبطالة دوافع مهمة للثورات الأوروبية عام ١٩٨٩[1]. وعندما فشلت الأيديولوجية في هذه الدول في تحقيق الحياة الكريمة أدت إلى ظهور الشعور القومي بين هذه الدول، فكان ظهور القوميات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق على أمل أن تحل مشكلات هذه القوميات في ظل سقوط الأنظمة الشمولية، ولذلك خرجت الجماهير للشوارع لتسقط أنظمة دكتاتورية فاشلة أذلت المواطن وأدت للمجاعة وحرمته حرياته، وعاش في دولة بوليسية قمعية.

وإذا قارنا ما حدث في ثورات ١٨٤٨ و١٩٨٩ بالانتفاضات الشعبية في دول الربيع العربي فنجد أنها تلتقي في النقاط التالية:

١- أن هذه الثورات جميعها تمت بشكل مفاجئ وسريع للإطاحة بالأنظمة السلطوية والشمولية، وقد بدأت كلها في بلد واحد ثم انتشرت بسرعة في دول أخرى، وهو ما وصفناه بدومنيو سقوط الأنظمة الدكتاتورية، حيث بدأت عام ١٨٤٨ في فرنسا عندما أسقط الثوار الملك لويس فيليب في ٢٤شباط/ فبراير خلال ثلاثة أيام، ثم انتقلت إلى بقية أوروبا.

٢- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فقد بدأت الثورة في شرق أوروبا بسقوط جدار برلين في ٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وقمع البوليس السري الألماني (Stasi)، حيث قدر وزن ملفات البوليس السري بخمسين ألف طن[2]، وبالتالي انتشرت الثورة لبقية دول أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهى حكم الحزب الواحد والأنظمة الشمولية. ونشير هنا إلى قوة الشعور القومي الألماني، حيث تغلبت القومية الألمانية على الشعور الأيديولوجي، فقد توحدت ألمانيا الغربية وساعدت الألمان الشرقيين في تحسين أحوال الجزء الشرقي ونقلت العاصمة إلى برلين رمز

[1] Ibid.
[2] Ibid.

ألمانيا الموحدة كما كانت في عهد بسمارك السابق، مستشار ألمانيا (١٨٧٣- ١٨٩٠).

ورغم أن ثورات عام ١٨٤٨ كانت دموية، فإن ثورات عام ١٩٨٩ قد كانت أقل دموية باستثناء ما حدث في رومانيا وإعدام الدكتاتور تشاوسيسكو وزوجته.

لم يكن تصفيق الجماهير الشعبية للزعيم الدكتاتوري ليعني الولاء بقدر ما كان تصفيق الخائف المرعوب من الأجهزة الأمنية. ولهذا، وفي أول فرصة سانحة انتقم الشعب بشراسة من الزعيم القائد كما حدث في حالة دكتاتور رومانيا تشاوسيسكو.

وعلى صعيد الانتفاضات الشعبية العربية فقد اتسمت بالمفاجأة ليس للحكام فحسب، بل للأجهزة الاستخباراتية الشرقية والغربية. بدأت تلك الانتفاضات في تونس ثم اجتاح دومينو الانتفاضات بقية دول الربيع بشكل مذهل للمتخصصين والمستشرقين. فقد وصف ذلك المستشرق الأمريكي والمتخصص في منطقة الخليج العربي، غريغوريغوس في مقالته في مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs بقوله إن الرقم القياسي للانتفاضات التي هددت استقرار الأنظمة العربية كان لافتاً، وقد تطلب تفسيراً من المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط وأنا واحد منهم". وتابع يقول: "في صفحات من هذه المجلة، قلت في العام ٢٠٠٥ وتحت عنوان "هل تقوى الديمقراطية على وقف الإرهاب؟" إن على الولايات المتحدة ألا تحض على الديمقراطية في العالم العربي؛ لأن حلفاء واشنطن من الأنظمة السلطوية العربية مثلوا رهانات ثابتة في ما يعني المستقبل. ووفق ذلك الاعتبار كنت على خطأ بصورة مذهلة"[١].

[1]GrGregory Cause III " Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability "Foreign Affairs, vol. 90 no.4,(July – August) pp.81-90.

ولقد جاء في تقرير لجنة الأمن والاستخبارات في مجلس العموم البريطاني الذي ترأسه وزير الدفاع البريطاني السابق مالكوم رفكند وقدمه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ لمجلس العموم البريطاني "إن الربيع العربي شكل مفاجأة للعديد من المتابعين، وتحدياً حقيقياً لمجتمع الاستخبارات، حيث صار لازما إعادة أولوياتهم بسرعة وتوجيه مواردهم نحو المنطقة"[١].

٣- وتتشابه الأسباب التي أدت للثورات مع الانتفاضات الشعبية العربية، فيما يتعلق بدور الأوضاع الاقتصادية حيث كانت في أسوأ الأحوال في بلدان هذه الدول التي شهدت الانتفاضة. تلك الأوضاع وقمع الأجهزة الأمنية للمعارضة، وانعدام حرية التعبير، وهيمنة الحزب الواحد، والبطالة، والفساد، وأزمة السكن، واضطهاد المعارضة، والرشوة، وهيمنة نخبة اقتصادية وسياسية على أوضاع البلاد، واستنزاف الأموال للخارج، واتساع مزايا الوظيفة لدى المؤسسات الأمنية والجيش على حساب مؤسسات الدولة الأخرى، وسوء حال المواطن الاقتصادية، والتضخم وأزمات الديون، إضافة إلى سياسة التوريث الجمهوري في هذه الدول ساهمت ومهدت للانتفاضات الشعبية والثورة.

[1]Intelligence and Security Committee Annual Report 2011-2012, Presented to Parliament by the Prime Minister By Command of Her, p.5. (Majesty(http://fas.org/irp/world/uk/isc2011-12.pdf).

ثالثاً: القوى المضادة للربيع العربي

إن تاريخ الثورات الشعبية عبر التاريخ الحديث يؤكد أنها قد تعرضت إلى ثورات مضادة، فالثورة الفرنسية وانتشار أفكارها تعرضت لهجوم قوي من الأنظمة المحافظة التي استمرأت الحكم الدكتاتوري، ورفضت منح الحرية والحياة الكريمة لشعوبها، واستنزفت خيراتها لصالحها، وكانت بعد ذلك بثلاثة عقود تقريبا ثورات شعبية مفاجئة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها تلك الشعوب. وقد تعرضت هذه الثورات لهجمة مضادة قتل فيها الآلاف من أفراد الشعب، ثم انتكست الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى بظهور الأنظمة الشمولية، ولكن سياسة الدول المنتصرة في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ بشروطها القاسية على ألمانيا، ومنها عدم التسلح وفرض تعويضات الحرب عليها وفشل حكومة الفايمر فيما بعد اقتصاديا واعتزاز الشعب الألماني بنفسه قد أفسحت المجال لتقبل الشعب الألماني لأفكار الحزب النازي وزعامة هتلر، ولكن الديمقراطية عادت لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بعد هزيمة النازية. وقد اتجهت ألمانيا إلى الديمقراطية وتغيير الثقافة السياسية بفعل هزيمة النازية وتأثير الدول المنتصرة وخاصة الولايات المتحدة. وقد تكرر ما يشبه ذلك في اليابان.

كانت الانتفاضات الشعبية المفاجئة في دول الربيع العربي صدمة للعالم الخارجي وللدول الإقليمية والكبرى والنخب الحاكمة، وبعض هذه الأطراف تحركت بالفعل لإجهاض هذه الانتفاضات الشعبية لأنها اعتبرت سقوط الأنظمة السلطوية مقدمة قد تودي بها أيضا.

أ- القوى الداخلية المضادة للانتفاضات الشعبية

ثمة قوى تستفيد من النظام القائم وتعتبر أن التغيير السياسي يهدد مصالحها وهي لا تقبل التحول السياسي بسهولة وهي ما يطلق عليها القوى المحافظة والتي تعمل عادة ضد التغيير. وهذه النظم التي سقطت مكثت طويلا في السلطة كما أشرنا ولذلك استطاعت خلال العقود التي مكثت فيها أن تشكل نخبةً سياسيةً واقتصاديةً تتداخل

مصالحها معها، ثم أوجدت أحزاباً هشةً في ظل نظام الحزب المهيمن كما في مصر وتونس، ودخل القضاء في اللعبة السياسية بدلاً أن يكون مستقلاً وأصبحت المؤسسة العسكرية تحصل على امتيازات كثيرة لأن النظم السياسية السلطوية ترى أن ترويض المؤسسة العسكرية ضرورياً للحفاظ على النظام السياسي، فأصبحت القيادة العسكرية العليا تحظى بامتيازات ولها مشاريعها الاقتصادية وكأنها مؤسسة مستقلة عن الدولة.

ونجد أن تجربة حكم الجيش في تركيا أوجدت تحالفاً بين المؤسسة العسكرية والقضاء متمثلا في المحكمة الدستورية دافعة بنخبة سياسية تحكم كواجهة للمؤسسة العسكرية. ولذلك كانت المؤسسة العسكرية عندما تريد حل الأحزاب السياسية تفعل ذلك عبر المحكمة الدستورية، ولهذا كانت الديمقراطية هشة بسبب أحزاب سياسية هي في جلها علمانية ليست لها قاعدة شعبية تجد قوتها واستمرارها في الاعتماد على تأييد النظام السياسي والعسكر، وعندما تولى نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة في حكومة ائتلافية ١٩٩٦، تدخلت المؤسسة العسكرية وفرضت عليه الاستقالة في ما سمي "انقلاب المذكرة".

والتجربة الثانية، تجربة الجزائر في الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد الانفتاح السياسي في عهد الشاذلي بنجديد، ففي انتخابات كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١ حصل حزب جبهة الانقاذ على ١٨٨ مقعداً في الدورة الأولى من الانتخابات بفوز ساحق على حزب جبهة التحرير الجزائرية وهو الحزب الحاكم وحزب المؤسسة العسكرية. وعقب ذلك قامت المؤسسة العسكرية ونخب سياسية تسير في فلكها بعزل الشاذلي بنجديد وتشكيل المجلس الأعلى للبلاد وهو عبارة عن مجلس رئاسي لحكم البلاد وكان وزير الدفاع خالد نزار والقادة العسكريون في البلاد يقفون خلف إجهاض التجربة الديمقراطية الأولى في الجزائر، فالمؤسسة العسكرية هي الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال عام ١٩٦٢، وتختلف أيديولوجيا مع توجهات الإسلام السياسي، متمثلا بجبهة الإنقاذ. لقد دأبت المؤسسة العسكرية على التدخل في القطاعات والمؤسسات بالجزائر متحالفة مع نخبة

علمانية فرانكفونية تدير في فلكها، وقد دخلت تلك القوى مع القوى الإسلامية في حرب أهلية استمرت عقدا من الزمن.

١- المؤسسة العسكرية كقوة مضادة

إن زعماء الأنظمة الأربعة التي تم إسقاطهم جاءوا من المؤسسة العسكرية، ابن علي، حسني مبارك، القذافي وعلي صالح، كما أن بشار الأسد وريث لقائد عسكري، والمؤسسة العسكرية كما يقول صموئيل هنتنغتون هي أقوى مؤسسة في الدول النامية. وقد حظيت تلك المؤسسة باهتمام كبير في السياسية الخارجية الأمريكية، فهي سليلة الانقلابات العسكرية في الدول النامية. وعندما تكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ضعيفة تكون المؤسسة العسكرية البديل في الهيمنة السياسية في الدولة.

تقوم تلك المؤسسة بالسيطرة على الحكم مع قوى سياسية أخرى تستعملها لإعطاء غطاء لشرعية الانقلاب، وبعد أن يثبت القادة العسكريون حكمهم السلطوي يتخلون عن حلفائهم الذين ساهموا بالأمس في إعطاء شرعية لاستيلائهم على السلطة، وقد حدث ذلك في البرازيل بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٤[1]، وفي العراق وسوريا وغيرها من الأنظمة العسكرية.

وغالباً ما تتحالف المؤسسة العسكرية مع بعض رجال الأعمال ولاسيما أن تلك المؤسسة لها مشاريعها الاقتصادية، فالمؤسسة الباكستانية لها مشاريعها الاقتصادية، وكذلك التركية قبل فترة حزب العدالة والتنمية التي حجمت دور العسكر. والملاحظ أن نصيب المؤسسة العسكرية المصرية من الاقتصاد القومي المصري هو (40%)، وهو نصيب يتزايد بسرعة في ظل النظام الحالي. يرى يزيد صايغ (الخبير في مؤسسة كارنيجي للسلام)

[1]Dominguez, J. " Samuel Huntington and the Latin American State" in Centeno, M; Lopez-Alves (Editors), The Other Mirror: Grand Theory Through the Lens of Latin America, Princeton University Press(2001), p.222.

أن مصر تمثل ما يسميه "جمهورية الضباط"[١] لتغلغل كبار الضباط في مؤسسات الدولة حتى بعد التقاعد. فقد كانت المؤسسة العسكرية منذ بداية الانتفاضة الشعبية المصرية حاضرة بقوة، وكان المجلس العسكري يدير البلاد باستراتيجية احتواء الانتفاضة وكل التطورات التي حدثت من انتخابات برلمانية ورئاسية كانت بفعل المظاهرات والمطالب الشعبية التي كانت تضغط على المجلس الأعلى للجيش. وقد ثبت بأن الدولة العميقة بكافة أجهزتها ضد التعاون مع الوضع الجديد سواءً تعلق ذلك بمجلس النواب أو برئيس الجمهورية المنتخبين ديمقراطيا.

وقد أشار صايغ في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ إلى أن المجلس العسكري يريد أن يكون صاحب الوصاية الدائمة بقوله "غير أن مناصري النظام السابق، والسياسيين العلمانيين غير الليبراليين، وحتى بعض الشخصيات الليبرالية، واثقون من أن مرسي لن يبقى في الرئاسة لأكثر من سنة، فكيف بالأحرى إتمام ولايته البالغة أربع سنوات. ويتطلع هؤلاء إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتوجيه عملية صوغ الدستور الجديد وانتخاب برلمان جديد في الأشهر المقبلة، من أجل ضمان أن يكون مرسي رئيساً انتقالياً فقط، فتخضع مصر للوصاية العسكرية الدائمة"[٢].

ولذلك تجمعت بعض الأحزاب الليبرالية والنظام السابق (الفلول) ورجال الأعمال في جبهة الإنقاذ التي تشكلت بدعم المؤسسة العسكرية. فهذه القوى لا وجود لقاعدة شعبية لها، وبذلك لن يكون لها تأثير في الحياة السياسية، وبعد فوز التيارات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين سواءً في البرلمان أو منصب الرئاسة تحالفت تلك الجبهة مع العسكر لإسقاط الرئيس المنتخب وحل البرلمان وبالتالي تحالف مصالح المؤسسة مع

[١] يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (أغسطس ٢٠١٢).

[٢] يزيد صايغ" المرحلة الانتقالية الثانية في مصر: مرسي مقابل المجلس" الحياة (٢٨ يونيو ٢٠١٢).

تيارات سياسية ضعيفة، فقدمت مصالحها على الديمقراطية والاستقرار السياسي والتعاقب على السلطة السلمي.

وإذا كانت المؤسسة العسكرية في مصر لها دور رئيس في مرحلة مبارك، أو في مرحلة التحالف مع اليسار والليبراليين ومع الاقباط- وبحضور شيخ الأزهر لإعطاء شرعية للانقلاب العسكري- تحت مسمى ثورة ٣٠ يناير، فإن المؤسسة التونسية اتخذت موقف الحياد بعد بن علي وحتى إبان الانتفاضة الشعبية مما أسهم في هروبه بعد تخلي الجيش عنه، فبن علي كان أكثر اعتماداً على قوات الأمن منه على المؤسسة العسكرية.

وكانت ليبيا مسرحاً لحرب طاحنة لأن القذافي لم يبن مؤسسات سياسية، لكن الجيش كان يدين له بالولاء، وهو جيش فيه من المرتزقة الأفارقة والطوارق، ولذلك كان تدخل الناتو لحماية المدنيين من قتل الجيش ودعم الثوار، ولكن الثورة المضادة يتزعمها الآن اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي كان من العسكريين المقربين من القذافي، وهو من قاد الحملة العسكرية في الحرب مع تشاد عام ١٩٨٧، ولكنه أسر في تشاد ثم انشق عن القذافي والتجأ للولايات المتحدة وعاش في الولايات المتحدة وحاول الإطاحة بالقذافي عندما التحق بالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والتي دعمتها الاستخبارات الأمريكية عام ١٩٨٨[1]، إلا أنه فشل، وعند قيام الثورة عاد عام ٢٠١١ إلى ليبيا ولكنه وجد أن ليس له مكانة في الثورة الجديدة فلجأ إلى البحث عن دور سياسي فاعلن عملية الكرامة بدعم مصر والولايات المتحدة.

أما في اليمن فقد كان علي صالح قادماً من المؤسسة العسكرية وهو جيش تلعب القبلية دوراً في تشكيله. وقد أحاط صالح نفسه بقيادات تدين له بالولاء وجمع ثروة قدرها تقرير الأمم المتحدة ما بين ٣٢-٦٠ مليار دولار[2]. وبوجود الثروة في مجتمع فقير

[1]John Lee Anderson, The Unravelling : In a falling state, an anti-Islamist General mounts a divisive campaign, The New Yorker(February 23, 2015) (http://www.newyorker.com/magazine/2015/02/23/unravelling)
[2]UN Report: Yemen's Saleh Took Billions.

استطاع صالح أن يجمع حوله فئة تناصره فضلا على المؤسسة العسكرية، كما تحالف مع أعدائه بالأمس جماعة الحوثي للعودة للسلطة واجهاض القوى الثورية. وهو اليوم يقود الثورة المضادة مع الحوثي.

وحسب تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتهام هاوس)، فإن اليمن يعاني هيمنة سياسية هدفها احتواء الاقتصاد اليمني من قبل أصحاب النفوذ والجاه، وهذا لا يخرج عن إطار سيطرة القبيلة التي يرجع دورها إلى تفعيل القوة في السيطرة على القوة من قبل القوى الفاعلة والمؤثرة على الاقتصاد وهو الجانب الذي تعلمته القبيلة في الاستئثار بكل جوانب الحياة، من الفرد إلى الاقتصاد إلى السياسة الذي نتج عنه فرض سيطرة القبيلة بعاداتها وأعرافها وأحكامها على الدولة اليمنية، أي السيطرة على الثروة والحكم. إذ تعتبر هذه الأسر المحددة، مراكز قوى ونفوذ تتحكم بمفاصل الاقتصاد السياسي كما يشير التقرير إلى أن "الاقتصاد السياسي لليمن مبني حول نخبة ضيقة من الجيش والقبائل والطبقة السياسية والقطاع الخاص. فقد تشكل نظام المحسوبية في حقبة صالح بالاعتماد على عائدات تصدير النفط وعلى القطاع الخاص. وتسيطر نحو عشر أسر ومجموعات تجارية ذات صلة وثيقة بصالح على أكثر من ٨٠ بالمائة من الواردات والتصنيع والتجهيز والخدمات المصرفية والاتصالات ونقل البضائع"[١].

إننا أمام فئة قليلة تتحكم في الاقتصاد والسياسية، وأمام حالة يتم فيها تهميش بقية المجتمع، وذلك كي يبقى الشعب يعيش في حالة الفقر والأمية والبطالة وسوء حالة البنية التحتية أي أمام طبقية تختفي فيها الطبقة الوسطى في ظل هيمنة أقلية مترفة وطبقة فقيرة مهمشة.

ولا تختلف الأوضاع أيضا في تونس حيث هيمنة أقرباء الرئيس بن علي وأفراد زوجته ليلي الطرابلسي وأصهاره من السيطرة على اقتصاد تونس. وحسب تقرير البنك

(http://www.voanews.com/content/did-yemens-saleh-extort-60-billion-dollars / 2681651.html).

[1]Salisbury, Peter, and et.al. Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict, A Chatham House report, (September 2013),p.x.

الدولي فإن أسرة الرئيس التونسي المخلوع بن علي كانت تستولي على أكثر من ٢١٪ من أرباح القطاع الخاص في البلاد بنهاية عام ٢٠١٠، وأن المسؤولين في النظام التونسي السابق استغلوا اللوائح الحكومية القائمة وأعدوا أخرى جديدة بما يفيد أفراد الاسرة الحاكمة وغيرهم من المقربين. ويؤكد فريق الباحثين من البنك الدولي أنهم جمعوا بيانات عن ٢٢٠ شركة مرتبطة بالرئيس المخلوع، وأن الشركات كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسرة بن علي[١]، كما يظهر أن التشريعات التي أصدرها بن علي خلال ١٧ عاما كانت تخدم في الغالب تشكيل مصالح المقربين وحمايتها من المنافسة. وقد وصلت نسبة البطالة بين سن الشباب ١٥-٢٤ إلى ٣٠,٥٪ عام ٢٠٠٥.

ونلاحظ أن هذه الدول الأربع، فيها أقلية تتمتع بامتيازات اقتصادية عائلية وبعض رجال الأعمال التي تشاركها في الهيمنة في ظل أغلبية تعاني الفقر والبطالة وعدم المساواة وتكافؤ الفرص وغياب حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وهذه الظاهرة تشترك فيها مع الانتفاضات التي دفعت للتحول السياسي بموجات الديمقراطية، تلتقي مع ثورات ١٨٤٨، ١٩٨٩، ٢٠١١.

ويظهر أن الأنظمة السياسية الأربعة ومثلها بعض الأنظمة الاخرى تتعمد إفقار شعوبها لتعاني من الفقر والبطالة حتى لا تفكر في المشاركة السياسية بل تفكر في لقمة العيش. وكما يقول هنتنغتون فإن الديمقراطية غير مطروحة في الدول الفقيرة، وأن الطبقة الحاكمة، البرجوازية الحاكمة في الأنظمة السلطوية ليست على استعداد للسماح للطبقات الوسطى والفقيرة بالمشاركة السياسية[٢]. وقد سمعنا مؤخراً تصريح وزير العدل المصري محفوظ صابر الذي قال فيه إن ابن عامل النظافة لا يمكن أن يصبح قاضياً، لأن القضاء أكثر شموخاً" مع احترامي لكل عامة الشعب، القاضي له شموخه ووضعه ولا بد أن

---

[١] البنك الدولي: اقتصاد تونس في يد عائلة بن علي، (٢٨ مارس ٢٠١٤)، انظر:
http://www.noonpost.net/content/2292()

[2] Huntigton, S (1991). "Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, vol.2 no.2,(Spring,1991), pp.31.

يكون مستنداً لوسط محترم مادياً ومعنوياً"[١]. بل ذهب وزير العدل الجديد أحمد الزند- رغم أن والده كان حجاماً- إلى القول إن القضاة أسياد وغيرهم العبيد. بل إن النيابة العامة لا تسمح لمن لا يحملون الشهادة الجامعية بالتقدم لوظيفة النائب العام، وهذا استثناء لأبناء أغلبية المجتمع علماً بأن معظم النخب العلمية والسياسية استفادت من مجانية التعليم بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وتعتمد الأنظمة السلطوية في الثورات السابقة على الجيش والقوى الأمنية للحافظ على أنظمتها، وتتبع الأجهزة الأمنية إثارة الحساسية الجهوية والقبلية والنزاع بين فئات المجتمع من أجل إبعادهم عن التفكير في المشاركة السياسية أي تفكيك النسيج الاجتماعي. ففي اليمن تثار النزعات القبلية وكذلك في ليبيا. وفي تونس تثار قضية المركز ضد الأطراف، وفي مصر تثار النزعة الطائفية أو الحساسيات بين الأسر الريفية أو بين الاقباط والمسلمين. وتتعمد الأنظمة السلطوية تأليب الدول الكبرى على جماعات التيار الإسلامي وتضخيم خطر الإسلام السياسي وعلى تسويق نفسها كحامية للمصالح الغربية، فسواء في تونس واليمن وليبيا ومصر كانت تلك الأنظمة تلوح بخطر الإسلام السياسي ولاسيما عندما تكتسح تلك القوى الانتخابات في لحظات التحول الديمقراطي كما حدث في حالة جبهة الإنقاذ الجزائرية أو فوز حركة حماس في عام ٢٠٠٦.

إن ضحالة التحصيل العلمي لهذه القيادات السياسية وخلفيتها الأمنية والعسكرية له أثر على خوفها من التحول السياسي، فالرئيس بن علي لم يحصل على الثانوية العامة (البكالوريا) ولذلك أطلق عليه (بكالوريا ناقص ٣)[٢]، وكان تعليمه لا يتعدى دورات عسكرية في فرنسا والولايات المتحدة في مجال الاستخبارات، دعمه فيها الجنرال علي الكافي رئيس الأركان التونسي السابق عندما كان بن علي برتبة عريف ومرافقاً له. وقد

[١] تصريح ابن الزبال يقيل وزير العدل، الاقتصادية ١١ مايو ٢٠١٥،
http://www.aleqt.com/2015/05/11/article_956889.html)

[٢] نيكولا بو؛ جان بيير توكوا، صديقنا الجنرال بن علي ترجمة زياد منى،
http://www.zainab-an-nefzaouia.com/documents_pdf/lib/beau_general.pdf

تزوج بن علي نعيمة بنت الجنرال الكافي ١٩٦٤، فقام الجنرال بدعم زوج الابنة بالترفيع والتقدم في السلك العسكري. ولم يكن بن علي حالة فريدة في هذا الإطار.

وقد كان التفكير الأمني يخيم على سياسة هذه القيادات، ولكن القمع الأمني لا يحقق الاستقرار السياسي؛ فقد سقطت الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية بانتفاضات شعبية وبفعل الضغط الخارجي، فكان لابد من تحييد المؤسسة العسكرية أو انشقاقها لنجاح الثورات. وقد وقف الجيش التونسي على الحياد، وانقسم الجيش اليمني والليبي وتدخل العسكر لحماية مصالحهم بعد أن تأكدت نهاية مبارك وبإيعاز من الولايات المتحدة.

2-التكنولوجيا والقوى المضادة

لقد أدت التقنية في مجالات الاتصال إلى حشد الجماهير وانتشار الاحتجاجات الشعبية، ففي ثورات عام ١٨٤٨ و١٩٨٩ و٢٠١١، كانت القوى الثورية تعتمد على التقنية لحشد الجماهير. وفي عام ١٨٤٨، كان لاختراع الآلة البخارية، وتقدم المواصلات، والتعليم وطباعة الصحف اليومية أثر في الحشد الشعبي ونشر مطالب الجماهير ضد الأنظمة السلطوية والشمولية والملكيات المطلقة في أوروبا، ولكن كان أيضاً لها دور في مساعدة القوى المضادة في مواجهة الثورات بالقمع بوسائل الأسلحة الحديثة[1]. أما في ثورات عام ١٩٨٩، فقد كان للإذاعة والتلفزة وانتشار الفاكس والكاسيت دور في حشد الجماهير للثورة. كانت إذاعة أوروبا الحرة Radio Free Europe مثلا تذيع بعدة لغات وكان لها دور في إثارة الجماهير في دول شرق أوروبا، بينما في الانتفاضات العربية لعبت المحطات الفضائية، وشبكات التواصل الاجتماعي دوراً حيوياً في حشد الجماهير، كالفيس بوك، وتويتر، والانترنت بشكل عام، بالإضافة لمحطات مثل الجزيرة والعربية والبي بي سي وغيرها ولكل توجهها السياسي مع المطالب الشعبية أو ضدها.

[1]Mckeever, D; rapport, M.Technology and the Revolution of 1848 and 2011: How technology can work towards catalyzing popular revolutions, (July 2013), (www.kas.de.brazil).

إن الانتفاضات الشعبية والثورات تحتاج إلى تعبئة الجماهير ولذلك كان لوسائل التواصل دور مهم في حشد الجماهير كما حدث في القاهرة وتونس، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي غير مكلفة وبانتشارها أصبح سهلاً كشف فساد الأنظمة الدكتاتورية[1].

وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في سقوط الأنظمة السلطوية، فإنها أيضا استعملت في الثورة المضادة، فكانت قنوات رجال الأعمال في مصر الذين كانوا ضد التغيير تهيج وتثير الجماهير، وتشكك في أهداف الانتفاضات الشعبية في الدول التي سقطت أنظمتها، وتتحدث عن نظرية المؤامرة. وعندما حدث الانقلاب العسكري في مصر في الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، قرر الانقلابيون إغلاق جميع الفضائيات المعارضة للانقلاب وخاصة ذات التوجه الإسلامي. أما الاتجاه الليبرالي المؤيد للانقلاب فكان يحشد كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب لتشويه الانتفاضات الشعبية. وكان الانقلاب منذ بداية الانتفاضات يهتم بتجيير الإعلام لصالحه عن طريق "الأذرع الاعلامية" حسب وصف زعيم الانقلاب، أو من خلال كتاب "التدخل السريع".

٣- الاتجاهات الليبرالية وعقدة الإسلام السياسي

كانت الانتفاضات الشعبية دون قيادات سياسية ومفاجئة، وبفعل هشاشة الأحزاب السياسية الليبرالية استطاعت الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي والجماعات الإسلامية أن تظهر بقوة بسبب ارتباطها بالجماهير وتجذرها في حضارة الأمة على عكس الأحزاب الليبرالية العلمانية التي ليس لها جذور شعبية في المجتمع. وعندما حدثت الانتخابات البرلمانية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن كانت التيارات الإسلامية في المقدمة بالمقاعد البرلمانية، حزب النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب التجمع الوطني للإصلاح في اليمن، وكان معظم أعضاء المؤتمر الوطني في ليبيا من الاتجاه الإسلامي.

---

[1]Kendall-Taylor, Andrea; Frantz, Erica. How Autocracies Fall, The Washington Quarterly, 37:1(Spring 2014), pp.35-47.

ولذلك انحازت الأحزاب الليبرالية العلمانية للثورة المضادة، فحزب نداء تونس يمثل النخبة السياسية لنظام بورقيبة وابن علي، وجبهة الإنقاذ في مصر تحالفت مع العسكر، وعلي صالح تحالف مع الحوثي ضد حزب الإصلاح والأحزاب المؤيدة له، وفي ليبيا تحالف التيار العلماني الذي يتزعمه محمود جبريل مع اللواء المتقاعد حفتر.

وعلى خلاف الأحزاب الأوروبية وثورات عام ١٨٤٨ و١٩٨٩، فإن الصراع في الثورة المضادة في الربيع العربي صراع حضاري بين التغريب (نموذج الحداثة الغربي العلماني) وبين تيارات إسلامية تضع مرجعيتها الحضارة العربية الإسلامية. إن ثورة ١٨٤٨ ثورية ليبرالية علمانية تقوم على مبادئ الثورة الفرنسية ومعظم دولها بروتستانتية، وثورة ١٩٨٩ ثورة أسقطت الشيوعية وجاءت بالرأسمالية الليبرالية وأعادت الاعتبار للأرثوذكسية والكاثوليكية، وثورات الربيع العربي تصدرتها تيارات الإسلام السياسي بعد سقوط أنظمة سلطوية علمانية.

والغريب أن هذه الأنظمة السلطوية التي سقطت، كانت في فترات حكمها الأولى تعزز شرعيتها بتقريب تيارات الإسلام السياسي لها، فعندما تولى أنور السادات الحكم عام ١٩٧٠، وقيامه بثورة التصحيح ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، أخرج قادة الجماعات الإسلامية من السجن وقربهم إليه لتعزيز شرعيته السياسية ضد مراكز القوى من زملائه في عهد عبد الناصر، وكما يقول سكوت هيبارد في كتابه "السياسة الدينية والدول العلمانية (٢٠١٠) "فقد تخلى السادات في مصر عن الرؤية العلمانية للتنمية القومية واحتضن بدلاً منها تفسيراً ضيق الأفق للإسلام لشرعنة حكمه العسكري"[١].

وكذلك أخرج بن علي أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي (حزب النهضة فيما بعد) من السجن، حتى يعزز شرعيته بعد تنحي بورقيبة، وقابل راشد الغنوشي في ٦ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٨ بعد إطلاق سراحه من السجن في أيار/ مايو ١٩٨٨، وأخبره أنه

[١] سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية: مصر والهند والولايات المتحدة ترجمة الأمير سامح كريم، عام المعرفة العدد ٤١٣، (يونيو ٢٠١٤)، ص١١٣.

قرر إعطاء الشرعية للحزب الجديد (حزب النهضة) وتهيئة الرأي العام لذلك. وقد قام بن علي بأداء العمرة وأكد على نيته الاهتمام بالقيم الإسلامية، ولكن في نفس الوقت قام بتأسيس مجلس الأمن الوطني وأصدر قانوناً ينظم النشاط في المساجد، ولكن بعد عام من ذلك في انتخابات البرلمان في نيسان/ أبريل ١٩٨٩ انقلب بن علي على النهضة وقام بتزوير الانتخابات وعندما قدمت النهضة طعناً بالانتخابات حدثت القطيعة بين النظام والنهضة وعبر بن علي عن ذلك بقوله "أعيد توزيع أوراق اللعب السياسية من جديد فأُقصي الإسلاميون من جديد بالتدريج. ولم يعد بن علي يركز على الهوية العربية الإسلامية لتونس، ولكنه يصر كسابقه بورقيبة، على التطور والعقلانية"[١].

وكان علي صالح قد وجد في التجمع اليمني للإصلاح حليفاً له في تعزيز شرعيته السياسية ثم قام ضد التجمع الوطني للإصلاح، وأخذت الأنظمة السابقة تحرض الدول الغربية ضد الإسلام السياسي زاعمة أنهم خطر على الغرب والديمقراطي، وأن تلك الأنظمة هم الذين يخدمون المصالح الغربية والاستقرار في المنطقة. ولذلك كانت الأحزاب الليبرالية والعلمانية قد تحالفت مع الثورة المضادة وتخلت عن حلفائهم في إسقاط الأنظمة عندما شعرت أن رصيدهم في الشارع لا يمكنهم من تحقيق أهدافهم سواء في برامجهم أو مصالحهم الخاصة.

ب- القوى الخارجية والثورة المضادة

تؤكد الخبيرة في الثورات الاجتماعية ثيداسكوكبول ThedaSkocpol أن العامل الخارجي مهم في الثورات، فالتدخل الفرنسي كان عاملاً في نجاح الثورة الأمريكية، وفي ثورات عام ١٨٤٨ كان التدخل الخارجي عاملاً في قمعها وفشلها، وفي ثورات ١٩٨٩ كان للعامل الخارجي دور في نجاحها ولاسيما دعم تلك الثورة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وإعلاميا، وهو ما نتج عنه إسقاط الأنظمة الشمولية الماركسية خصوصا بعد تخلي الاتحاد السوفيتي عن مبدأ بريجنيف في حماية النظم الشيوعية.

---

[١] نيكولا بو؛ جان بيير توكوا، صديقنا الجنرال بن علي، مصدر سابق، ص٧٠.

وحيث أن الانتفاضات الشعبية العربية كانت مفاجئة للدول الكبرى والعربية وحتى الأنظمة نفسها فكان الهدف هو كما يقول مايكل موريل نائب مدير الاستخبارات الأمريكية السابق، إن الربيع العربي كان نعمة للمتطرفين الإسلاميين فكان لا بد من تحويل الاتجاه السياسي لها بما يخدم مصالح القوى الغربية، فقد كانت جهود الولايات المتحدة التأثير في مجريات الأحداث في مصر والدول الأخرى من خلال القنوات الخلفية السرية[١]، فهي تفضل التيارات الليبرالية وليس الإسلام السياسي[٢].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى على القوى الإقليمية والمؤسسة العسكرية والتيارات الليبرالية والإعلام في إجهاض الانتفاضات الشعبية ومن خلال ضخ الأموال في الانتخابات النيابية.

والخطورة أن القوى المضادة للانتفاضات الشعبية قد مارست العنف ضد رموز الانتفاضات الشعبية وقياداتها خاصة ضد تيارات الإسلام السياسي. ففي تونس حقق حزب النهضة أغلبية في المؤتمر الوطني التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١ وتم تشكيل حكومة ائتلافية من حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهي تمثل قوى الانتفاضة الشعبية. ولكن في الانتخابات التشريعية التي جرت بعد إقرار الدستور والتي جرت في ٢٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤، فاز حزب نداء تونس وهو حزب من خليط من اليساريين والدستوريين وهم أقرب إلى جبهة القوى المضادة. وقد تأسس الحزب عام ٢٠١٢، وكان المال السياسي الداخلي والخارجي وراء حسم الأمور لصالحه، وكان حاسما أيضا في انتخاب القائد السبسي رئيساً لتونس، ويمكن القول إنها ثورة مضادة ناعمة.

---

[1]Former CIA official cites agency's failure to see al-Qaeda's rebound""(http://www.washingtonpost.com/world/national-security/former-cia-official-cites-agencys-failure-to-see-al-qaedas-rebound/2015/05/03/d68e7292-f028-11e4-8abc-d6aa3bad79dd_story.html**).**

[2]Gregory Gause, III, and Ian Lustic. American and Regional powers in a Transforming Middle East, Middle East Policy vol. xix, no.2, Summer 2012.

أما في اليمن وليبيا ومصر، فقد كانت القوى المضادة عنيفة. فقد تحالف النظام القديم بقيادة علي صالح مع الحوثيين في محاولة للسيطرة على البلاد وتهميش حزب التجمع اليمني للإصلاح وتيار الإسلام السياسي والحراك الجنوبي. وقد أصبح الصراع بين تلك القوى اليمنية صراعاً إقليمياً ودولياً. وفي ليبيا قاد حفتر عملية الكرامة ودخلت مع القوى الثورية والمؤتمر الوطني الليبي في صراع دموي، وأصبح في ليبيا حكومتان وبرلمانان مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة في حل الصراع. أما في مصر فكان الانقلاب العسكري دموياً مع رموز الثورة ومؤيديها وأصبح هناك صراع قوي بين المؤسسة العسكرية والأمنية ضد رموز الانتفاضات الشعبية خلف آلاف القتلى وأكثر من ٤٠ ألفاً من المعتقلين السياسيين، مما دفع لانقسام حاد داخل المجتمع. أما في سوريا فقد نشب صراع مسلح دموي بين النظام البعثي والمعارضة.

رابعاً: النخبة السياسية والتحول الديمقراطي

إن النخبة التقليدية الحاكمة في دول الربيع العربي التي أسقطتها الانتفاضات الشعبية لها دور رئيس في تردي الأوضاع لأنها تصورت خلودها في الحكم واستهانت بشعوبها، وكما يقول ثوماس كاروثرز فإن التحول الديمقراطي يعتمد بشكل رئيس على نوايا وإدراك النخبة السياسية وإدراكها لعملية التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي[١]، ولكن النخبة السياسية ليس لديها تصور وإدراك لمخاطر حكمها السلطوي وأهمية التحرك الشعبي للحرية والمساواة والكرامة، لدرجة أن بن علي بعد ثلاثة وعشرين عاماً خاطب الشعب التونسي أثناء الانتفاضة الشعبية[٢] "الآن فهمتكم"، كما أن حسني مبارك خاطب الشعب المصري بأنه لن يترشح للرئاسة بعد أن اشتعلت الانتفاضة، وأعلن علي صالح أنه لن يترشح ولا أحد من أقاربه، ولكن

---

[1]Thomas Carothers, The End of the transition Paradigm, Journal of Democracy, 13:1(2012), pp5-21.

[٢]وليد الزبيدي "الآن فهمتكم" التجديد العربي، (٢٦ مارس٢٠١٢).
(http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/33272-)

كانت هذه النخبة الحاكمة قد استهانت بشعوبها فشرعت بالتهيئة لسياسة التوريث، والتفسخ السياسي وفساد النخبة السياسية.

لقد اعتمدت هذه الأنظمة السلطوية في حكمها على تفكيك النسيج الاجتماعي وعلى القبلية والطائفية والمناطقية، كما حدث في اليمن وليبيا ومصر وتونس. كما أنها أطلقت يد المؤسسات الأمنية لتنتهك القانون وحقوق الإنسان وتمارس القمع المنظم، كما أعطت امتيازات للمؤسسة العسكرية على حساب عامة الشعب، ثم أوجدت نخبة سياسية تدور في فلكها من دون قاعدة اجتماعية وفكرية مما جعلها نخبة ضعيفة تخدم النظام وتمارس الفساد، وبالتالي فقدت هذه الأنظمة الشرعية السياسية التي أشار إليها ماكس فيبر؛ فلا كاريزما ولا مؤسسية ولا مصداقية تاريخية ودينية، وحتى الشعارات القومية أصبحت فارغة من محتواها في ظل تعميق الأنظمة للقطرية والجهوية. ولكن الأهم كما يقول صموئيل هنتنغتون أنها فقدت "شرعية الإنجاز[1]" Performance Legitimacy، فإن النظام السياسي الذي لا يقدم الرفاهية لمواطنيه والكرامة والمساواة والعدالة والأمن والازدهار يفقد مبررات وجوده، وقد كان لغياب هذه الأمور دافعاً للثورات الشعبية ولن تكون انتفاضات الربيع العربي آخرها لأن إرادة الشعوب لا تقهر؟

الخاتمة

يعتبر الربيع العربي امتداداً للتحول الديمقراطي في العصر الحديث والموجة الرابعة في هذا التحول، ولم تكن الشعوب العربية استثناءً من التحول السياسي الذي يشهده العالم. وحيث أن التاريخ شهد ثلاث ثورات شعبية ضد الشمولية والسلطوية، الثورات الشعبية عام١٨٤٨ ضد أنظمة دكتاتورية مطلقة وضد أنظمة شمولية عام ١٩٨٩، فإن الانتفاضات الشعبية العربية في دول الربيع العربي عام٢٠١١ كانت ضد أنظمة سلطوية

[1]Huntigton, S. "Democracy's Third Wave", Journal of Democracy, vol.2 no.2,(Spring,1991), p.19.

فقد شرعيتها، وانتفاضات عفوية تطالب بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وضد القمع والفساد.

إن أسباب هذه الثورات تقريباً متشابهة وضد أنظمة فقدت شرعية الإنجاز وتميزت في الحالات الثلاث بأنها كانت مفاجأة وسريعة الانتشار في إسقاط الأنظمة، وإن اختلفت في الجانب الأيديولوجي، فكانت ثورات عام ١٨٤٨ تطالب بالليبرالية وضد الدكتاتورية، وثورات عام ١٩٨٩ ضد أنظمة شيوعية وانتفاضات عام ٢٠١١ ضد أنظمة علمانية، وإذا كان الاتجاه الليبرالي تصدر عام ١٨٤٨، فإن سقوط الشيوعية أدى إلى النظام الرأسمالي، بينما في الانتفاضات الشعبية كانت شعبية بلا أيديولوجية ولكن بعد سقوط الأنظمة ظهر الصراع بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات العلمانية الليبرالية.

ومما يميز الانتفاضات العربية في دول الربيع العربي أنها واجهت قوى مضادة دولية وإقليمية ومحلية لتحويل الانتفاضات عن مسارها وخاصة إبعاد الإسلام السياسي عن المسرح السياسي، ولكن في ثورات عام ١٩٨٩ كانت القوى الخارجية داعمة للتحول الديمقراطي مثل موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من ثورات عام ١٩٨٩ وتقديم المساعدات والعون السياسي والاقتصادي والإعلامي. ولكن في حالة الربيع العربي كانت القوى الخارجية والاقليمية تقدم الدعم السياسي والاقتصادي والإعلامي للقوى المضادة للثورة، مما أدى إلى صراع وصل في كثير من الأحيان لحرب أهلية في بعض دول الربيع العربي.

ولكن دروس الثورات أنها دائما تواجه ثورة مضادة، ولكن في النهاية كان الانتصار لإرادة الثورة، والفشل نصيب الثورات المضادة مهما كانت، ولاسيما أن القوى المضادة في حكمها تكرر فشل الأنظمة السلطوية السابقة للانتفاضات ولا تتمتع بشرعية الإنجاز.

الديمقراطية البريطانية: خلفيات وتحديات ومخاطر

قراءة في انتخابات مجلس العموم ٢٠١٥

أديب زيادة*

مقدمة

بالرغم من أن انتخابات مجلس العموم التي جرت في السابع من أيار ٢٠١٥ قد تبدو شأناً بريطانياً داخلياً خالصاً، إلا أنها هذه المرة مختلفة عن نظيراتها وسابقاتها من عدة أوجه؛ فأحد عناوين المنافسة الكامنة كان وحدة أراضي المملكة التي تتهددها الانقسامات مع صحوة الحس القومي الاسكتلندي بقوة. كما أن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هو الآخر أحد عناصر المعركة الانتخابية؛ إذ إنّ هناك قوىً حزبية وازنة تنزع نحو القطيعة مع الاتحاد دونما تردد، بينما يكافح آخرون من أجل عدم التهور أو الانسحاب. ثمة سبب آخر يتعلق بالحرب على الإرهاب والتطرف، والاستعداد الآخذ بالتزايد للعصف بحقوق الإنسان بما لذلك من تداعيات خطرة على الجالية المسلمة. وهناك أيضا ما أسماه بعضهم بـ (التسونامي) الانتخابي الذي غيّر الخارطة الحزبية في بريطانيا بشكل مثير، حيث تجلت نتائجه الأبرز بفوز غير متوقع لحزب المحافظين اليميني بالأغلبية المطلقة، وتشكيله الحكومة منفرداً بما يمثله ذلك من تحدّ داخلي وخارجي قد يكون فاصلاً بين مرحلتين تاريخيتين من عمر المملكة.

السؤال الرئيس في هذه الورقة يتعلق بخلفيات سقوط قوى وصعود أخرى على الساحة البريطانية، والظلال الخطرة التي أرختها الانتخابات على الكيفيات المستقبلية للتعاطي مع موضوعات الإسلاموفوبيا والتطرف والقضية الفلسطينية وغيرها. تكمن أهمية هذه القراءة- فضلاً عن أنها الأولى شكلاً ومضموناً- في كونها تعطي تصوراً

* دكتور متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط/ جامعة إكستر.

شمولياً عن ماهية (الانقلاب) الذي طرأ على الخارطة الحزبية البريطانية وتأثير ذلك في قضايا قد يشكل التهور في معالجتها تغييراً في قواعد اللعبة الناظمة لعلاقات المملكة داخلياً وخارجياً. كما أنها ستكون مرجعاً علمياً هاماً للتعرف على ماهية هذا المفترق السياسي الخطير الذي تسبب في عواقب استراتيجية وخيمة على المملكة في حال ذهب المحافظون قُدُماً في خياراتهم اليمينية.

في هذا السياق نحلّل نتائج الانتخابات آخذين بالاعتبار الدعاية الانتخابية للأحزاب المتنافسة، وما جاء في البرامج الانتخابية للحزبين الكبيرين تحديداً، حيث نتناول طبيعة المفاجأة التي أتت بها الانتخابات وخلفياتها، ثم نحلل أسباب الضربة القوية التي تلقاها حزب العمال مقابل التفوق غير المتوقع للمحافظين. كما سنعرج على جملة من القضايا الانتخابية ذات الأهمية الأبرز والتي شكلت- بشكل أو بآخر- محطاً للاشتباك بين المتنافسين مثل قضية الاتحاد الأوروبي واستقلال اسكتلندا، ومسألة حقوق الإنسان، فضلاً عن الحديث عن الطبيعة (الديكتاتورية) للنظام الانتخابي المعمول به حالياً وتأثيره في التمثيل الديمقراطي الحقيقي للمواطنين. أما أثر المستجدات الانتخابية على المستقبل فستكون المحطة الأخيرة قبل أن نعرض خلاصة التحليل.

الانتخابات: النتائج صادمة

لقد شهدت المملكة المتحدة انتخابات مجلس العموم البريطاني بالإضافة إلى الكثير من المجالس المحلية والبلديات الكبرى. شارك في هذه الانتخابات عدد كبير من الأحزاب المعروفة على الصعيد الإعلامي وغير المعروفة، ولكنّ أبرز المتنافسين انحصر في سبعة من الأحزاب شاركت كلها في مناظرات عبر ممثليها على الهواء مباشرة قبيل يوم الانتخابات. هذه الأحزاب هي المحافظون والعمال والليبراليون الديمقراطيون واستقلال المملكة المتحدة والخضر والقومي الاسكتلندي بالإضافة إلى حزب ويلز وقد تنافست كلها على ما مجموعه ٦٥٠ مقعداً في البرلمان يمثل كل واحد منها دائرة انتخابية. وقد بلغ أصحاب حق الاقتراع ٤٦,٥ مليوناً بينما بلغت نسبة من مارسوا

هذا الحق ٦٦٪ بزيادة طفيفة عما كانت عليه انتخابات العام ٢٠١٠ التي فاز فيها المحافظون بالأغلبية. وقد خيم على الانتخابات جوّ من التوتر بين الأحزاب المتنافسة لا سيما بين الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال، والّذيْن كانا مهددين وفقاً لاستطلاعات الرأي التي غزت الساحة البريطانية قبيل الانتخابات بسحب البساط من تحت أقدامهم من قبل حزبي استقلال المملكة المتحدة (United Kingdom Independence Party UKIP) والقومي الاسكتلندي (Scotland SNP Nationalist Party).

وقد تمخضت الانتخابات عن مفاجآت شكلت صدمة للكثير من المراقبين حيث فاز حزب المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون على غير المتوقع بالأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس العموم- الذي تستمر دورته خمس سنوات- حيث ضمن تشكيل الحكومة منفرداً بحصوله على ٣٣١ مقعداً. بينما جاء منافسه الأقوى حزب العمال بقيادة إدوارد ميلاباند في الموقع الثاني بحصوله على ٢٣٢ مقعداً بفارق ٩٩ مقعداً بين الطرفين، وبذلك يكون حزب المحافظين قد كسب ٢٤ مقعداً عما كان عليه حاله في العام ٢٠١٠، بينما خسر حزب العمال في المقابل ٢٦ من تلك المقاعد. أما الليبراليون الديمقراطيون فقد شكلت الانتخابات بالنسبة لهم صفعة قوية خسروا بموجبها ٤٩ مقعداً بينما فازوا فقط بثمانية مقاعد. وفي الوقت نفسه فقد حقق الحزب القومي الاسكتلندي تفوقا ملحوظا في الانتخابات إذ قفز من كونه يملك ٦ مقاعد في العام ٢٠١٠ ليضمن لنفسه هذه المرة ٥٦ مقعداً من أصل ٥٩ مقعداً مخصصاً لمقاطعة اسكتلندا أي بزيادة تبلغ الخمسين مقعداً، طارداً بذلك حزب العمال من المشهد كلية، إذ لم يحافظ الأخير سوى على مقعد واحد من أصل ٤١ مقعداً، كما لم يتمكن حزبا المحافظين والليبراليين الديمقراطيين سوى الحفاظ على مقعد واحد لكل منهما أيضاً.[١]

[١]- نتائج الانتخابات موجودة على موقع البي بي سي الالكتروني على الرابط الاتي:
http://www.bbc.co.uk/news/election/2015/results، دخول الموقع (٨/ ٥/ ٢٠١٥)

الفجوة بين الواقع والمتوقع

تعود المفاجأة في كل ما آلت إليه الانتخابات إلى القناعة العامة لدى المراقبين قبيلها بأن فرص حزب العمال كانت حتى غلق الصناديق لا تقل حظاً عن فرص حزب المحافظين وفقاً لأحد عشر استطلاع رأي أجرتها مراكز متخصصة ومرموقة في بريطانيا. القاسم المشترك بين تلك الاستطلاعات جميعاً أفاد بأنّ كلا الحزبين يتفوق الواحد منهما على الآخر بواحد أو اثنين بالمئة ليس إلا، بينما تنبأت بحصول حزب استقلال المملكة المتحدة على ما يؤهله للفوز بما لا يقل عن خمسين مقعداً في حين أعطت الليبراليين الديمقراطيين ما لا يقل عن ثلاثين أخرى. المفاجأة أن أياً من تلك التوقعات لم تصدق سوى ما تعلق منها بالحزب القومي الاسكتلندي وهو ما شكل صدمة للشارع البريطاني عموماً إذ لم تكن النتيجة متوقعة بحال من الأحوال.

هذا الخلل الكبير في منظومة استطلاعات الرأي البريطانية كان محل انتقاد الكثير من الأحزاب والإعلاميين والاكاديميين وحتى رجل الشارع العادي على حد سواء،[1] والذين رأوا فيما حصل انهياراً للثقة بالمنظومة ككل وليس مجرد خلل عابر، مما دعا العديد للمطالبة بالتحقيق في سبب هذا التدهور في منظومة يتم الانفاق عليها ملايين الجنيهات الاسترلينية سنوياً. ناهيك عن أن الفشل لم يكن متوقعاً فإن حجمه كان هو الأشد وطأة على الأحزاب، والتي خيم عليها الذهول والعصبية والتوتر ليلة فرز الأصوات وهي ترى النتائج تتوالى مؤكدة ما أعلنته مؤسسة البي بي سي في عينتها التلفزيونية بعد أن أغلقت الصناديق مباشرة في الساعة العاشرة مساء. النتيجة دفعت ثلاثة من رؤساء الأحزاب العمال والليبراليين الديمقراطيين واستقلال المملكة المتحدة إلى الاستقالة الفورية متحملين مسؤولية ما آلت اليه أوضاع أحزابهم في جولة الانتخابات هذه.

---

[1]- See, Election polls made three key errors. The Guardian, available at **http://www.theguardian.com/politics/2015/may/09/election-polls-made-three-key-errors**, accessed on 15/5/2015

العمال والمحافظون بين الفشل والنجاح

على الرغم من الأداء المتميز للعديد من الأحزاب أثناء الدعاية الانتخابية إلا أن جملة من العوامل عملت عكسيا بحيث دفعت بعض تلك الأحزاب إلى الأعلى والبعض الآخر إلى الهامش. أما أسباب ذلك فنلخصها بالآتي:

أولاً: إنجازات حكومة الائتلاف بقيادة كاميرون. فعَبْر انتهاج سياسة قامت على خفض الانفاق وتطبيق سياسات تقشفية بنى حزب المحافظين على جملة من الانجازات التي حققتها حكومته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم بموجب تلك السياسة تقليص نسبة التضخم إلى أدنى مستوياتها، وتخفيض نسبة البطالة، وتحسين أداء أسواق المال، عدا عن تمكن الحكومة من توفير مليوني وظيفة، وفتح المئات من المدارس والمراكز الصحية وبناء المساكن وغيرها من المسائل المدعمة بشهادات الجهات المختصة في الدولة.[١] وبالتالي فقد تعافى الاقتصاد البريطاني بشكل أسرع من نظرائه في الدول الأوروبية المجاورة التي تعاني من حالة عدم استقرار مالي صعبة.

ثانياً: بنى المحافظون على فشل تجربة حزب العمال في قيادة الحكومة حتى العام ٢٠١٠ والذي أغرق فيها الدولة بالديون وترك خزينتها في حالة مالية صعبة قبل أن يتسلمها المحافظون، مما جعل الناخب يتأمل الفرق بين أداء كل من الحكومتين على هذا الصعيد.

ثالثاً: وقوف قطاع المال والأعمال إلى جانب المحافظين في دعايتهم الانتخابية. فوفقاً لاستطلاع رأي أجرته إحدى المؤسسات المتخصصة فإن ٧٧٪ من كبرى الشركات الـ ٥٠٠ المضاربة في سوق البورصة البريطاني يؤيدون المحافظين ويعتبرون عودتهم إلى الحكم هي الأفضل للمملكة ولسوق الأعمال فيها، بينما حظي حزب العمال في أوساط تلك الشركات بتأييد ٧٪ فقط وهو ما يعكس حالة الخوف من السياسات المالية التي طبقها هذا الحزب فيما مضى أو تلك التي اقترحها أثناء دعايته الانتخابية.[٢] وفي ذات السياق

---

[١]- للاطلاع ومعرفة الإحصاءات المتعلقة بذلك يمكن الرجوع إلى سلطة الإحصاء في المملكة على الرابط الآتي: http://www.statisticsauthority.gov.uk، دخول الموقع (١٤/ ٥/ ٢٠١٥)

[2] Three-quarters of firms back Tories. The Sun, available at,

فقد وقع ٥٠٠٠ من قادة الصناعات صغيرة الحجم قبيل الانتخابات على رسالة نشرت عبر صحيفة التلغراف داعين إلى عودة كاميرون ووزير خزانة الدولة جورج أزبورن على رأس عملهم لإكمال المهمة التي بدأوها قبل خمس سنوات محذرين من مخاطر التغيير في هذا الوقت الحساس.[١] وفي عريضة أخرى حذر ١٠٠ آخرون من كبار قادة الصناعات الغذائية من التأثيرات السلبية على الاستثمار في المملكة المتحدة في حال تغيير الإدارة الحالية بقيادة الثنائي كاميرون وأزبورن.[٢] فضلاً عن سياسات حزب العمال غير المقنعة والتي جربها أرباب الصناعات قبل العام ٢٠١٠ فإنّ تعهداته بحمل الشركات على توظيف اصحاب عقود العمل المؤقتة بعد مدة محددة بشكل دائم علاوة على تعهده بحمل تلك الشركات على الافصاح عن مدى مساواتها بين النساء والرجال من الموظفين وما يترتب على ذلك من تبعات دفعت قادة رأس المال في المملكة إلى مناهضة عودة العمال إلى الحكم مجدداً. هذا القطاع الصناعي عموماً بما يملكه من مال ونفوذ ومصالح اتخذ موقفاً منحازاً لصالح المحافظين واضعاً ثقته بسياساته التي- من وجهة نظرهم- عبرت بالاقتصاد الوطني مرحلة صعبة أرخت بظلالها على حالة الرفاه الوطني العام.

رابعاً: انحياز وسائل الإعلام لصالح المحافظين. من المعروف أن قسماً هاماً من وسائل الإعلام وقف إلى جانب حزب المحافظين الذي يمثل يمين الوسط بين الأحزاب المتنافسة في مواجهة حزب العمال وقيادته المتمثلة بميليباند. فامبراطور الإعلام المعروف روبرت مردوخ- يملك شركة (The UK News) التي تصدر ثلاث جرائد يومية (The Sun,

http://www.thesun.co.uk/sol/homepage/news/politics/6337121/Tories-backed-by-75-of-FTSE-500-bosses.html accessed on (10/5/2015)

[1] Exclusive letter to The Telegraph from 5,000 small business owners who back the Tories. The Telegraph, available at http://www.telegraph.co.uk/news/politics/conservative/11564897/Exclusive-letter-to-The-Telegraph-from-5000-small-business-owners-who-back-the-Tories.html accessed on (10/5/2015)

[2] Letter of Support. Food manufacture website. Available at http://www.foodmanufacture.co.uk/Business-News/Food-industry-bosses-back-government-policy accessed on (9/5/2015)

The Times and The Sunday Times)- أخذ قراره بمساندة المحافظين،[1] نكاية بحزب العمال الذي صرح رئيسه في أكثر من مناسبة بأنه في حال وصوله إلى رئاسة الوزراء فإنه سيضع حداً لتحكم بعضهم بوسائل الإعلام بحيث لا يحق لشخص امتلاك ما يزيد عن ٣٤٪ من سوق الإعلام في المملكة المتحدة، مشيراً في ذلك صراحة وفي أكثر من مناسبة إلى مردوخ ذاته مما ألّب الأخير- الذي يملك حوالي ٤٠٪ من سوق الإعلام- على حزب العمال مسخراً جرائده اليومية وأدواته الإعلامية الأخرى لمهاجمة الحزب وتسخيف زعيمه.[2] ميليباند كان واضحاً في انتقاده لمردوخ في مقابلة أجراها مع صحيفة الإندبندت ذكر فيها بأن الأخير قام بتوبيخ العاملين لديه في صحيفة (The Sun) بسبب عدم قيامهم بما يكفي لمنع إمكانية فوز حزب العمال في الانتخابات العامة. وفقاً لزعيم الحزب فإن مردوخ كان قلقاً من احتمال فوز حزبه محذراً موظفيه بأن مستقبل شركته يعتمد على عدم دخول ميليباند (البوابة رقم ١٠)- في إشارة الى مقر رئاسة الحكومة في (داونينغ ستريت)- مما جعله يقف بشراسة مع الطرف الآخر في دعايته الانتخابية.[3] وعلاوة على ذلك فقد وقفت صحف يمينية أخرى مثل (Daily Mail, Daily Express and Daily Telegraph) إلى جانب المحافظين. وفي المحصلة النهائية- وفقاً لمبيعات الصحف كما ورد في صحيفة (The Guardian)- فقد وقفت ٥٧,٥٪ من

[1] Rupert Murdoch backs another election victor, but was it the Sun wot won it? The Guardian, available at http://www.theguardian.com/politics/2015/may/08/rupert-murdoch-election-sun-wot-won-it accessed on (10/5/2015)

[2] Rupert Murdoch berated Sun journalists for not doing enough to attack Ed Miliband and stop him winning the general election. The Independent, available at http://www.independent.co.uk/news/media/rupert-murdoch-berated-sun-journalists-for-not-doing-enough-to-attack-ed-miliband-10191005.html accessed on (10/5/2015)

[3] General Election 2015: Ed Miliband says Rupert Murdoch is 'worried' Labour will win. The independent, available at http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/generalelection/general-election-2015-ed-miliband-says-rupert-murdoch-is-worried-labour-will-win-10193649.html accessed on (12/5/2015)

الصحف اليومية مع المحافظين في حين ساندت ما نسبته ١١,٧٪ من تلك الصحف حزب العمال، علاوة على أنّ ٦٦٪ من الصحف التي تصدر يوم الأحد من كل أسبوع دعت قراءها لانتخاب حزب المحافظين.[١]

خامساً: الحملة الدعائية المُحْكَمة لحزب المحافظين والتي ربطت حزب العمال بالحزب القومي الاسكتلندي. فقد ركّز حزب المحافظين هجومه على حزب العمال متهماً إياه بالعمل على الاستقواء بالقوميين الاسكتلنديين الذي يهددون وحدة أراضي المملكة وإضعافها، وهي التهمة التي لازمت حزب العمال طيلة فترة الدعاية الانتخابية، حيث لم يسع الأخير إلى نفي إمكانية التحالف بعد الانتخابات بقدر ما ركز على توجهه لكسب الأغلبية الانتخابية. وعلى الرغم من نفي زعيم الحزب ميليباند لأية إمكانية للتحالف بين الطرفين في المرحلة الأخيرة من الدعاية إلا أن الشعور العام لدى الجمهور استقر على أن حزب العمال قد يفعلها ويتحالف مع الاسكتلنديين القوميين لتأمين وصوله إلى رئاسة الحكومة.[٢] الضرب على هذا الوتر أشعل ردة فعل قومية انجليزية مقابلة لتلك التي اشتعلت في اسكتلندا والعنوان في ذلك كان بطبيعة الحال حزب المحافظين حيث حقق الأخير نتائج مذهلة أيضاً في المجالس المحلية والبلديات الكبرى في انجلترا تحديداً.[٣]

سادساً: عدم تمكن حزب العمال من التخلص من عبء الحكومات التي قادها الحزب حتى العام ٢٠١٠؛ إذ لم يستطع طمأنة الجمهور بأنه قادر على أخذ العبر من أخطائه إبان

---

[1] Roy Greenslade. Yes, rightwing newspaper coverage did cause Ed Miliband's downfall. The Guardian, available at http://www.theguardian.com/media/greenslade/2015/may/11/yes-right-wing-newspaper-coverage-did-cause-ed-milibands-downfall accessed on (11/5/2015)

[2] Steven Swinford. Election 2015: How David Cameron's Conservatives won. Telegraph, available at http://www.telegraph.co.uk/news/general-election-2015/11592230/Election-2015-How-David-Camerons-Conservatives-won.html accessed on (9/5/2015)

[3] See for example, Conservatives make gains in English council polls. BBC website, available at http://www.bbc.co.uk/news/election-2015-32671424 accessed on (20/5/2015)

تلك الفترة، وبالتالي تجنب الوقوع في ذات المطبات مجدداً. فعندما استمع الناخب الذكي إلى قيادة حزب العمال وهي تدافع عن عهدها الذي أرهق خزينة الدولة وأثر سلباً في مناحي حياتهم المختلفة تأكد أنّ الحزب لم يَؤُب إلى رشده بعد مما عزز من حظوظ المحافظين بالفوز. لم تنفع كل الإغراءات التي تقدم بها العمال أثناء الدعاية الانتخابية سواء ما تعلق فيها بالمدارس أو رعاية الطفولة أو المستشفيات أو الرسوم الجامعية وغير ذلك الكثير أمام شبح الماضي الذي لازم دعايتهم كَظِلّهم.

سابعاً: فقدان عنصر الكاريزما في شخصية زعيم حزب العمال وفقاً للكثير من المراقبين. فقد ظلّ الحزب يكابر– رغم كل حالات التندر بشخصية ميليباند الذي زخرت بها الصحافة البريطانية– محاولاً إظهار الأمور على غير حقيقتها. فالشارع البريطاني لم ير فيه زعيم دولة يمتلك القدرات الشخصية على تمثيلها بشكل مقنع لا سيما إذا تمت مقارنته بزعيم حزب المحافظين القوي ديفيد كاميرون، وهو الأمر الذي استغله المحافظون بشكل شرس للتشكيك بمستقبل الدولة في ظل مثل تلك الزعامة غير الكفؤة.

ثامناً: اصطفاف اللوبي الصهيوني بقوة إلى جانب المحافظين. استطاع كاميرون– كما أعوانه من الوزراء في أكثر من مناسبة– تسويق نفسه وحزبه لإسرائيل وللوبي الصهيوني في المملكة المتحدة على أنه الصديق الوفي الموثوق للجالية اليهودية ولدولة إسرائيل– وليس خصمه في حزب العمال– حتى بلغ به الحد أن يحرض اللوبي بشكل صريح ضد ميليباند (رغم أنه يهودي).[1] علاوة على ذلك، فإنّ تصويت حزب العمال لصالح قرار يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية والأقوال التي أدلى بها نوابه أثناء النقاشات حول ذلك في أكتوبر من العام ٢٠١٤، جعل من المؤكد بالنسبة للوبي الصهيوني أن حكومة بقيادة المحافظين هي أفضل لإسرائيل من حكومة يقودها العمال في هذه المرحلة.

ذروة الاسكتلنديين وحضيض الليبراليين

[1] See, U.K.'s Cameron raps Labor leader Miliband over vote on Palestine. Haaretz, available at http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.632294 accessed on (13/5/2015)

فَشَلُ الليبراليين الديمقراطيين (LD) كان محتوماً منذ قبلوا بالدخول في تحالف مع حزب المحافظين في حكومة تحالف منذ العام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥. وقد شكّل دخوله آنذاك عامل إسناد لحكومة يقودها المحافظون بمثلهم ومبادئهم وسياساتهم دون مراعاة لما يميز به الحزب ذاته من فكر ليبرالي ديمقراطي. بل وعلاوة على ذلك، فقد ساند الحزب رفع الرسوم الجامعية على الطلبة بشكل كبير رغم تعهده قبل الانتخابات بعدم فعل ذلك وهو ما أفقده المصداقية والتميز في أوساط منتخبيه. فبدلاً من أن ينتخب الجمهور هذا الحزب هذه المرة أيضاً ليصب في المحصلة النهائية في سلة المحافظين، آثر الناخبون أن يصوتوا للمحافظين مباشرة لإراحة الطرفين من عناء التفاوض على تحالف جديد تنتفي بينهما فيه الفروق. وبالفعل فقد خسر الحزب لصالح حزب المحافظين 27 مقعداً كانت أكثر من فرق المكاسب التي حققها الأخير زيادة على ما حققه في انتخابات العام ٢٠١٠.[١]

أما الحزب اليميني المتطرف المسمى حزب استقلال بريطانيا (UKIP) بقيادة نايجل فرج، فعلى الرغم من عدم حصوله سوى على مقعد واحد في الانتخابات، إلا أنه حقق نتائج قوية على الصعيد الوطني العام بحصوله على مجموع أصوات يصل إلى حوالي أربعة ملايين صوتاً انتخابياً، وهو ما يشكل نسبة ١٣٪ من عدد الناخبين عموماً. وقد حقق الحزب باقتدار المرتبة الثانية في مئة دائرة انتخابية وهو ما يشير إلى الصعود القوي للحزب وقدرته على المنافسة المتميزة. بنى الحزب هذا المجد- الذي واكبه فوز كبير نسبياً في المجالس المحلية والبلدية على مستوى الدولة- على تنظيره ضد مسائل الهجرة واللاجئين والاتحاد الأوروبي والمساعدات الخارجية، وهي القضايا التي تم تحميلها وزر سياسات التقشف التي نالت من رفاهية المواطنين الإنجليزي. من هنا فقد حظي الحزب بدعم أهل البلد الأصليين بانياً فلسفته على مبدأ "الانجليزي أَوْلى والانجليزي أولاً"، وهي عقيدة سياسية قومية ذات طابع شوفيني تقوم على كراهية الآخر وتحميله وزر التردي الاقتصادي والاجتماعي لـ (أصحاب البيت).

---

[1]See, Election polls made three key errors.

أما الحزب القومي الاسكتلندي (SNP) فقد استفاد في نجاحه الكبير (٥٦/٥٩ مقعداً) من اللعب على وتر مواجهة سياسة التقشف التي اتبعها المحافظون ويعدون بمتابعتها في المرحلة القادمة، وهو ما يهدد رفاه الاسكتلنديين وحياتهم. كما نجح الحزب في الاستفادة من عزوف الناخب الاسكتلندي عن حزب العمال وغيره من الأحزاب التي وقف ممثلوها في اسكتلندا رافضين الاستقلال عن المملكة المتحدة في الاستفتاء الذي جرى في أيلول من العام ٢٠١٤، مما دفع بشعورهم القومي إلى الذروة قاضياً بضرورة التصويت لشيء مختلف يحقق في المحصلة طموحاتهم ونزعاتهم الاستقلالية. وعلى الرغم من أن الحزب لم يطرح في دعايته نيته عقد استفتاء جديد على الاستقلال إلا أن الصوت الاسكتلندي سوف يكون مسموعاً في مجلس العموم أكثر من ذي قبل عبر حزب قومي بالأساس يؤمن بالنزعة الانفصالية من حيث المبدأ، وربما يختلف مع بعض جمهوره في توقيت الانفصال ذاته.

أخطار وتحديات

هناك الكثير من القضايا تم طرحها والحديث فيها أو حتى الإشارة إليها سواء في الدعاية الانتخابية أو البرامج الانتخابية للأحزاب المختلفة. سوى أن جملة من المسائل المفصلية تحمل أهمية أكثر من غيرها تبعاً لتأثيراتها في المشهد السياسي حالياً أو في المستقبل. سنسلط الضوء على هذه المسائل لاستكشاف مفاعيلها ومآلاتها والوقوف على ما جاء منها بين السطور أو تمّ إخفاؤه خلفها.

- **"ديكتاتورية" الديمقراطية البريطانية**

لقد عبرت نتائج فرز الأصوات في الانتخابات عن "ديكتاتورية" الديمقراطية البريطانية التي تؤمن بالأقوياء ولا تتيح مجالاً للأحزاب الصغيرة أو الأقليات كي تترجم أوزانها بمقاعد تحت قبة البرلمان. فالملايين من الناس الذين صوتوا لمرشحين لم يفوزوا بالأغلبية في دوائرهم أهملت أصواتهم بسبب النظام الانتخابي الأكثري الذي يقوم على أساس نظام الصوت الواحد للمرشح الواحد في الدائرة الواحدة. هذا النظام- خلافاً

لنظام التمثيل النسبي- هو نظام (ديكتاتوري) بلبوس ديمقراطي؛ إذ من شأنه أن يسمح بصعود بعض المتنافسين بفارق صوت واحد وسقوط الآخرين رغم أنهم ربما كانوا قد حصلوا بمجموعهم على أضعاف ما حصل عليه منافسوهم. فعلى سبيل المثال فقد حصل حزب المحافظين من الأصوات على ما نسبته ٣٧٪ بينما حصد ٣٣١ مقعداً أي ما نسبته ٥١٪ من مقاعد مجلس العموم، في حين حصل حزب استقلال المملكة المتحدة على ما نسبته حوالي ١٣٪ من الأصوات أي ما يمثل حوالي ٤ مليون ناخباً بينما لم يفز سوى بمقعد واحد.

وفي حالة الحزب القومي الاسكتلندي فقد صوت للحزب في اسكتلندا ما نسبته ٥٠٪ بينما حصل على ٥٦ من أصل ٥٩ مقعداً مخصصاً لاسكتلندا أي ما نسبته ٩٥٪، في حين حصلت الأحزاب الأخرى متفرقة على ما نسبته ٥٠٪ من الأصوات ولكنها لم تضمن لها سوى ثلاثة مقاعد. وكذلك الأمر فيما يتعلق بحزب الخضر (Green party) والذي صوت له ٤٪ من الناخبين بينما لم يحصد سوى مقعد واحد، وحزب الليبراليين الديمقراطيين الذي صوت له ما نسبته ٨٪ بينما لم يحصل سوى على ثمانية مقاعد. والمفارقة تبدو أكثر وضوحا إذا ما تمت مقارنة الأخير وحزب استقلال بريطانيا من حيث نسبة المصوتين لكل منهما وعدد المقاعد التي حصلا عليها. فقد صوت لحزب استقلال بريطانيا كما قلنا حوالي ٤ مليون ناخباً بينما لم يفز سوى بمقعد واحد، في حين صوت لليبراليين فقط حوالي ٢,٤ مليون إلا أنهم فازوا بثمانية مقاعد. هكذا إذن فمن حاز على أربعة ملايين صوت كان جديراً بالفوز فقط بمقعد واحد ومن حصل على مجرد مليون ونصف- كما في حالة الحزب الاسكتلندي- استحق الحصول على ٥٦ مقعداً مما يستدعي وضع كل النظام الانتخابي على طاولة النقاش لمعالجة هذه الحقيقة المخلة بجوهر التمثيل الديمقراطي.[١]

[١]- انظر نتائج الانتخابات على موقع البي بي سي، على الرابط الآتي:
http://www.bbc.co.uk/news/election/2015/results، دخول الموقع (١٠/ ٥/ ٢٠١٥)

هذه التناقضية ناتجة بطبيعة الحال عن عدم اعتماد نظام التمثيل النسبي الذي من شأنه أن يعكس حجم كل الأحزاب تحت قبة البرلمان دون أن يتم إهمال أصوات الناخبين. ورغم أن الجدل حول صوابية النظم الانتخابية كبير ومزمن إلا أن النظام القائم حالياً في بريطانيا يتنافى مع روح الديمقراطية، ويعزز سطوة الأقوياء ويستهتر بأصوات الناس وأموالهم وجهودهم لصالح فئات بعينها، مما يعكس ديكتاتورية تجد نظراء لها في بعض دول العالم الثالث التي تعمل في انتخاباتها على تعزيز الجهوية والعشائرية والفردانية باعتمادها النظام الأكثري على حساب الحياة الحزبية النشطة وهو ما يشكل تحدياً أمام المجتمع ككل لا سيما تلك الأقليات فيه كالجالية المسلمة.

- **أوروبا واسكتلندا وصراع الاجندة الانتخابية**

لقد تعلقت قضايا الخلاف الرئيسية بسياسات التقشف واللجوء وقضايا المهاجرين والاتحاد الأوروبي وتوسيع الترسانة النووية. ففي الوقت الذي اتفقت فيه الأحزاب الكبرى على التوسع في البرنامج النووي لاعتبارات الأمن القومي على حد وصف تلك الأحزاب، إلا أنهم اختلفوا حول سبل مكافحة الهجرة وضرورة البقاء في الاتحاد الأوروبي من عدمه. فالأعداد الكبيرة من المهاجرين من دول شرق أوروبا تحديداً استفادت من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للتحرك الحر بين الدول من أجل الانتقال للعيش والعمل داخل بريطانيا والاستفادة من نظام الرفاه والخدمات المقدم فيها، مما شكل ضغطاً على الخدمات وخزينة الدولة وطبيعة العمالة، وهو ما أجج الجدل بين السياسيين والعاملين في الأوساط الإعلامية حول السبل المثلى لمكافحة هذه الظاهرة.

تصدى للوقوف في وجه هذه الإشكالية حزب المحافظين الذي وعد بعقد استفتاء شعبي في عموم بريطانيا حول البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٧ على أقصى تقدير، بالإضافة إلى تعهده بتطبيق رزمة إجراءات من شأنها الحد من تدفق المهاجرين الأوروبيين إليها، والذين يقدرون بمئات الآلاف سنوياً. أما حزب استقلال بريطانيا فقد قام في الأساس على الدعوة إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي ورفض

الهجرة حتى غدا الحزب مقرونا بهذين الأمرين. في حين رفضت أحزاب العمال والليبراليين الديمقراطيين والقومي الاسكتلندي أي توجه للخروج من الاتحاد الأوروبي أو عقد أي استفتاءات حول الموضوع معتبرين أن هذا سيضر بمكانة بريطانيا بين الدول وسيؤثر على اقتصادها وشعبها سلباً.

ويشكل هذا في واقع الامر تحدياً صعباً لحكومة المحافظين الجديدة، إذ يقع على كاهلها الخروج من معضلة الهجرة والاتفاقيات التي يرفض الاتحاد الأوروبي إعادة فتحها مع بريطانيا دون أن يتسبب ذلك في ضعضعة الاقتصاد أو سوق العمل والدخول في حالة من الضبابية وعدم اليقين. ويرتبط بهذا الملف عضوياً مسألة الحفاظ على اسكتلندا في إطار المملكة المتحدة، فاسكتلندا في حال الانسحاب من الاتحاد الأوروبي سوف تجد نفسها متجهة صوب عقد استفتاء آخر على الاستقلال عن المملكة لا سيما إذا كانت نسبة المعارضين فيها للانفصال عن الأوروبي أكثر من المؤيدين.[١] وفي حال عقد الاستفتاء على الاستقلال هناك مجدداً فإن من المرجح- على ضوء الدعم الهائل الذي تلقاه الحزب القومي الاسكتلندي في الانتخابات الأخيرة- أن ينجح الاستفتاء وأن تستقل اسكتلندا بشكل كامل. من هنا فإن تحدي الإبقاء على وحدة المملكة أمام حكومة كاميرون سيكون كبيراً إذ ستبذل الحكومة ما أمكنها لإعادة فتح النقاش حول بعض الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عوضاً عن الانسحاب منه. وفي حال نجح في ذلك وضمّن خطته في مواجهة الهجرة الأوروبية في إطار تلك الاتفاقيات فإن من المرجح أن تظلّ اسكتلندا ضمن المملكة دون أن تدفع للاستفتاء مجدداً على الاستقلال حتى العام ٢٠٢٠. ومع ذلك فإن حلم الاستقلال سوف يبقى ملهماً للاسكتلنديين إلى أن تحين الفرصة لإعادة طرح الموضوع مجدداً.

---

[1]-See, Nicola Sturgeon statement, EU Vote 'May Trigger New Scots Referendum. Sky News, available at:
http://news.sky.com/story/1481213/eu-vote-may-trigger-new-scots-referendum,accessed on (8/5/2015)

- **الإسلاموفوبيا والأجندة الاجتماعية**

هيمنت جملة من القضايا الداخلية على المساجلات الانتخابية على مدار الحملة الانتخابية التي استمرت قرابة الشهرين. أبرز تلك القضايا تركزت حول الاقتصاد وإمكانيات النهوض بمستويات المعيشة ونوعية الأداء في خدمات التعليم والصحة ورعاية الطفولة وزيادة المساكن وتقليص الضرائب وسياسة التقشف ورفاه المجتمع عموماً. وقد شهدت البرامج الانتخابية المختلفة تنافساً محموماً على تقديم الوعود للناخب فيما يتعلق بهذه القضايا إلا أنها بالمجمل كانت محط تقاطع في اهتمام كل الأحزاب حيث حرص الكل على اللعب في حقل الآخر التقليدي كي يبدو أقرب إلى تمثيل نبض الشارع ولكن بنسب متفاوتة.[١]

وقد تفاوتت البرامج الانتخابية بين الأحزاب المختلفة، لكنّ اللافت فيها أن حزب العمال كان متقدماً بدرجات على حزب المحافظين فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية وحقوق الأقليات والمساواة بين الأعراق. حزب العمال تعهد بنهج يقوم على عدم التسامح (Zero-tolerance approach) في قضايا الكراهية المتعلقة بمعاداة السامية (Anti-Semitism) وكراهية الإسلام (Islamophobia) واعداً بسن القوانين التي تحد من هذه الظواهر وما يغذيها سواء في المدارس أو الجامعات أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعد تطوراً غير مسبوق من حيث وضع المسألتين في ذات السياق وعدم قصر الحديث على مكافحة اللاسامية كما كان عليه الحال على الدوام. في المقابل امتنع حزب المحافظين بشكل لافت عن التصدي أو التعريج على ظاهرة الإسلاموفوبيا إذ اكتفى بإعطاء الوعود بإعادة النظر في قوانين جرائم الكراهية بحيث يتم توسيعها لتشمل تلك الجرائم التي ترتكب على أساس "إعاقة الشخص أو جنسه أو ميوله الجنسية وتحولاته الجندرية".[٢] بينما تغاضى حزب المحافظين– عن غير جهالة– عن ذكر جرائم

[1]-Labour party manifesto 2015, p. 54, available at http://www.labour.org.uk/manifesto,accessed on (25/4/2015)

[2]-Conservatives party's manifesto 2015, p. 60, , available at https://www.conservatives.com/manifesto ,accessed on (26/4/2015)

الكراهية المستندة إلى طبيعة الدين أو الاعتقاد وتحديداً الإسلاموفوبيا وهو ما يعكس خلفية روح التسامح التي تتعاطى وفقها الحكومة مع مثل تلك الجرائم وهي كثيرة ومنتشرة في أوروبا عموماً وفي المملكة المتحدة على وجه الخصوص.

- **مواجهة (التطرف) والإطاحة بقانون حقوق الإنسان**

وعد المحافظون- في حال فوزهم- بالتخلص من قانون حقوق الإنسان (Human) Rights Act- الذي يعتبرونه من التركات السيئة لحزب العمال- واستبداله القانون الانجليزي للحقوق (British Bill of Rights) به، وهذا من شأنه أن ينهي العلاقة بين الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمحاكم البريطانية، بحيث تغدو الكلمة الأخيرة في يد المحاكم البريطانية لا في قبضة المحاكم الأوروبية في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان.[١] إن الموقف من هذه المسألة مرتبط بشكل وثيق بالموقف من الاتحاد الأوروبي ورؤية المحافظين لضرورات التخلص مما يشكل عبئاً أوروبياً على سياساتهم الداخلية والخارجية. وموقف حزب العمال يقوم على أساس رفض هذا التوجه لدى المحافظين، إذ يرى الحزب أن هذا سيطلق أيدي المحافظين لانتهاكات جسيمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان المتفق عليها.

يرتبط بهذا الملف موضوع مكافحة التطرف (الإسلامي)- كما وصفه قطبا المنافسة- حيث اتفقت الأطراف على ضرورة تدعيم استراتيجية المواجهة معه مع الاختلاف في الآليات. فكلاهما متفقان على ضرورة تمكين أجهزة الأمن وإعطائها الصلاحيات اللازمة لممارسة مهامها بما يقطع الطريق على أعمال الإرهاب أو التجنيد له.[٢] سوى أن حزب المحافظين بالغ في سياساته وتعهداته بهذا الشأن؛ إذ توعد بالتصدي ليس فقط للتطرف المستند إلى العنف بل أيضاً ما أسماه بالتطرف غير العنفي (Non-violent extremism) "من أجل تدعيم القيم التي تقوم عليها المملكة" بما يشمل اغلاق مؤسسات ومحطات تلفزة، ورقابة على المدارس والكليات والجامعات، ومنع أي انشطة

---

[١]- نفس المصدر السابق. ص ٦٠

[2] -Labour party's manifesto 2015, p.53-54

ينطبق عليها وصف التطرف غير العنيف، والحيلولة دون تمكين متحدثين في قضايا قد ينسحب عليها هذا التوصيف من التحدث عبر المنابر المختلفة، والمنع من العمل فضلاً عن الرقابة على الاتصالات.[١] ولا يخفى أن ديفيد كاميرون يقصد في مواجهته التطرف الحالة الإسلامية بعينها وليس عموم التطرف بغض النظر عن دينه أو جنسه أو عرقه. وقد كان واضحاً في ذلك أثناء إعلانه برنامج حزبه الانتخابي في الرابع عشر من نيسان ٢٠١٥ حينما حدد نية حكومته وحزبه مواجهة التطرف الإسلامي معتبراً أن هذه المهمة هي مهمة هذا الجيل.[٢] الاستراتيجية الوقائية كما يدعوها حزب المحافظين في برنامجه الانتخابي ستغير- في حال تم تطبيق حيثياتها- من حالة حقوق الإنسان في المملكة المتحدة خلافا لما كانت عليه الامور حتى الآن، مما ينذر بازدياد وضع المسلمين سوءا، وهم يعانون في الأساس من الاستهداف بأشكال مختلفة وعلى مستويات متعددة.

- **التحديات الخارجية والقضية الفلسطينية**

لم تحظ السياسة الخارجية لبريطانيا بأيّ اهتمام يذكر أثناء الدعاية الانتخابية سواء بين السياسيين أنفسهم أو لدى ابن الشارع العادي. فجلّ التركيز انصب على قضايا الوضع الداخلي، وهو ما يهم الناخب في الدرجة الأولى. هذا لم يمنع بطبيعة الحال من أن يتناول الحزبان الكبيران الوضع الخارجي في برامجهم الانتخابية دون أن يتحول الأمر إلى مجال للمساجلة بين المتنافسين في دعايتهم. وبالنظر إلى تلك البرامج الانتخابية فقد أتى حزب العمال على مواجهة التحديات التي تعترض المملكة وعموم العالم المتحضر، ومنها مكافحة الفقر ودعم التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب الذي تمثله داعش ونظيراتها، وتقوية الجيش في مواجهة الأخطار الخارجية، والتغير المناخي علاوة على دعم التعاون الدولي للدفاع عن مصالح بريطانيا في الخارج وإصلاح الاتحاد الأوروبي.[٣] أما المحافظون

---

[1] -Conservatives party's manifesto 2015, p. 63

[2] -David Cameron manifesto speech in full. Politics website, available at http://politics.co.uk/comment-analysis/2015/04/14/david-cameron-manifesto-speech-in-full accessed (31/5/2015)

[3]- Labour party's manifesto 2015, p. 49-50

فاعتبروا أن أكبر تحدياتهم الخارجية على التوالي هي التطرف الإسلامي وسياسة روسيا العدوانية والتسلح النووي وحالة عدم اليقين اقتصادياً وانتشار الأمراض المعدية. وبناء عليه فقد وعدوا بمواجهة "الايدلوجية السامة للتطرف الإسلامي"، والمساعدة في قيادة جهد عالمي لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، ورفض سياسات روسيا المتعلقة بأوكرانيا، وتقوية الجيش البريطاني للوقوف في وجه الاخطار.

وعلى الصعيد الفلسطيني أكد حزب المحافظين على دعمه حل الدولتين وتعهد في الوقت ذاته "بالدفاع بقوة عن حق إسرائيل في حماية أمنها، والاستمرار في إدانة بناء المستوطنات الذي من شأنه التأثير سلباً على الأمل بالسلام".[1] بهذا يعبّر الحزب بطبيعة الحال عن سياسته التي انتهجها فيما يتعلق بحروب إسرائيل على قطاع غزة والتي صرّح بخصوصها زعيم الحزب قبيل الانتخابات- في مقابلة أجراها مع إحدى الصحف- عن دعمه لحق اسرائيل فيما قامت به في الحرب الأخيرة على غزة باعتباره دفاعاً مشروعاً عن النفس.[2] كاميرون- ورغم المرحلة الحساسة التي صرح فيها بذلك عشية الانتخابات- آثر تجاهل مشاعر ملايين المسلمين والعرب وأنصارهم في بريطانيا مفضلاً كسب ودّ اللوبي الصهيوني المسيحي اليهودي الذي يتجلى في العديد من مفاصل الدولة وهو ما يفسر امتناع حكومته إبان حرب غزة في تموز من العام ٢٠١٤ عن إدانة الحرب واستنكارها أو حتى الدعوة إلى وقفها إلا بعد ضغوطات شعبية وسياسية كبيرة وبعد أن كان عدد الشهداء الفلسطينيين في الحرب قد جاوز حاجز الـ ١٨٠٠ شهيداً.

هذه المقاربة التي قدمها وسار عليها المحافظون لا تدع مجالاً للتفاؤل بإمكانية أن تخطو حكومتهم أية خطوة باتجاه الضغط على إسرائيل فضلاً عن معاقبتها، بل على العكس

---

[1] - Conservatives party's manifesto 2015, p. 76

[2] - David Cameron says Israel was right to defend itself over Gaza attacks last year. The Independent, available at http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/generalelection/david-cameron-says-israel-was-right-to-defend-itself-over-gaza-attacks-last-year-10210203.html accessed on 20/5/2015

فإن وجود وزراء يعلنون بأنهم صهاينة في حكومة ما بعد الانتخابات يشكل إشارة كافية لطبيعة التعاطي المتوقع مع الملف الفلسطيني الإسرائيلي.[١] ليس هذا فحسب، بل إن خطط حكومة المحافظين وإجراءاتها التي تتعلق بمكافحة ما أسمته التطرف غير العنيف قد تشمل الجسم العامل لفلسطين في بريطانيا على اعتبار أن الخطاب المناهض لإسرائيل قد يُحمّل من المعاني ما يجعله جزء من الدعوة الى التطرف بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما تعهد الحزب ورئيسه أن يكرسوا هذا الجيل لحربه.[٢]

وفي المقابل فقد أعاد حزب العمال في برنامجه الانتخابي التأكيد على حلّ الدولتين كأساس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ورفضه "لأية خطوات أحادية من شأنها التأثير في مسار عملية السلام"، وهو ما يفهم منه ضمناً محاولته لطمأنة اللوبي الصهيوني- الذي ساءه تصويت حزب العمال لصالح قرار يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في أكتوبر من العام ٢٠١٤- بأن الحزب لن يذهب أكثر من ذلك باعتباره خطوة أحادية الجانب.[٣] ومن الملاحظ أنّ كلا الحزبين لم يأتيا على ذكر حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ كأساس لحل الدولتين وهو ما يعد أيضاً تماهياً مع الرغبات الإسرائيلية والصهيونية بهذا الشأن.

الأجندة والمستقبل

سوف يمضي حزب المحافظين في تشكيل حكومته وتطبيق أجندته الحزبية اليمينية بغض النظر عن حجم المعارضة الموجودة في الشارع مستنداً إلى شرعية الأغلبية المطلقة الناتجة عن صندوق الاقتراع. الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وانفصال اسكتلندا مسألتان مترابطتان تعتمدان على مدى استعداد الأوروبيين لفتح اتفاقياتهم للنقاش

---

[1]- See, minister of Justice in the Conservatives government 2015 (Michael Gove). Michael Gove Admits to Being a Zionist, available at https://www.youtube.com/watch?v=EyHz0GLS1ME, accessed on (20/5/2015)

[2] - See, David Cameron manifesto speech in full.

[3] - Labour party's manifesto 2015, p 75

مجدداً، ففي حال تمت الاستجابة لمطالب المحافظين بهذا الشأن من المرجح أن تتم التعبئة باتجاه التصويت بـ (لا) للانسحاب، والعكس صحيح. أما القوانين التي سوف تسن فيما يتعلق بالهجرة أو بحقوق الإنسان أو بمواجهة التطرف فمن المرجح أن تمسّ الأقليات وعلى رأسها الجالية المسلمة بتلاوينها المختلفة. ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية فمن المرجح أن تكون مواقف الحكومة الجديدة (ليكودية) الطابع نظراً ليمينيتها وتطرفها، وهذا ربما سينعكس على حرية عمل الفلسطينيين لقضيتهم على الأراضي البريطانية على النحو الذي اعتادوا عليه. بخصوص النظام الانتخابي الأكثري فهو سلاح الأقوياء لكبح تأثير الأقليات والأحزاب الناشئة والصغيرة، ومن المرجح أن يظل المحافظون تحديداً متشبثين به كونهم أكثر المستفيدين. إلا أنّ ما حصل في هذه الانتخابات وحجم الأصوات التي القيت في (سلة المهملات) الانتخابية- وهي الأغلبية بمجموعها- يمكن أن يفضي إلى المطالبة والضغط لعمل استفتاء شعبي لغاية تغيير هذا النظام وتبني مبدأ التمثيل النسبي بديلاً.

الخلاصة

إن الفوز الساحق لحزب المحافظين كان بفعل خلو الساحة من قيادة كفؤة بديلة بالدرجة الأولى. ففي الوقت الذي اتقن فيه هذا الحزب اللعب في ساحة الآخرين باحتراف فشل حزب العمال تحديداً في اللعب بذات الآلية. فالأخير بدلاً من ذلك فتح نيران أسلحته في الكثير من الجبهات سواء على أصحاب الصناعات الخفيفة أو الثقيلة أو قطاع الإعلام أو الأغنياء دون أن تكون لديه الذخيرة المناسبة والكافية لكسب المعركة التي ألّب فيها الحزب عليه الكثير من الخصوم بدل أن يحيّد من يستطيع تحييده. حتى أن نيرانه وصلت مجلس اللوردات والذي تعهد الحزب بالعمل على استبداله بمجلس شيوخ يمثل القوميات والمناطق المختلفة في المملكة المتحدة.[١] ثمة خارطة سياسية وحزبية جديدة آخذة بالتشكل. من المرجح أن تأتي هذه الخارطة بخارطة جغرافية جديدة للمملكة

[١]- نفس المرجع السابق، ص ٤٥

المتحدة- في حال الانسحاب من الاتحاد الأوروبي- تصبح معها مقاطعاتها الأربعة انجلترا وأيرلندا واسكتلندا وويلز ذات أجندات مختلفة وبصلاحيات أوسع من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإذا ما بدأت هذه الخارطة بالانكماش جغرافياً من جهة اسكتلندا فإننا لا نعرف تماماً أين ستنتهي بعد حين وهو ما يهدد مكانة ومستقبل المملكة المتحدة أو على الأقل يجعلها في حالة من عدم اليقين. أما الجالية العربية والمسلمة كضحايا محتملين لسلسلة من الإجراءات والقوانين التي بدأ اليمين تنفيذها، فإن عليهم أن يكفوا عن لعب دور المشجع أو المؤثر على المشهد من خارج حدود الملعب، والقفز بقوة الى القلب منه– حاملين أجندتهم- للدفاع بأنفسهم عن مرماهم، وتسديد الأهداف كلما سنحت الفرصة بذلك.

تجربة الربيع العربي ٢٠١١- ٢٠١٣

(الثورات والحراكات الإصلاحية وبداية الارتدادات)

أمجد أحمد جبريل*

مقدمة

أبرزت ظاهرة الثورات العربية جانب الحيوية في الشعوب العربية، لا سيما تلك المختزنة في جيل الشباب، الذي نجح عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة من جهة، وعبر تنظيمات وتجمعات القوى السياسية الكبرى من جهة أخرى، في إطلاق مساحة من الحراك تجاوبت معها فئات أخرى من المهمشين حتى صنعت تظاهرات واسعة، ونجح الثوار– ولو نسبياً وآنياً– في تجاوز القيود التي فرضتها كثير من النظم العربية المأزومة على المجال العام والعمل السياسي في بلدانها.

هذا الحراك العربي الذي بدا واعداً مطلع عام ٢٠١١، أخذ يواجه خلال عامين صعوبات وتحديات متزايدة ربما أفقدته بعض إنجازاته، علماً بأن أهم ما تحقق في هذا الحراك هو كسر حاجز الخوف لدى الشعوب العربية الثائرة وغيرها، حيث استطاعت أن تستعيد حضورها وفعلها في تقرير مصائرها ومستقبلها ولو بدرجات متفاوتة.

ورغم أنه يصعب في مقاربة محدودة– مثل هذه– استخلاص استنتاجات عامة تشمل الأقطار العربية مجتمعة، غير أنه يمكن القول إن مسيرة التغيير والإصلاح في العالم العربي أصبحت تسير بوتيرة أسرع مما كانت عليه قبل اندلاع الثورات العربية، حتى بالنسبة لتلك الدول التي لم تشهد ثورات أو انتفاضات أو حراكاً اجتماعياً بعد، لأنها لا تستطيع عزل نفسها تماماً عن انعكاسات هذه الثورات في ظل ما هو معروف لدى دارسي

* باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية– القاهرة

الشؤون العربية من خاصية النفاذية- أو التأثير المتبادل- بين أجزاء العالم العربي وبعضها البعض.

بيد أن النظم العربية المأزومة- التي تعبّر عن تكوين الدولة العربية الحديثة المأزوم بدوره- لم تستسلم لحركة الشارع بشبابه وقواه السياسية الحية والمطالبات المتزايدة بالإصلاح، وإنما أعادت ترتيب أوراقها وقوتها، لتعود إلى صدارة المشهد العربي من جديد، مع موجة إقصاء متطرفة لكل ما هو معارض لها.

لقد عاد جهاز الدولة العربية في عدد من الأقطار بإرثه السلبي، وبدلاً من اكتفاء الحكام بتهديد شعوبهم بالفوضى حال غيابهم أو تنحيهم، أصبح هذا الجهاز يقوم على صناعة الفوضى وإدارتها واستثمارها في بلدان الربيع العربي، حتى يتم تطويل المراحل الانتقالية، ومن ثم تعطيل نقل السلطة للقوى الثورية في هذه البلدان.

وفي المقابل لا يمكن تجاهل حقيقة وقوع القوى الثورية نفسها في عدد من الأخطاء، خاصةً غير الحزبية منها، من أهمها: تشرذم معظم القوى الشبابية وإخفاقها في تنظيم نفسها على نحو سريع وملائم، وانسياق بعض القيادات الشبابية خلف الظهور الإعلامي أو الانخراط في أحزاب سياسية جديدة، وعدم إبداء النضج الكافي، وكذلك التنافس غير المحترم الذي ساد بين القوى السياسية، والذي أدى إلى الفشل في انتزاع السلطة عبر تشريع القوانين الثورية أو السريعة، مما أتاح في المحصلة الفرصة لقوى الدولة العميقة أن تعود لطرح مشروع الاستقرار القديم من بوابات الإعلام والقضاء والأمن والجيش، وما يعرف بالحفاظ على هيبة الدولة، والتي تعني فقط سطوة الأمن والدكتاتورية.

لقد تضافر العنف السياسي الرسمي الموجّه[١]، مع عدة عوامل (مثل: الحملات الإعلامية المكثفة لتشويه صورة الثورة والثوار، والعبث بمعايش الناس وأقواتهم،

[١] - من أسباب العنف السياسي في العالم العربي: أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة، وأزمة التنمية، وغياب العدالة الاجتماعية، واستشراء الفساد الإداري والسياسي، وسوء إدارة التعددية المجتمعية وتفجر مشكلات الأقليات، وتجذر التسلطية مع غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدوى العنف، إضافة إلى

والتحريك الممنهج لملفات الطائفية والأقليات، وترويج مقولات "المؤامرة الكونية الخارجية" و"حروب الجيل الرابع".. إلخ)، لكي تصنع أجهزة الدولة العميقة من هذه العوامل مجتمعة حالة عدم استقرار، وهي جزء من الثورة المضادة في بلدان الربيع العربي؛ إذ تحالفت هذه الأجهزة مع قوى إقليمية ودولية بغية إجهاض هذا الربيع وتفريغه من مضمونه التحرري القيمي الإنساني الذي كان واعداً.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن نسبة التطرف والعنف- الذي بات يضرب دول الربيع العربي والمنطقة العربية إجمالاً- إلى مرحلة الربيع الديمقراطي العربي القصيرة، بل هو وليد مرحلة الاستبداد الطويلة، ونتاج سياسات إفقار الشعوب وتهميشها وقمعها؛ فالنظم الديمقراطية العربية لم تولد بعد، وكذلك يقع جزءٌ كبيرٌ من هذا العنف ضمن صناعة استخباراتية محلية وإقليمية ودولية متعددة لتدمير المستقبل الواعد لهذه الأمة بالتغيير والديمقراطية والحرية.

أما تجربة الإسلاميين القصيرة في السلطة سواءً في مصر أو تونس، فلم تكن حقيقية، ولم يتح لهم أحدٌ الحكم فعلياً لمسافة زمنية تكفي لمحاسبتهم على برامجهم التي جرى انتخابهم على أساسها، قبل أن يتم تأليب الناس لكي ينقلبوا عليهم.

وفي ضوء ذلك كله تدرس هذه المقالة كيفية تحرك تجربة الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٣). وتبدأ بتمهيد حول أهمية تطوير خطاب ومنظور بحثي عربي لدراسة الثورات العربية، ثم تشير إلى عوامل نجاح الثورات العربية أول اندلاعها، وما أحدثته من حراك إصلاحي. ثم تنتهي إلى توضيح عوامل عودة الدولة العميقة منذ منتصف عام ٢٠١٣، والالتفاف على الحراك الثوري والإصلاحي، وتختم ببعض الدروس المستفادة من تجربة الربيع العربي.

العوامل الخارجية. انظر: حسنين توفيق إبراهيم، "العنف السياسي في الوطن العربي"، **أوراق عربية**، (١٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٢٣-٣٠. ولمزيد من التفاصيل حول الحالة المصرية تحديداً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، راجع: **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١-٢٠١٢**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠١٣، ص ٤٦٨- ٤٨١.

أولاً- أهمية تطوير منظور بحثي عربي لدراسة الثورات العربية بخطاب وأدوات جديدة

في ضوء التحولات التي وقعت في المنطقة العربية بعد الثورات، لا شك أن ثمة حاجة إلى تطوير خطاب ومنظور بحثي عربي لدراسة هذه الثورات بأدوات جديدة تناسب هذه الظاهرة المهمة ويضعها في سياقها التاريخي؛ إذ يرى مفكر عربي بارز أن هذه الثورات قدمت نموذجاً جديداً، لكنه لم يكتمل بعد [١].

وبعد أن كان المنظور السائد في البحوث والدراسات السياسية العربية يركز على "دراسة مؤسسات الدولة بما فيها الأحزاب السياسية"، جاءت التحولات العربية على أرض الواقع لتظهر أنماطاً مختلفة وجديدة من القنوات التي تدفع نحو التغيير؛ إذ استطاعت وسائل التواصل الحديثة أن توفر طرقاً للمشاركة السياسية من خلال إنشاء المجموعات المختلفة، واستخدام أساليب الدعوة للتظاهر والاعتصام على صفحات الفيس بوك والتويتر، تزايدت القدرات التنظيمية لحركات الشباب وتضاعفت طاقاتها. أما الدراسات الجديدة عن الحركات الاجتماعية، والتي اهتمت بظواهر التعبئة والحراك الثوري في الشارع المصري، فلم تستطع إدراك آليات عمل هذه الحركات عندما تتفاعل مع المجتمع الذي تعيش فيه، فيتصاعد دورها في لحظات معينة، وينزوي في لحظات أخرى، وفقاً لعدد من الشروط الموضوعية والذاتية" [٢].

---

[١] - عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ٦٧.

[٢] - أحمد تهامي عبد الحي، "لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ص ٤٩.

لقد كشف اندلاع الثورات العربية خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية[١]، والأزمة التي تعانيها دراسات الشرق الأوسط، وأن ثمة حلقة وصل مفقودة بين الأطر المفاهيمية والواقع السياسي المتغير في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ إن ثمة مشكلة في "العدسات المفاهيمية والافتراضات الأساسية والفكرية والعقلية التي تستخدم في فهم العلاقة الحالية بين الدولة والمجتمع في المنطقة، ولعل هذا النقص المعرفي هو ما أوقع كثيراً من الدارسين في الاعتقاد بأولوية مطلقة "للسياسة من أعلى" أو السياسة الرسمية والمؤسسات، على حساب "السياسة من أسفل" أو السياسة غير الرسمية والديناميكيات خارج المؤسسات، وداخل المجتمع وأطيافه"[٢].

وفيما يتجاوز الطرح السائد عربياً حول الثورات العربية بوصفها ثورات ذات مطالب محلية، وأنها لم تكن– أول اندلاعها على الأقل– معنية بقضية فلسطين، يمكن أن نرجع هذه الثورات أو الانتفاضات العربية إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية– التي اندلعت أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠– والتي جعلت الشارع العربي يعود إلى السياسة والتعبئة[٣].

وفي السياق نفسه، يجتهد باحثٌ آخر لتقديم منظور تركيبي لطبيعة الحركات الاحتجاجية الجديدة التي ثارت على الاستبداد والفساد وطالبت بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؛ فالمدخل الذي يمكن البناء عليه في توصيف الحالة الثورية العربية هي أنها أكبر من ثورة أو ثورات. فهي نموذج "التغيير الثوري الانتفاضي المقاوم" الذي تتمثل أبعاده في كونه تغييراً حضارياً وعملية تراكمية ممتدة في الزمان والمكان، وهزة عنيفة في منظومة النسق الاستبدادي. ورغم ذلك فإن أبعاد هذا النموذج لا تخلق منظومةً

---

[١] – ف. غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٤٧– ١٥٤.

[٢] – بهجت قرني ورباب المهدي، "الشرق الأوسط الاحتجاجي"، في: بهجت قرني (مشرف ومحرر)، **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٤٦.

[٣] – المصدر نفسه، ص ٥٦.

جديدةً بشكلٍ آلي، بل تحتاج إلى جهد دؤوب ومنظم وممتد وفق رؤية تعي التحديات وتحدد القواعد والآليات للانتقال من الحالة الثورية السياسية إلى الحالة الثورية الثقافية الحضارية[١]. كما تحتاج إلى إمكانيات وبنىً تنظيمية قوية متماسكة قادرة على التحرك وفق المتغيرات وبقيادات سياسية ثاقبة الرؤية وعميقة الخبرة وتستفيد من قوة الدفع التي وفرها الشباب ووسائل الاتصال الحديثة لديناميكية الحراك الإصلاحي والثوري العربي.

ويبقى مطلوباً ضمن أسس تطوير خطاب ومنظور بحثي عربي لدراسة الثورات العربية، إيجاد مقاربة صحيحة لتقييم مساراتها واستشراف مآلاتها، وعدم التعجل في دمغها بالفشل، أو ضآلة نتائجها، أو القول بأن موجة التغيير في المنطقة قد انتهت، ذلك أن "التحديات والمشكلات التي تواجه الثورات العربية لا تقلل من مشروعيتها، أو من نبل مقاصدها، رغم عدد من الإحباطات والثغرات. كما أن الثورات ليست مجرد عملية انقلابية تغيّر في شهر أو عام أو عامين تركة عميقةً وثقيلةً عمرها عقود أو قرون، فهي يمكن أن تسقط رأس نظام حكم أو نخبة حاكمة، لكن عملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي جوهر الثورات، تحتاج إلى سنوات عديدة وربما عقود. وكذلك فإنه لا توجد ثورات ناجزة مائة بالمائة، لأن عمليات التغيير، لا سيما الاجتماعي والثقافي والفكري، تحدث بطريقة تدريجية وبطيئة، كما أن طريق الثورات مكلف ومؤلم ومتعرج، وأنه ليس مقدراً لها الانتصار حتماً في كل المراحل والمحطات؛ إذ يمكن أن تتعرض لانتكاسات وتراجعات وانقلابات وانحرافات، وهذا ما قد حدث مع العديد من الثورات التي عرفتها البشرية في تاريخها"[٢].

---

[١] - انظر: سلمان بونعمان، **فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢، ص ٩٢- ٩٤.

[٢] - ماجد كيالي، "السؤال عن الربيع العربي: التحولات والإشكاليات والمآلات"، **شؤون عربية**، العدد ١٦١، ربيع ٢٠١٥، ص ١٠٣- ١٠٤.

ثانياً- مسار الثورات العربية بين المد والجزر: تحليل عوامل النجاح والتعثر

رغم التسليم بتشابه البدايات لحظة اندلاع الثورات العربية، فإن هذه الثورات اتخذت مسارات متباينة، كانت تعكس السمات الرئيسة لكل حالة ثورية على حدة. وهو ما يمكن تفصيله في الملاحظات الآتية:

١-نجحت هذه الثورات في تكتيل الشباب مع قوى سياسية كبرى خلف مطلب محدد، على نحو ما يعكسه شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، الذي تحول إلى أيقونة للثورات العربية، وسرى كالنار في الهشيم من بلد عربي إلى آخر؛ إذ نجح المتظاهرون في إرباك الأجهزة الأمنية التي لم تتوقع حراكاً بهذا المستوى من الجماهيرية، وبهذا تم صناعة أساس "الكتلة الحرجة" الداعمة للتغيير عبر أدوات مبتكرة، وتم تدشين مساحة أوسع أمام المجال العام والعمل السياسي، بعيداً عن سطوة الدولة ورقابتها الصارمة، وذلك في دول الربيع العربي على الأقل.

٢- رغم الارتباك الذي أصاب الأداء الإعلامي العربي عموماً في بداية المظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية في تونس ومصر، فإن "الإعلام التليفزيوني تأثر كثيراً بأحداث الثورات العربية، كما أثر فيها؛ فقد جعل أخبارها وتداعياتها في المتناول على مدى ساعات اليوم، حتى أصبحت الثورات في مقدمة أولويات المواطن، وصارت السياسة موضع اهتمام وأحاديث النخب وعامة الناس على السواء، كما أتاح التناول التليفزيوني المكثف فرصة المشاركة بالرأي لكثير من المتخصصين والخبراء والعامة، نتيجة الاهتمام بخروج الكاميرات إلى الشوارع والميادين، والتي شكّلت المسرح الرئيس للأحدث إلى جانب برامج الاستوديو" [١].

---

[١] - منى الحديدي، "الإعلام العربي والثورات العربية: رؤية نقدية لمعالجة التليفزيونات العربية- التليفزيون المصري نموذجا"، في: محمد الطناحي (محرر) "الربيع العربي: حصاد ثلاث سنوات من الحراك"، **دراسات استراتيجية ومستقبلية**، (٣٢)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، ص ٥٩.

ويشير اجتهاد ثانٍ إلى أن "قناة الجزيرة الفضائية أصبحت- في مطلع القرن الحادي والعشرين- تلعب دور المعادل الوظيفي (Functional Equivalent) لإذاعة صوت العرب القاهرية في منتصف القرن العشرين؛ فالمواطنون العرب من المحيط إلى الخليج باتوا يتابعون باهتمام، ما يحدث من انتفاضات شعبية، ليس في محيطهم المحلي والقطري فحسب، بل في محيطهم العربي أيضاً. وبالطبع فإنه ثمة فروق نوعية في آليات ومستويات التعبئة الاجتماعية عبر ثلاثة أرباع قرن. ولكن الجوامع المشتركة هي في: عودة المواطنين- أفراداً وجماعات وشعوباً- إلى السياسة، وعودة السياسة إليهم؛ فآراؤهم وأصواتهم أصبحت مسموعة ولم يعد ممكناً تجاهلها"[١].

٣- رغم وجود تحديات وصعوبات تواجه الثورة التونسية بعد أربع سنوات من اندلاعها، (وأبرزها احتمال عودة نظام زين العابدين بن علي في شكل حزب حركة نداء تونس التي يترأسها أحد رموز ذلك النظام، وهو الرئيس المنتخب الباجي قائد السبسي[٢])، فإن ثورة تونس بقيت الأكثر نجاحاً- بالمعنى النسبي- على الصعيد العربي؛ إذ عززت أربعة عوامل فرص بناء التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول الربيع العربي الأخرى؛ **أولها**: طبيعة النخبة التونسية واعتدالها وقدرتها الدائمة على الحوار والتوصل لحلول وسطية بعيداً عن الإقصاء والإقصاء المضاد. **وثانيها** مرونة حركة النهضة "الحركة الاسلامية الرئيسة في تونس" وتنازلها عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة. **وثالثها** حيوية وديناميةالمجتمع المدني التونسي (مثال دور منظمات الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات

---

[١] - سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢، ص ١٣٦.

[٢] - **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣-٢٠١٤**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠١٥، ص ١١٦.

التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين، في إطلاق خارطة الطريق). **ورابعها** حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية[١].

٤- بالنسبة لثورة ٢٥ يناير المصرية، فقد أظهرت سلميتها وإبداعها الجمعي، عبر ١٨ يوماً من الاعتصام في ميدان التحرير، رغم ما تعرضت له من تضييق وبطش (فيما عرف إعلامياً بموقعة الجمل). كما أبرزت قدرة الشباب على التنظيم الافتراضي إضافة إلى التنظيم التقليدي للأحزاب السياسية الكبرى؛ إذ استعان الثوار بالشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي لتوفير أفق من الحرية السياسية والفكرية يساعد على تسريع التواصل وحشد المتظاهرين[٢]، وبذلك تغلّبوا على وسائل الدولة في الملاحقة والتضييق التقليدية.

ولقد أعادت هذه الثورة تعريف المجال العام المصري؛ إذ تحوّل ميدان التحرير إلى ملتقىً للشباب الذين تم إبعادهم عن ساحة المجال العام القديم الذي لم تكن فيه القناعة الكافية بقدرة الشباب على صناعة الحدث وكل تبعاته والاستمرار فيه حتى النهاية، وتمكّن المتظاهرون عبر قنوات المجتمع الافتراضي من نقل أنفسهم إلى الميدان، الذي أصبح بذاته مجالاً عاماً جديداً يتم فيه عرض مطالب المواطنين بكل فئاتهم وانتماءاتهم وطبقاتهم من الدولة[٣].

---

[١] - علي الدين هلال (محرر)، **حال الأمة العربية ٢٠١٣- ٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار/ مايو ٢٠١٤، ص ١٨٠- ١٨١. ولمزيد من التفاصيل راجع: أنور الجمعاوي، "تونس: العبور إلى الديمقراطية"، **سياسات عربية**، العدد ٧، آذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٦٤- ٧٠. وأيضا: صلاح الدين الجورشي، "انتصار العلمانيين في تونس بين المؤقت والاستراتيجي"، **شؤون عربية**، العدد ١٦١، ربيع ٢٠١٥، ص ١١٤- ١٢٣.

[٢] - أحمد مجدي حجازي، "الثورة المصرية.. علامة حضارية فارقة"، **الديمقراطية**، العدد ٤٢، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ط٢، ص ٣٩- ٤١.

[٣] - راجع: وليد رشاد زكي، "من التعبئة الافتراضية إلى الثورة"، **الديمقراطية**، العدد ٤٢، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ط٢، ص ٧٦-٧٧.

ورغم اختلاف الدوافع الفكرية والأيديولوجية بين الثوار في تظاهرات ميدان التحرير، فإن "الأجساد كانت تحتشد فتتحرك معاً، فتصنع مجالاً عاماً جديداً؛ إذ اتسمت تلك المظاهرات والحركات باتحاد الأجساد فيها للسيطرة على المجال العام. وهنا أيضا تنتج أجساد الثوار المجال العام الجديد من خلال الاستحواذ وتكوين البيئة المادية المناسبة للفعل الثوري، وتلك البيئة هي جزء من الحدث عندما تكون داعمة للفعل والحدث"[١].

أضف إلى ذلك أن التيار الرئيسي والسياسي الأكبر في مصر تعمّد الابتعاد عن الأضواء في قيادة هذه التظاهرات لإفقاد الدولة أي مبرر لمحاصرة الثورة وتحجيمها وتبرير استخدام القوة لقمعها.

ومن مكاسب الربيع العربي أيضاً، أن "دخول الشارع العربي المعترك السياسي، أتاح الفرصة لمناقشة مفتوحة لبعض الموضوعات التي كانت تجري وراء الستار، والتي تعد أساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي. مثلاً: العلاقة بين السلطة والمال، وكيفية التحكم فيها، ودور الحركات الإسلامية في الإسراع بعملية التحول الديمقراطي أو إعاقتها، ودور العسكريين في دولة مدنية، وإصلاح الجهاز الأمني... إلخ؛ لقد وضع الربيع العربي إذن أجندة العملية الديمقراطية على الطاولة بوضوح، ودفع القوى السياسية المختلفة إلى التعامل مع هذه الأجندة، وهكذا أصبحت معايير العملية الديمقراطية مرجعية العمل السياسي"[٢].

لكن الحالة الثورية في مصر بدأت تتعرض لخطر الانقسام السريع بين القوى التي شاركت في الثورة، كما ظهر بعد الاستفتاء العام على التعديلات الدستورية في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١١، الذي أخذ يمتد إلى مقومات النظام السياسي الجديد الذي يريده

---

[١] - مريم وحيد، **الجسد والسياسة**، مكتبة الأسرة، علوم اجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ١٩٩.

[٢] - بهجت قرني، "ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي"، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٢، نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ص ٣٧.

المصريون[١]. وكان واضحاً أن سرعة البحث عن الدور في الوضع الجديد بدوافع شخصية وحزبية وأيديولوجية، وأحياناً بدوافع تمويلية لمؤسسات مجتمع مدني أو قنوات إعلامية، قد أسهم أيضاً في زيادة ذلك الانقسام.

هذا الانقسام المبكر بين الثوار، انتقل تدريجياً إلى ساحة المجال العام، ثم وصل إلى الشعوب نفسها، وأخذ يلعب دوراً سلبياً في إجهاض الثورات العربية والارتداد عن مكاسبها. "وبصفة عامة، اتسمت حالات الدول العربية بالتفتت التنظيمي، لا سيما الحركات الشبابية غير الحزبية التي مثّلت شرارة اندلاع الانتفاضات الشعبية، فقد فشلت هذه الحركات في التنسيق بينها، أو التحول إلى أحزاب سياسية للمشاركة في المنافسة السياسية لبناء مؤسسات النظام الجديد. وتقدم مصر في هذا السياق نموذجاً جلياً على تفكك التيار الرئيس للثورة، والذي تمثل على مستوى الحركات الاجتماعية الاحتجاجية - وفي قلبها الشباب - في ضعف قدرتها على التنسيق فيما بينها؛ إذ بلغ عدد الائتلافات الشبابية في نهاية ٢٠١١ ما يقرب من ٢٠٠ ائتلاف، وعجزها عن إيجاد قيادة مشتركة أو برنامج سياسي واقتصادي متفق عليه. كما تعرضت حركة ٦ أبريل إلى الانشقاق، فانشق عنها فريق تحت اسم "٦ أبريل- الجبهة الديمقراطية"، وتصدّع حزب النور السلفي فانشق عنه البعض وأنشأوا حزب الوطن في شباط/فبراير ٢٠١٣. أما الأحزاب العلمانية فاتسمت بضعفها التنظيمي ونخبويتها وتنازع قياداتها، ولم تستطع رغم تكوين "جبهة الإنقاذ الوطني" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في أن تكون نداً أو منافساً لحركة الإخوان المسلمين"[٢].

---

[١] - وحيد عبدالمجيد، "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، نيسان/ابريل ٢٠١١، ص ٦٥.

[٢] - بتصرف عن: علي الدين هلال، "دور النخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي"، في: محمد الطناحي (محرر) "الربيع العربي: حصاد ثلاث سنوات من الحراك"، مصدر سابق، ص ٤٤- ٤٥.

وربما يستثنى من هذه الانقسامات العميقة، ما أبدته جماعة الإخوان المسلمين من تماسك حتى النهاية، ونجاحها في الوصول إلى الحكم رغم التحديات التي برزت بعد ذلك.

٥- أما في **ليبيا** فلم تختلف البداية كثيراً عن جارتيها الغربية (تونس) والشرقية (مصر)؛ إذ وجّه ناشطون ليبيون دعوةً ليكون يوم ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ يوماً للغضب في ليبيا، إلا أن عنف أجهزة الأمن الليبية الموجّه لقمع المتظاهرين كان عالياً. ولم يكن هذا جديداً بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي في ليبيا، فضلاً عن التخوّف من انتقال نموذج الثورتين التونسية والمصرية. بيد أن الجديد كان هو رد الفعل العسكري للنظام الذي حوّل ثورة ليبيا السلمية إلى مسار آخر؛ ففشل أجهزة الأمن في وقف المظاهرات، ووقوع المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار، وانشقاق وزير الداخلية عبد الفتاح يونس عن النظام، كل هذا أدى إلى دخول كتائب القذافي والمرتزقة إلى المشهد، الذي تزامن مع تعامل سياسي مختلف عن الحالتين التونسية والمصرية؛ إذا أطلق معمر القذافي ونجله سيف الإسلام خطاباً تهديدياً إلى الشعب وتلويحاً بحرب أهلية مع إبراز تداعيات انهيار النظام الليبي على دول الجوار العربي والأوروبي والكيان الإسرائيلي، دون أن يبدي أي استعداد لتفهم مطالب المتظاهرين أو لحقهم في التعبير، مع رفض تقديم أي تنازلات لصالح الشعب مخافة تكرار ما حدث في تونس ومصر[١].

"وإذا كانت المؤسستان العسكريتان قد حسمتا الصراع في كل من ثورتي تونس ومصر، نظراً إلى إحجامهما النسبي عن التورط بعمق في قمع الثوار، فإن الذي حسم الصراع في ليبيا هم القبائل بفعل تحويل ولائها إلى جانب الثورة. فالذي كان يحكم

[١] - زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، نيسان/ ابريل ٢٠١١، ص ٧٠-٧٣.

التوازن في ليبيا بين النظام الدموي للعقيد القذافي والثورة هو النظام القَبَلي لا الجيش"[١]. ولقد كان مؤثراً على مسار الثورة انضمام عائلات ليبية كبيرة إلى الاحتجاجات الشعبية ومنها: قبيلة ورفلة، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزاوية في المناطق النفطية جنوب ليبيا، وقبيلة الطوارق في الجنوب أيضاً، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد وقبيلة العبيدات، وقبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان [٢].

ويرى البعض أن تعامل النظام الليبي العنيف مع الثوار قد أطلق ديناميكية جديدة تعاكس المسار الإيجابي للربيع العربي الذي حقق انتصارين سريعين في تونس ومصر عبر تعبئة المواطنين لإحداث التغيير السياسي الذي طال انتظاره. فقد "أطلق العقيد معمر القذافي العنان لديناميكية مختلفة. إنها ديناميكية نظام يستخدم كل الوسائل المتاحة لقمع الثورة الشعبية بالقوة المجرّدة. وربما بعث القذافي الأمل مرة أخرى في نفوس الكثير من الحكّام العرب، مذكّراً إياهم بالخيارات العنيفة التي لا تزال الأنظمة تمتلكها. وقد قلّل رد فعل نظام القذافي العنيف أيضاً من تفاؤل المواطن العربي بأن التغيير الجذري يمكن أن يكون سلمياً وسريعاً" [٣].

٦-أما في حالة **اليمن**، فقد أظهر الثوار قدرةً كبيرةً على حشد مظاهرات ضخمة تطالب برحيل الرئيس علي عبد الله صالح، ونجحوا في تكثيف ضغوطهم واغتنام الرياح المواتية عربياً لمثل هذا المطلب بعدما حصل في تونس ومصر، إلا أن النظام اليمني نجح أيضاً في حشد مؤيديه في مظاهرات كثيفة مضادة، وذلك اعتماداً على ولاءات قَبَلية وشبكة محسوبيات واسعة أثْنَتْ كثيرين عن تحدي الرئيس صالح بصورة مباشرة، وهذا

---

[١] - توفيق المديني، "ربيع الثورات الديموقراطية العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ص ١٣٠.

[٢] - راجع: د. دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، نيسان/ ابريل ٢٠١١، ص ١٥- ١٦.

[٣] - بول سالم، "ديناميكيّات التقدم والتراجع في الثورات العربية"، **الحياة** ١٧/ ٣/ ٢٠١١.

يدل على أن النظام اليمني كان يلعب على إيجاد مساحات للتفاوض والحلول الوسط، مما أخَّر فكرة سقوطه السريع بخلاف الوضعين التونسي والمصري، خصوصاً أن النموذج اليمني ينطوي على ديناميات اجتماعية مختلفة تتدخل فيها الانتماءات القبَلية والتمايزات الجهوية ووفرة السلاح في أيدي مسلحي القبائل، مما صعب مهمة النشطاء الشباب الذين سعوا إلى المطالبة بالتغيير ورحيل صالح[١].

وكان واضحاً من تعامل صالح مع المبادرة الخليجية التي احتلت الحيز الأكبر من التحركات الخارجية لاحتواء الثورة اليمنية ربيع ٢٠١١، أنه كان حريصاً على الاستمرار في منصبه وعدم التخلي عنه، مع الحرص أيضاً على تفكيك حالة الغضب الشعبي وإنهاء الاعتصامات ووقف المظاهرات، وذلك بعد فشل مبادراته الرئاسية الثلاث لحل الأزمة (والتي طرح أولاها في ١١/ ٢/ ٢٠١١، والثانية في جمعية علماء اليمن ٢٨/ ٢/ ٢٠١١، والثالثة أمام المؤتمر الوطني العام ١٠/ ٣/ ٢٠١١). وهو ما دفع البعض للقول بأن استمرار الثورة اليمنية يبقى مرجحاً بما سيفضي إلى أحد سيناريوهين: الانزلاق إلى حرب أهلية محدودة في عدد كبير من محافظات البلاد يصاحبها انقسام في الجيش، أو إعلان ترتيبات لرحيل الرئيس[٢].

وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على الثورة اليمنية اتضح كيف تلاعب الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بمجريات المرحلة الانتقالية في البلاد حتى يبقى هو الرقم الأصعب في المعادلة، وذلك عبر سيطرته على الجيش الذي بقي أغلبه يدين بالولاء له رغم تنحي صالح، ذلك رغم انتخاب رئيس انتقالي هو عبد ربه منصور هادي، وإنجاز

---

[١] - تقرير المجموعة الدولية للأزمات، "اليمن بين الإصلاح والثورة"، صنعاء وبروكسل ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١، مترجم في: **المستقبل العربي**، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ص ١٤٩- ١٥٤.

[٢] - حسن أبو طالب، "التصدع الداخلي: مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، نيسان/ ابريل ٢٠١١، ص ٦٨- ٦٩.

حوار وطني يمني، والتوصل إلى عدد من الاتفافات للشراكة الوطنية فضلاً عن الدستور الانتقالي.

أما في حالة سوريا فقد واجهت تعقيدات وعقبات كانت هي الأصعب عربياً، ربما بما لا يقارن بأية حالة عربية أخرى ما خلا العراق، وذلك رغم أن الثورة السورية بدأت سلمية تماماً مثل باقي الثورات العربية الأخرى.

فقد انطلقت الثورة السورية من مدينة درعا جنوب البلاد آذار/ مارس ٢٠١١، حيث خرجت مظاهرات تندد بالنظام السوري وفساده وتطالب بالإصلاح ومحاسبة الأمن على استخدام العنف ضد المواطنين، لكنها قوبلت بعنف بالغ من قِبل قوات الأمن، مما خلّف مئات القتلى، وأدى إلى امتداد الاحتجاجات إلى مدن سورية أخرى. والواقع أن بداية الاحتجاجات السورية لم تكن منفصلة عن سياق الربيع العربي؛ فأثناء الثورة المصرية تجمّع بعض الشباب السوري وأشعلوا الشموع تضامنا مع أشقائهم في مصر، لكن قوى الأمن السورية قامت باعتقال عدد منهم، فضلاً عن اعتقال ناشطين سياسيين آخرين، إضافة إلى إصدار حكم بالسجن على المدوِّنة طل الملوحي التي اتهمت بالتخابر لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية.

لقد تميز تعامل النظام السوري منذ بداية الثورة بغياب السياسة وهيمنة المعالجة الأمنية والتضليل الإعلامي وإنكار جرائمه بحق المتظاهرين العزل. ولذا توقع البعض منذ وقت مبكر أن "الأزمة السورية يمكن أن تطول حتى تتحول إلى "مسألة سورية معقدة" نظراً لالتقاء ثلاثة عوامل؛ أولها تعويل النظام على إنهاء الثورة بالقوة المحضة، والتجرد التام من المسؤولية الإنسانية، وانعدام الحس الأخلاقي سواءً عبر التعامل الوحشي مع المعتقلين، أو الإذلال المتعمد لأحياء وبلدات بكاملها، أو اللجوء إلى إخفاء جثث شهداء الثورة في مقابر جماعية. أما العامل الثاني فيتصل بالتكوينات الديموغرافية للمجتمع السوري التي جرى التلاعب بها، بما يفتح الباب أمام سيناريوهات فوضى. وأخيراً يتعلق العامل الثالث باحتمالات تدويل الأزمة السورية استناداً إلى تطور التفاعل الدولي (الأوروبي- الأمريكي- الأممي الحقوقي) بفرض عقوبات على المسؤولين السوريين. ولا

يستبعد في مثل هذا السياق أن تتحول سورية من طرف متدخِل في ساحاتها المجاورة (لبنان وفلسطين والعراق)، إلى موضوع للتدخل إذا فقدت سورية سيطرتها على نفسها، مما يجعلها عرضة لسنوات طويلة من عدم الاستقرار بسبب سلوك نظامها السياسي الذي أعاد تحويلها من لاعب إقليمي إلى ملعب إقليمي أو ساحة للتجاذبات الشرق أوسطية والدولية"[١]، وذلك عندما رفض مطالب الشعب الإصلاحية الأولى ولجأ إلى العنف!.

ولا شك أن الأزمة السورية في تطورها تقدم المثل الأبرز على خطورة حدوث توريث للسلطة في النظم الجمهورية العربية، والإشكاليات الناجمة عن بناء الجيش وأجهزة الأمن والمعلومات على أسس طائفية، الأمر الذي أدى إلى حدوث مستويات عالية من الاختراقات الخارجية لنظام الحكم، إلى حد أن باتت إيران وحزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى هي الضامن الحقيقي لاستمرار نظام بشار الأسد في الحكم، وهي المتحدث- إي إيران - باسمه في أية مشروعات للتسوية أو التفاوض[٢].

---

[١] - بتصرف عن: ياسين الحاج صالح، المسألة السورية والمستقبل، **الحياة** ٢٢/ ٥/ ٢٠١١.

[٢] - لمزيد من التفاصيل حول مجريات الثورة السورية وتأثير التدخلات الخارجية فيها، التي حولتها إلى بؤرة للصراع الإقليمي والدولي، ونقطة ارتكاز لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، راجع المصادر الآتية:

-جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١.

-عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

-مجموعة مؤلفين، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

-أمجد أحمد جبريل، "السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سورية نموذجا"، **شؤون عربية**، العدد ١٥٤، صيف ٢٠١٣، ص ١٢٣- ١٣٣.

ثالثاً- دروس مستفادة من الربيع العربي

قبل التعجل في الحكم على ما نجحت فيه الثورات العربية وما تعثرت في إنجازه يجب التفريق أولاً في تداعيات هذه الثورات بين ثلاثة مستويات؛ **المدى الآني** الذي ساده إنعاش الآمال بقدرة الشعوب العربية على التغيير، وبلورة نموذج للتغيير السلمي والحضاري غير العنيف، بما كشف الإبداع الشعبي العربي. أما في **المدى المتوسط** فبرزت أمام الثورات العربية تحديات هائلة نابعة من معالجة المشكلات والتشوهات التي أفرزتها سنوات وعقود من الاستبداد السلطوي والحرمان الاقتصادي والظلم الاجتماعي في كثير من أقطار الوطن العربي، وإن تفاوتت الدرجة من حالة لأخرى. أما في **المدى البعيد** فثمة قراءة استشرافية لنستقرئ نجاح الدول والمجتمعات العربية في استكمال البناء الديمقراطي، وإقرار دساتير جديدة، وتطبيقات عملية لمفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، والنجاح في إتمام عملية بناء اقتصادات عربية مستقلة غير تابعة، مروراً بامتلاك قدرات علمية وتقنية وعسكرية متطورة، وانتهاء بتحرير الدول العربية الواقعة تحت ربقة الاحتلال الأجنبي المباشر في كل من فلسطين والعراق، فضلاً عن تدشين حالة أفضل من العلاقات العربية- العربية تؤهّل العرب لبناء منظومة عربية- إقليمية قوية، تستطيع التعامل بندية مع الإقليم والعالم.

ورغم الكفاحية الملحوظة التي اتسمت بها الثورات العربية أول اندلاعها، فقد رافقها منذ البداية غياب رؤية استراتيجية مستقبلية جماعية لكيفية إدارة مرحلة انتقالية سليمة توصل إلى إعادة بناء النظام السياسي، وذلك قطرياً وعربياً على حد سواء[١]. لذا يمكن القول إن الربيع العربي لم يفشل، وإنما لم تتم إدارة المرحلة الانتقالية بمنهجية فعالة وعميقة وموحدة، مما أدى إلى إظهار عيوب الدولة العربية العميقة كأوضح ما تكون.

---

[١] - لمزيد من التفاصيل راجع: محمد بشير صفار، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة.. حالة مصر"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤، نيسان/ أبريل ٢٠١١، ص ١٨- ٢٧.

إن التعامل مع هذا الموقف الراهن يقتضي تأسيس "علم جديد اسمه علم إدارة المرحلة الانتقالية، لأن المرحلة التالية للثورة ربما تكون أخطر من الثورة ذاتها؛ ففي المرحلة الانتقالية قد تُسرق الثورات وتنحرف عن مسارها، وقد يتم الالتفاف حولها وحول مبادئها وأهدافها ومكتسباتها. ولذلك كان يجب أن يكون رجال الثورة والإصلاح على يقظة كاملة في إدارة هذه المرحلة. فالمجتمع كله يحتاج إلى عملية انتقال في إطار ما يمكن تسميته بالانتقال المجتمعي. وما يحدث من سلبيات بعد الثورة يرجع إلى العجز عن إدارة المرحلة الانتقالية، والسبب الحقيقي في شيوع حالة الاضطراب والارتباك في المجتمعات العربية في المرحلة الانتقالية ترجع إلى عدم وجود تصور كامل لمتطلبات المرحلة، إضافة إلى تمسك الناس بنفس السلوك وطريقة التفكير التي اعتادوا عليها قبل قيام الثورة، ناهيك عن ارتفاع سقف المطالب السياسية وغير القابلة للتحقيق في المرحلة الانتقالية أصلاً، ما يجعل الايمان بالثورة وبقادة المرحلة الانتقالية يتراجع ويمكن استغلاله من قبل القوة المضادة للتغيير والإصلاح والثورة، وهذا ما يؤكد أن روح ميادين التظاهر لم تنتقل للناس بعد"[١].

وبذلك يمكن القول بأن قوى الثورة المضادة- سواءً كانت داخلية أو إقليمية- نجحت ولو نسبياً أو مؤقتاً في اللعب على أوراق الضعف في دول الثورات. ونجحت هذه القوى عبر خبراتها الطويلة ونفوذها على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية في إحباط عوامل قوة الثورات العربية التي تمثلت في الزخم الشبابي، وتوحيد المواقف السياسية على مطالب الحد الأدنى، وتقديم صورة لهوية وطنية جامعة منفتحة ومتسامحة ومتلاحمة وغير طائفية بحيث لا تقصي أحداً من المجال العام، الذي جرى إعادة تعريفه عبر المظاهرات والاعتصامات وتكثيف اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

---

[١] - بتصرف عن: سيف الدين عبد الفتاح، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤، ص ١٢٠.

لكن إنجاز قوى الثورة المضادة لن يستمر للأبد، لأن التغيير هو من سنن الله في كونه وخلقه، وبالتالي لا يمكن وقفه للأبد، فضلاً عن أن عرقلة التغيير تزيد من كلفته المستقبلية لكنها لا تمنعه بالمطلق. ناهيك عن أن تغيراً ما بدأ يلحق بالمشهد الإقليمي، مما يجعل الموجة القادمة من الانتفاضات العربية أكثر قدرة على إنجاز أهدافها، لا سيما إذا تمت دراسة أخطاء الموجة الأولى من الثورات العربية والاستفادة منها وتلافيها.

وختاماً، فإنه لا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء في المنطقة العربية، ثم إنه يصعب استعادة النظم القديمة، حتى لو عادت بعض شخوصها أو ورثتها[١]. ويبقى الرهان معقوداً على الشعوب العربية، وبالذات جيل الشباب فيها والقوى السياسية الحية.

[١] – عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، **سياسات عربية**، العدد ٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٦.

المقالات والتقارير

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠١٥ ودلالاتها الداخلية*

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية خسر الأغلبية التي كانت تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، أي أغلبية النصف زائدا واحد، إلا أنه حافظ على موقعه بالحصول على أعلى الأصوات، والتي تعدّ أعلى بكثير مما حصل عليه الحزب أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ لكنها أقل مما حصل عليه عام ٢٠١١. لذلك يمكن القول إن الحزب فعلياً لم يخسر الشيء الكثير من قاعدته الشعبية الأساسية رغم الحديث عن تراجع الحزب[١].

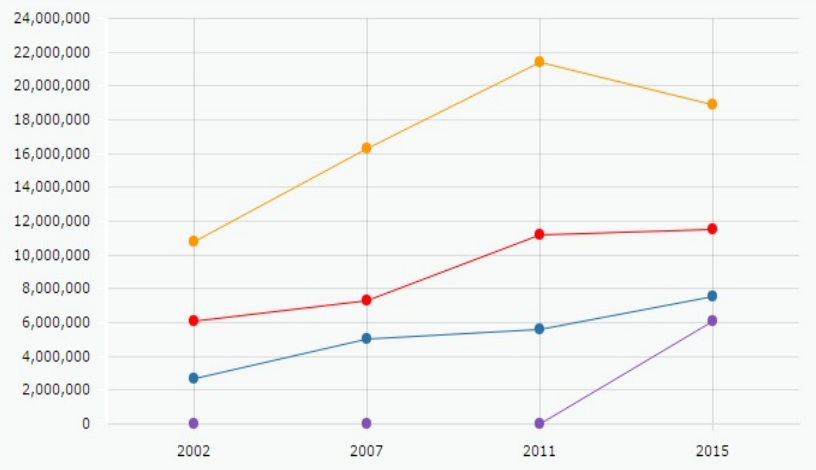

الشكل ١ عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأربعة الأولى في آخر أربعة استحقاقات انتخابية

الأصفر: حزب العدالة والتنمية الأحمر: حزب الشعب الجمهوري الأزرق: حزب الحركة القومية البنفسجي: حزب الشعوب الديموقراطي

*** أعد هذا التقرير محمد عابد، وهو مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، وحرره جواد الحمد مدير المركز.**

[١] انظر "وكالة الأناضول للأنباء"، في: http://secim.aa.com.tr/indexAR.html

من هنا فإن الخسارة الحقيقية التي تلقاها الحزب هي في عدد مقاعد البرلمان، وذلك بسبب نظام العتبة الانتخابية الذي يُعد من بين الأكثر ارتفاعاً في العالم، فقد انقلب السحر على الساحر وتحولت تلك العتبة التي صممها الكماليون لحرمان الأكراد وباقي الأقليات من التمثيل البرلماني[١]، تحولت إلى أداة ترجمت النسبة المتدنية –فعلياً– التي حصلوا عليها إلى رقمٍ صعب في المعادلة السياسية، وحرم حزب العدالة والتنمية بالدرجة الأولى من عدد من مقاعده ليكتفي بـ٢٥٨ مقعداً وهي الأقل له في البرلمان منذ دخوله أول مرة عام ٢٠٠٢ بفارق ١٠٥ مقاعد، وبفارق أقل من عشرين مقعداً عن العدد الذي يتيح له تشكيل الحكومة منفرداً.

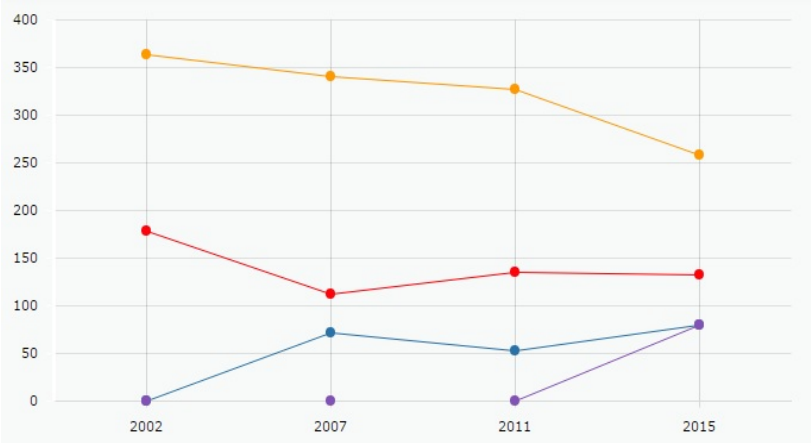

الشكل ٢ عدد مقاعد البرلمان التي حصلت عليها الأحزاب الأربعة الكبرى في آخر أربعة استحقاقات

الأصفر: حزب العدالة والتنمية الأحمر: حزب الشعب الجمهوري الأزرق: حزب الحركة القومية
البنفسجي: حزب الشعوب الديموقراطي

ويلاحظ أيضاً ثبات خارطة النفوذ، حيث تستمر الأحزاب في السيطرة على مناطق نفوذها التقليدية، وإن كان بنسب أقل أو أكثر بقليل. فحزب الشعوب الديمقراطي (أكراد) في أقصى الشرق وجنوب الشرق، وحزب الشعب الجمهوري في الساحل الغربي والجنوبي الغربي. أما الحزب القومي فيسجل حضوراً أكثر انتشاراً جغرافياً بالرغم من

[١] انظر "معهد واشنطن"، ٠٨/ ٠٥/ ٢٠١١، في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-threshold

ضعفه عددياً مقارنةً بالجمهوري. وأما العدالة والتنمية فيبسط نفوذه على طول البلاد وعرضها، وبشكل أكثر تركيزاً في مدن البحر الأسود والمدن الرئيسية والكبرى، ولم يحدث أي تغير كبير باستثناء الطفرة التي حققها حزب الشعوب الديموقراطي في بعض المناطق، كان من أبرزها اسطنبول حيث حقق أكثر من ضعف ما حصل عليه الأكراد في الانتخابات الماضية فيما عزاه بعضهم إلى قرار الانحياز له لمنع حزب العدالة والتنمية من تحقيق الأغلبية علماً بأن الأكراد يشكلون ٨٪ من سكان اسطنبول.

وكانت أفضل نتائج العدالة والتنمية في كل من ريزة التي ينحدر منها رجب طيب إردوغان وقونية إحدى أكبر مناطق تركيا مساحةً وسكاناً، بينما تخطى حاجز الـ٥٠٪ في ثلث المناطق الانتخابية الـ٨٥، بينما لم يتمكن الجمهوري من ذلك سوى في منطقة واحدة، أما الشعوب الديموقراطي فاكتسح المناطق المحاذية للحدود مع كردستان العراق بأكثر من ٨٠٪ في بعض المناطق، وأهمها هكاري، معقل المتمردين الأكراد تقليدياً، بينما اختفى حضور الحزب تماماً في أكثر مناطق البلاد الأخرى.

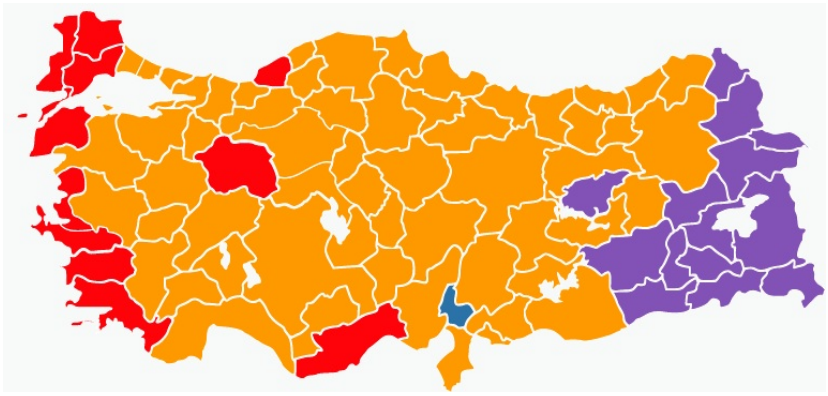

الشكل ٣

الأصفر: حزب العدالة والتنمية الأحمر: حزب الشعب الجمهوري الأزرق: حزب الحركة القومية
البنفسجي: حزب الشعوب الديموقراطي

أما أصوات الأتراك في الخارج فقد منحت العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديموقراطي ثقةً أكبر وصلت حدود الـ٥٠٪ لصالح العدالة بينما تخطت حاجز الـ٢٠٪ لصالح الشعوب الديمقراطي، وتجاوز عدد الأصوات الملغية المليون وربع المليون صوت

من أصل سبعة وأربعين مليون ونصف المليون صوت، وقد شارك في الانتخابات حوالي ٨٦,٦٤٪ من المصوتين الأتراك، باستمرارٍ لحالة الحشد والاستنفار والاستقطاب في الشارع التركي.

تراجع العدالة والتنمية وصعود الأكراد

ثمة تحليلات وقراءات في خلفيات ما اعتبر تراجعاً نسبياً للعدالة والتنمية وتقدماً للأكراد، وتدور أغلب تلك القراءات حول ما اعتبروه تطوراً كبيراً في خطاب الحزب "الكردي" الذي يعتبر النسخة التاسعة للجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، وميوله نحو تقديم نفسه كحزب تركي داعم للأقليات على اختلافها بفكر اقتصادي ماركسي، ووصلت بعض تلك التحليلات حد اعتبار نجاح الحزب في ذلك مقدمة لإعلان "الجمهورية التركية الثالثة"[١]!، إلا أن المتتبع يجد بأن الحزب اتبع سياسة التلون وتغيير الخطاب بحسب الفئة المستهدفة ولم يشكل قاعدةً تلتقي عليها أطياف مختلفة، الأمر الذي سيضع فسيفساءه أمام تحدٍ صعب، وقد يعود الحزب إلى المربع الأول بعد أول اختبار.

وعلى سبيل المثال فقد قدم الحزب خطاباً دينياً عاطفياً في بعض المناطق الكردية أهمها دياربكر، وآخر ميالاً للعلويين، وضم أعداداً كبيرةً من قياداتهم، ومنحهم مواقع متقدمة في صفوف الحزب، بينما نحى المنحى العلماني المتطرف حتى وصل به حد الوعد بإنهاء المؤسسة الدينية، وضم أعداداً كبيرة من المثليين والشواذ في صفوفه، واتخذ برنامجاً اقتصادياً ماركسياً متطرفاً لاستمالة الماركسيين الأتراك، عدا عن عقد المصالحات مع العشائر الكردية المعادية لحزب العمال الكردستاني، واستمالة الأرمن والمنشقين من

[١] انظر "العربي الجديد"، ٠٩/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/9
وانظر "أخبار تركيا"، ٠٨/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:
http://akhbarturkiya.com/?p=62078

الأحزاب الكبرى والطامحين، هذا طبعاً إلى جانب التحالف مع جماعة غولن أو "التنظيم الموازي"[١].

ولكن الواقع يقول بأن جميع ما فعله الحزب لم يمنحه اختراقاً كبيراً سوى في مناطق محددة مثل اسطنبول وإزمير وديار بكر وتونجالي بينما غاب تماماً في أكثر من ٥٦ مدينة من أصل ٨٥ مدينة تجري فيها الانتخابات، وبقي الحزب في عباءة حزب العمال الكردستاني، وبقي حزباً كردياً، بل حزباً كردياً يتهم بأنه انفصالي، فكثير من الأكراد أنفسهم لم يصوتوا له، بل فاز العدالة والتنمية في مناطق كردية لا يستهان بها مثل كيليس وغازي عنتاب وأورفة، ونازع الحزب الكردي في مناطق أخرى مثل موش وباتمان وسيرت وبتليس وقارس، وتساوى معه في أردخان[٢].

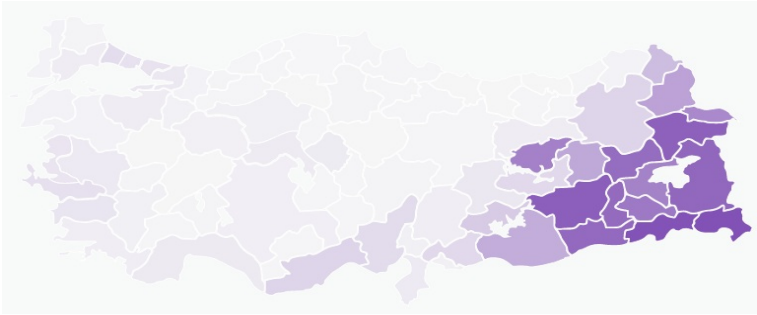

الشكل ٤ توزع الأصوات التي حصل عليها حزب الشعوب الديموقراطي على خارطة تركيا

وعلى الجانب الآخر، يرجع المقربون من العدالة والتنمية تراجعهم وتقدم الأكراد إلى عدد من الأسباب التي تأتي في الواقع في سياق الحملة الإعلامية المستمرة، حيث يتم الحديث عن تعاون بين الحزب الجمهوري والحزب الكردي للتصويت للحزب الأقوى من بينهما في كل منطقة وبالاتفاق مع جماعة غولن[٣]، إضافةً إلى العمل مع حزب العمال

---

[١] انظر "العربي الجديد"، مصدر سابق. وانظر "أخبار تركيا"، مصدر السابق. وانظر "الجزيرة"، ٠٩/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/9/A

[٢] انظر "وكالة الأناضول للأنباء"، مصدر سابق.

[٣] انظر "Genel Secimler 2015" (بالتركية)، ٣٠/ ٠٥/ ٢٠١٥، في:

الكردستاني، والذي يتهمه البعض بإرسال تهديدات للمواطنين بعدم التصويت للعدالة والتنمية، وتحذيرهم بالعودة إلى السلاح إن فاز الأخير بالانتخابات[١]، بالإضافة إلى الحديث عن إحجام عددٍ كبير من أنصار العدالة والتنمية عن التصويت ودور الإعلام المستمر في تشويه صورة الحزب وقياداته.

ويرى محللون أن ثمة عامل أساسي ومحرك رئيسي خلف جميع الأسباب السابقة الذكر- بغض النظر عن مدى تأثيرها- وخلف استنفار أنصار أحزاب المعارضة والمشاركة بكثافة في الانتخابات، مع فتور لدى شريحة من أنصار العدالة والتنمية، وهو بنظر كثير من المحللين السعي نحو إحلال "النظام الرئاسي" محل النظام البرلماني، إلى جانب جعل ذلك المادة الأهم وربما الوحيدة لبرنامج الحزب الانتخابي، الأمر الذي بث الخوف في جميع شرائح المعارضة واستنفر قواعدها، وتسبب في سجالات داخل حزب العدالة والتنمية ذهبت بالبعض إلى الاستقالة، وأدت إلى إبعاد آخرين عن مراكز التأثير لمجرد عدم التشجع للنظام الرئاسي، ناهيك عن رفضه[٢]، إضافة إلى غياب قيادات سياسية قوية ذات كاريزما عالية إلى جانب أردوغان مما أثر في صورة الحزب وكأنه حزب "البطل الواحد".

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية تأثير ما يبدو قرب انفصال كردستان العراق على كثافة مشاركة الأكراد لصالح حزبهم في المناطق المحاذية لكردستان، ولربما على أمل تمكنهم من الانفصال والاتحاد في دولة كردية واحدة، وخصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار التي تتهدد دولتهم المنتظرة من قبل تنظيم "داعش" الذي يتهمون حكومة العدالة والتنمية بدعمها[٣].

---

http://www.genelsecimler2015.com/gulen-cemaati-secimlerde-kime-oy-verecek

[١] انظر "a haber" (بالتركية)، ٠١/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:

http://www.ahaber.com.tr/gundem/2015/06/01/secmene-baskida-ikna-komisyonu-ve-anket-yontemi

[٢] وانظر "Meydan Gazetisi" (بالتركية)، في:

http://www.meydangazetesi.com.tr/m/?id=5526

[٣] انظر "DP News"، ٠٩/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:

كما يمكن الحديث عن العامل الاقتصادي كعامل أساسي ثالث، حيث يلاحظ الارتباط الوثيق بين نتائج العدالة والتنمية ونسبة النمو في البلاد في جميع الاستحقاقات دون استثناء حتى الآن (انتخابات البلديات ٥/ ٢٠١٤، انتخابات الرئاسة ٨/ ٢٠١٤ وهذه الانتخابات النيابية ٥/ ٥٠١٥). وفي الجدول التالي يمكن ملاحظة ذلك جلياً، الأمر الذي يشير إلى وجود شرائح في المجتمع لا تعبأ بالسجالات السياسية كثيراً إنما تعاقب وتكافئ بقدر ما تقوم الحكومة بتوفيره لها من وظائف وخدمات، كما يبدو بأن أحزاب المعارضة قد استطاعت إقناع أوساط أخرى بأن التراجع الأخير في معدلات النمو يعود إلى سياسات العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط، واستقباله مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وبأن ذلك سيستمر إن بقي الحزب يدير مقاليد الحكم في البلاد. وهي ظاهرة تحتاج إلى دراسة مستقلة حول العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وبين النسبية التي يحققها حزب العدالة وأسباب ذلك.

الاستحقاق	معدل النمو خلال العام السابق[1]	نسبة التصويت للحزب[2]
انتخابات محلية ٢٠٠٩	٪٠,٧	٪38.39
انتخابات برلمانية ٢٠١٥	٪٢,٩	٪٤٠,٨٧
انتخابات محلية ٢٠١٤	٪٤,٢	٪42.87
انتخابات برلمانية ٢٠٠٧	٪٦,٩	٪46.58
انتخابات برلمانية ٢٠١١	٪٩,٢	٪49.83

http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=177335

[1] انظر "ن بوست"، ٢١/ ٠٥/ ٢٠١٥، في:http://www.noonpost.net/content/6746

[2] انظر القسم المخصص لنشر نتائج الانتخابات في صحيفة "Haberler" (بالتركية)، في:
/http://secim.haberler.com/2015

وبذلك يمكن الحديث عن تلك الأسباب الرئيسية الثلاثة كعوامل حقيقية صنعت الفارق في حصول حزبي الشعوب الديموقراطي والحركة القومية على الأصوات التي خسرها العدالة والتنمية، وحرمته من الاستمرار في إدارة البلاد منفرداً، ليقف بعدها الجميع أمام استحقاق تشكيل الحكومة ولكن باعتبارات ومعادلات جديدة، حيث يمثل حزب العدالة الحزب القوي[١] الذي يُعتبر ركيزة الاستقرار الاقتصادي في البلاد في مواجهة معارضة ضعيفة ومختلفةٍ فيما بينها. ورغم عدم استبعاد حزب العدالة لخيار الانتخابات المبكرة في حال فشل تشكيل الحكومة، إلا أن البعض يرى أن هذه الانتخابات- إن جرت- فستُعاقب من سيغامر باستقرار البلاد ولم يتخذ قرارًا مسؤولاً خلال الفترة المُحددة لتشكيل الحكومة- وهي أربعين يومًا، الأمر الذي قد يكون في صالح حزب العدالة إن هو بالفعل وعى الرسالة التي أراد الشعب إيصالها من خلال الصندوق كما صرحت قياداته[٢].

احتمالات تشكيل حكومة جديدة في ضوء نتائج الانتخابات

منذ الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات بدأ الحديث يدور عن السيناريوهات والاحتمالات، ومنذ ذلك الحين إلى اليوم تختلف ترجيحات الصحف والمحللين بحسب التطورات، بين لقاءات وتصريحات وتسريبات، وتتلخص السيناريوهات في انتخابات مبكرة هي وفق استطلاعات ومتابعين تصب في مصلحة العدالة والتنمية[٣]، وتحالف بين العدالة والتنمية وأحد قوى المعارضة، وهو الذي يبدو أن الحزب لا يريد أن يغلق الباب

---

[١] ويشار هنا إلى أن انتخاب مرشح حزب العدالة رئيسًا للبرلمان الجديد يعدّ تأكيدًا على قوة الحزب.

[٢] انظر "عربي ٢١"، ١٠/ ٠٦/ ٢٠١٥، في: http://arabi21.com/story/837090

وانظر "الجزيرة"، ٠٨/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/8

[٣] انظر جريدة "الحياة"، ١٥/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:

http://www.alhayat.com/Articles/9536397/

وانظر "ترك برس"، ١٣/ ٠٦/ ٢٠١٥، في: http://turkpress.co/node/9430

أمامه[١]، لربما لاستخدام ذلك في شق صفوف المعارضة أو ممارسة بعض الضغوط عليها وخصوصاً الأكراد، أو كسب بعض الوقت لترتيب أوراقه وإعادة حساباته قبل الذهاب إلى الصناديق من جديد.

أما الخيار الثالث فهو تحالف بين قوى المعارضة، وهو مستبعد حتى الآن لوقوف حزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديموقراطي الكردي على طرفي نقيض تماماً[٢]، إلى جانب ما يبدو اضطراباً في الصف الداخلي لحزب الشعب الجمهوري.

وفي ظل إغلاق حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديموقراطي الباب أمام التحالف مع العدالة والتنمية، يرجح أكثر المتابعين تحالفاً بين الأخير وحزب الحركة القومية. وكانت الحركة القومية قد بادرت إلى ذلك ووضعت شروطاً أهمها إغلاق ملف السلام مع الأكراد وتقديم وزراء العدالة والتنمية المتهمين بالفساد إلى القضاء، إضافةً إلى إلزام رئيس الدولة بنطاق صلاحياته الدستورية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لمفاوضات قد تكون عسيرةً بين الطرفين، وقد تنتهي بنيل حزب الحركة القومية عدداً كبيراً من الحقائب الوزارية مقابل تقديم بعض التنازلات[٣]، ويعزز ذلك السيناريو إعلان جمعية رجال الأعمال المستقلين الـ"موسياد" -وهو لوبي ذو تأثير كبير على قرارات العدالة والتنمية- عن دعمها التحالف بين الحزبين[٤].

يبدو حتى الآن أن المتضرر الأكبر من كلا الخيارين المرجحين، أي خيار التحالف مع حزب الحركة القومية وخيار انتخابات الإعادة، هو حزب الشعوب الديموقراطي الكردي، حيث سيؤدي الأول إلى وجود حكومة ميالة إلى الشدة مع الملف الكردي بعد

---

[١] انظر "ترك برس"، ١١/٠٦/٢٠١٥، في:
http://www.turkpress.co/node/9341

[٢] انظر المصدر السابق

[٣] انظر صحيفة "ستار" (بالتركية)، ٢١/٠٦/٢٠١٥، في:
http://haber.star.com.tr/yazar/mhpnin-sartlari-ve-koalisyon-ihtimali/yazi-1038120

[٤] انظر "ترك برس"، ١٤/٠٦/٢٠١٥، في: http://turkpress.co/node/9445

سنوات من التراخي في التعاطي معه، وأما الثاني فيرجح مراقبون بأنه لـن يمكـن الأكـراد من العودة إلى البرلمان من جديد، ولعل تصريحات دميرطاش رئيس الحزب الكردي حول وعده بدعم حكومة ائتلافية بـين العدالـة والتنميـة والشـعب الجمهـوري تـأتي في ذلـك السياق[١]. لكن تصرفات الأكراد، وتصريحات قياداتهم في تركيا، وتحركـات أكـراد سـوريا التي تعتبرها أنقرة خطراً عليها[٢] قد تدفع العدالة والتنمية إلى التحالف مع الحركة القوميـة واستخدامها في معاقبة الأكراد. وعلى كل حال، فإن الباب لا يزال مفتوحـاً للمسـاومات ولحسابات الربح والخسارة، وسيتكشف المزيد في الأيام القادمة.

[١] انظر "ترك برس"، ١٩/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:http://www.turkpress.co/node/9637

[٢] انظر "تركيا الآن"، ٢١/ ٠٦/ ٢٠١٥، في:http://www.turk-now.com/2015/06/21/

دافوس الأردن: فرصة غير مستغلة*

من قلب مدينة دافوس الصغيرة التي تقع على الجهة الشرقية من جبال الألب في **سويسرا** ولد المنتدى الاقتصادي الأعظم في التاريخ الحديث حيث أسس أستاذ الاقتصاد "كلاوس شواب" ما كان يعرف بإدارة المنتدى الأوروبي في كانون الثاني من العام ١٩٧١ باعتباره مؤسسة غير هادفة للربح تحت المنظومة الأوروبية والذي استمر بنفس المسمى حتى العام ١٩٨٧ لينطلق بعدها إلى المنظمة العالمية تحت مسمى المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا المنتدى لا يحمل في مضمونه ولا توصياته أي قرارات، والنقاشات فيه غير ملزمة للأخذ بها من أي من الأطراف سواء القطاع العام أو الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني.

مثلت الانطلاقة نحو العالمية مظلةً لتوسيع نطاق الرؤية الاقتصادية للمنتدى لتشمل توفير منبر لتسوية النزاعات الدولية. ومنذ ذلك الحين أصبح المنتدى مركزاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين السلطات السياسية في عدة مجالات، ومؤشرا على مواضع الخلل في العالم بأسره، حيث تبحث في المؤتمر مشاكل الجوع والصحة وفرص العدالة والمساواة لتتوسع لاحقاً كمركز للمعرفة شاملة عدة تقارير تنافسية وتقارير المخاطر العالمية.

نجح دافوس في لفت أنظار العالم حول أهمية العمل العالمي المشترك للنظر في القضايا الجوهرية والتي مرت في قارات العالم أجمع. ويبدو أن الدعوة التي وجهت في يناير من العام ١٩٧٤ للقادة السياسيين للمشاركة في أعمال المنتدى كانت عاملاً محورياً أفضى إلى إعطاء المنتدى رونقاً آخراً جذب أنظار العالم إليه من كل صوب.

وكانت اللقاءات البارزة بين النظراء السياسيين على مستوى العالم، وخاصة في تلك الدول التي عانت من صراعات وحروب على مدى عقودٍ من الزمن كما في جنوب

---

* **إعداد الأستاذ ماهر الغريب، اقتصادي أردني.**

أفريقيا، وتراجع كل من اليونان وتركيا عن حافة الحرب مروراً بمناقشة إعادة توحيد ألمانيا على هامش دافوس عاملاً آخراً جعل المنتدى الأبرز على مستوى العالم.

الأهمية البارزة للمنتدى جعلت من منتجع دافوس المقصد السنوي لما يزيد عن ٢٥٠٠ مشارك من ما يزيد عن مئة دولة، وظلت دول الشرق وخاصةً النامية منها تنظر بعين الترقب وأخرى للأمل لمخرجات دافوس في كل عام.

في الأردن، وتحديداً في العام ١٩٩٩ تولى جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية وكان الهم الاقتصادي الأردني أبرز أولوياته، حيث بدأ الأردن سعيه محاولاً تحقيق إنجازاتٍ ملموسة يكون لها عظيم الأثر على المؤشرات الاقتصادية للمملكة، ورفع مستوى المعيشة والرفاهية للمواطن الأردني.

إن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠٢)، ودخول اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية حيز التنفيذ في العام نفسه انطلاقا إلى إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كمنطقة حرة لتكون منطقة تنموية متعددة الأنشطة الاقتصادية، وعقد المؤتمرات الاقتصادية في الأردن وتنظيمها، وأبرزها دافوس، كانت أبرز إنجازات الأردن الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، والتي انعكست بشكل إيجابي على مؤشرات الناتج القومي، والنمو، والبطالة، والفقر، والاستثمار، والميزان التجاري والتضخم على سبيل الذكر لا الحصر. وقد عكس ذلك بالتالي مدى تحسن الاقتصاد الأردني.

وبالعودة إلى دافوس، فلا شك في الإنجاز الذي حققه الأردن على مستوى استضافة وتنظيم المؤتمرات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء. فقد رأى قادة العالم أن الاجتماعات السنوية في دافوس ليست بكافية لدرء مخاطر العالم، فوجبت الحاجة لعقد اجتماعات إقليمية من ٥ إلى ١٠ اجتماعات على مدار العام في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط من أجل التسريع لعملية "الانفتاح والاندماج الاقتصادي" والتعبئة لسياساته، والتي كانت تستهدف بالأساس دمج المنطقة في الاقتصاد العالمي، ومناقشة مستقبل "الشرق الأوسط الكبير" السياسي والاقتصادي وما يتطلبه ذلك من استقرار لتنشيط وجذب الاستثمارات، ويبدو أن الأردن كانت المحطة الشرق

أوسطية الأولى في أنظار المنظمين حيث التألم الاجتماع الإقليمي في الأردن تسع مرات كانت ثمانية منها منذ العام ٢٠٠٣.

وفي كل مرة يتسارع الاقتصاديون في الأردن للتأكيد على أن عقد المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" يعكس اعترافا عالميا بالاستقرار والأمن الذي يعيشه الأردن بجانب الدور المحوري الذي يلعبه بالمنطقة على مختلف الصعد، كما يرون فيه فرصة كبيرة للترويج لمناخ الاستثمار في الأردن الذي يعتبر ملاذاً آمناً للاستثمارات الأجنبية بفعل عوامل الأمن والاستقرار السياسي المتوافرة.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي يعني زيادة الإنتاجية والإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان، وتوفير فرص العمل، وتخفيض نسبة البطالة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد، وحصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير، وبالتالي تأثيره الإيجابي على ميزان المدفوعات، وهذا ما يصبو إليه كل اقتصاد خاصة في الدول النامية.

واذا ما استعرضنا واقع الاستثمار الأجنبي في الأردن خلال الفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤ فسنلاحظ وجود مرحلتين؛ اتصفت الأولى منهما بالنمو السريع للاستثمارات الأجنبية نسبة إلى الناتج المحلي وخاصة بعد العام ٢٠٠٤، أما الثانية فبدأت بعد العام ٢٠٠٦، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 23.54 % من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من أهم أسباب هذا الارتفاع الحرب العراقية وموجة الهجرة الناجمة عنها، وجهود التخاصية التي أدخلت للأردن ما يزيد عن ملياري دينار جراء بيع الحكومة للعديد من حصصها في شركات الاتصالات والكهرباء والفوسفات والملكية الأردنية وغيرها، بالإضافة إلى ارتفاع سعر النفط الذي قاد إلى فائض في دول الخليج، والتي زادت من استثماراتها في المملكة، وأخيراً فترة السيولة السهلة التي اجتاحت العالم ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

أما المرحلة الثانية والتي امتدت ما بين ٢٠٠٨-٢٠١١ فتميزت في هبوط جذري في الاستثمار الأجنبي والذي عزاه بعضهم إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى عوامل أخرى منها شح السيولة المقدمة من البنوك للمستثمرين، وسياسة التحوط غير المبررة التي بدأت منذ نهاية ٢٠٠٨، وبدء مرحلة صعوبة وجمود اتخاذ القرارات الحكومية، بعد أن بدأ التذمر من القرارات السريعة والمتلاحقة. ومع قدوم الربيع العربي تفاقم هذا الجمود وبدأت المطالبة الشعبية بمحاسبة الفاسدين الأمر الذي أربك الحكومة في اتخاذ قرارات الاستثمار السريعة، مع ما رافق ذلك من ملامح التخوف الخليجي من الاستثمار في الأردن. وأخيراً هناك سياسة التقشف الحكومي في النفقات الاستثمارية منذ العام ٢٠٠٩، والتي كان يجب أن تكون في النفقات التشغيلية وليس الاستثمارية. وقد ظل التذبذب واضحاً في الفترة الأخيرة من اعلام ٢٠١١-٢٠١٤ فتارةً تنخفض وأخرى ترتفع بها الاستثمارات.

اذاً وكما أسلفنا فإن الهدف من استضافة دافوس هو تحقيق إنجازات اقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، وذلك بتسويق السوق الأردنية أمام عظمى الشركات العالمية والمستثمرين الأجانب. ولكن ذلك كان يفتقر إلى إبراز المملكة على أنها بوابة استراتيجية لمعظم دول المنطقة ومركزاً تجارياً إقليميا مهما في المنطقة وأسواقها مفتوحة أمام الجميع لما تمتلك من قوانين وأنظمة تساعد على النشاط التجاري سواء من داخل الأردن أو خارجه.

وكان على الحكومة أن تستفيد من هذا المؤتمر بإنجاز الكثير من القوانين والمشاريع لتسويق الأردن في هذه المناسبة، وذلك لحاجة الأردن إلى الاستثمارات الرأسمالية التي لا يمكن أن تغطى من موارد الدولة التي تعكس عجزاً كبيراً في ميزانيتها. كما أنه لابد من إعطاء بعد سياسي اقتصادي من خلال إبراز التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن نتيجة للظروف السياسية الملتهبة التي تمر بها المنطقة، وإقناع العالم أن من مصلحة الجميع الوقوف إلى جانب الاردن لأنه يقوم بمهمة دول العالم أجمع في استقبال واستضافة اللاجئين من مختلف دول المنطقة.

ومنذ العام ٢٠٠٣ تتالت دعوات الخبراء الاقتصاديين في الأردن لاستغلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يشكل فرصة يجب استغلالها من خلال جذب استثمارات كبيرة وخاصة في مجالات مشاريع الطاقة المتجددة، والتي تسهم في معالجة التشوهات في قطاع الطاقة، وفي معالجة الأزمات التي تمر بها المملكة جراء استيراد معظم احتياجاتها من المشتقات النفطية من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى إبراز المملكة كواحة أمان واستقرار في منطقة ملتهبة، وجذب الاستثمارات السياحية تنفيذاً لرؤى جلالة الملك الذي قاد الأردن للعب دور كبير في المنطقة. ولا شك في قدرة جلالته على لفت أنظار العالم إلى دور الأردن ومدى استقراره السياسي وما يتمتع به من سمعة أمنية عالية الجودة.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكننا القول إن الأردن قد استفاد من المؤتمر ولكن ليس بالمستوى المنشود، إذ يمكن تعظيم الفائدة بصورة أكبر من خلال الإعداد للمشاركة الأردنية فيه بصورة أعمق، مع ضرورة التنسيق بين الأطراف الأردنية المشاركة بالمنتدى للتحدث بلغة واحدة ووفق أولويات وطنيه واضحة.

أزمة دول مجلس التعاون الخليجي

في التعامل مع الربيع العربي*

أولاً: الأهمية الاستراتيجية والوزن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

ثمة عوامل أساسية تاريخية وجغرافية واقتصادية إضافةً إلى عوامل سياسية وأمنية تؤثر في إعطاء منطقة الخليج العربي أهميتها الاستراتيجية؛ حيث تُعد منطقة الخليج من أقدم المناطق حضوراً في التاريخ البشري، كما أن الجغرافيا وضعت هذه المنطقة في ملتقى القارات الرئيسية الثلاث حيث خطوط وعقد المواصلات البرية والبحرية والجوية التي تربط العالم.

أما العامل الأكثر حيوية في الوقت الحاضر فهو العامل الاقتصادي الذي يعود إلى الثراء في الموارد الطبيعية تحت الأرض وفوقها، والتي تَصدَّرَهَا منذ ستة عقود موارد الطاقة من النفط والغاز؛ فهي المنطقة الأغنى في العالم من حيث الاحتياطات النفطية المكتشفة والمقدرة بثلثي الاحتياطات العالمية، وهي الأولى عالمياً من حيث الطاقة الإنتاجية، حيث تنتج ثلث الاستهلاك العالمي الذي يُقدّر بمائة مليون برميل يومياً، كما أنها تمتلك من الطاقة إمكانات لوجستية وتخزينية بما يعادل ثلث الاستهلاك العالمي،

* إعداد فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. ويضم الفريق كل من: **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **الأستاذ عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **الدكتور عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **المهندس عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي، **اللواء المتقاعد موسى الحديد**/ الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، **الأستاذ جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

وإمكانات لزيادة طاقة الإنتاج. كما أن غالبية الدول، خصوصاً الصناعية الكبرى منها، تعتمد على نفط الخليج.

وبخصوص الغاز الطبيعي وهو المصدر الثاني للطاقة في العالم، فإن اثنتين من دول منطقة الخليج- وهما إيران وقطر- تمتلكان ثاني وثالث أكبر احتياطي مكتشف في العالم، وتنتجان حوالي خمس الاستهلاك العالمي، وتتصدر قطر دول العالم بامتلاك البنى اللوجستية اللازمة لتسييل الغاز الطبيعي وتخزينه ونقله مما يمكنها من تقديم بديل جاهز للغاز الروسي.

وتأتي القيمة الاستثمارية العالمية لمنطقة الخليج بامتلاكها أكبر المحافظ النقدية والصناديق السيادية، والتي تتجاوز ألفي مليار دولار أمريكي، وكذلك امتلاكها أضخم وأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز قيمتها ألف مليار دولار أمريكي للسنوات العشر القادمة، مما جعلها منطقة جذب وتنافس وحضور لكبرى الاقتصادات والشركات الاستثمارية العملاقة، وحوّلها إلى واحدة من أكبر المراكز التجارية والاقتصادية العالمية، وأكد القيمة الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي.

أما العامل السياسي والأمني فهو مرتبط بعوامل القيمة الاستراتيجية للمنطقة وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبة من مناطق الصراع في الإقليم والعالم، خصوصاً الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الصراعات المجاورة في شبه القارة الهندية أو الصراعات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩. إلا أن الصراعات والحروب البينية الإقليمية التي أعقبت الثورة في إيران عام ١٩٧٩ كان لها الأثر الكبير في إعادة تشكيل العلاقات، وبناء التحالفات واستنزاف الموارد وإعاقة الاقتصادات مما خلق بيئة منتجة للعداء، وربط بعض دول المنطقة باتفاقيات ومعاهدات باهظة الثمن، وكان من آثارها المباشرة الغزو الأجنبي للمنطقة، وإقامة القواعد العسكرية البريّة والبحرية والجوية والأمنية مما جعل القوى العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً أساسياً في أمن المنطقة حفاظاً على مصالحها.

وقد شهدت المنطقة منذ عقد تطورين هامين كان لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة، الأول هو الملف النووي الإيراني وتداعياته؛ حيث تحول هذا الملف إلى أداة مواجهة وصراع أحد أطرافه إسرائيل، ووضع علاقات إيران مع الدول الغربية في حالة أزمة تم نزع فتيلها مؤقتاً باتفاق عام ٢٠١٤ مع بقاء احتمالات التوتر قائمة إن لم يتم التوصل إلى صفقة دائمة لن تكون باقي دول الخليج بمنآى عن تبعاتها. أما العامل المستجد الآخر فهو الربيع العربي وأحداثه التي تسارعت وانتشرت منذ عام ٢٠١١ وأحدثت تغييرات وولّدت حروباً داخلية عابرة للحدود، وقد لعبت وما زالت دول الخليج أدواراً فاعلة بحكم قدراتها المالية والإعلامية والسياسية في أحداث ما بعد الربيع العربي.

وحيال التطور الأخير فقد اعتبرت دول الخليج أن خسارة أنظمة كل من تونس واليمن ومصر تشكل لها خسارة سياسية عملية، خاصةً في مجال صياغة السياسات العربية الجماعية، حيث كانت تعتمد على هذه الدول في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة في السياسة الخارجية العربية فيما عرف بمحور الاعتدال. وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة المبكرة للتحولات الجديدة على أنها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ بل تحمل تحدٍ لهذه السياسات.

ثانياً: طبيعة الأزمة

١- دوافع الأزمة وأسبابها

- القلق من انعكاسات سلبية للربيع العربي على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، خشية انتقال المطالبات الشعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي وحالة عدم الاستقرار إلى ساحاتها.
- الموقف السلبي من نتائج الانتخابات التي أسفرت عن تقدّم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وبخاصة في مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة العربية.

- الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين، والتي أثارت مخاوف دول الخليج ودفعت باتجاه تعاون خليجي عسكري وأمني في مواجهة ما اعتبرته اشتعالاً للنار داخل البيت الخليجي. وزاد من حجم هذه المخاوف البعد الطائفي للأحداث في البحرين وما صاحبها من عنف والذي هدد بانقسام مجتمعي خطير. ناهيك عن قناعة دول المجلس بوقوف إيران وراء هذه الاضطرابات.
- الانزعاج الشديد من سقوط النظامين التونسي والمصري، والخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى، والقلق من تداعيات الأوضاع المضطربة في اليمن على استقرار منطقة الخليج.
- التنافس بين المحاور والتحالفات الإقليمية في المنطقة، وتصنيف الحكومات التي فازت بالانتخابات في دول الربيع العربي ضمن تحالف يضم تركيا وقطر، حيث رأت فيه بعض دول الخليج حالة تعارض توجهاتها السياسية وربما تهدد مصالحها، خاصة في ظل الشحن من بقايا النظام السابق والعديد من الخبراء والباحثين الغربيين والمؤيدين لإسرائيل.

٢- أبعاد الأزمة

- فوجئت دول الخليج كبقية الأطراف الإقليمية والدولية بالتحركات الشعبية التي اجتاحت المنطقة أواخر العام ٢٠١٠ وفي العام ٢٠١١، والتي أحدثت تحوّلات مهمة في البيئة السياسية للمنطقة دفعت الأطراف الإقليمية والدولية لإعادة صياغة توجهاتها السياسية في التعامل مع الأوضاع المستجدة.
- تباينت مواقف الدول الخليجية تجاه الربيع العربي، ففي حين أيدت قطر جميع تلك الثورات وساندتها سياسياً وإعلامياً، اتخذت سلطنة عمان موقفاً شبه محايد إزاء الثورات في الخارج وعملت

سريعاً على احتواء التحركات الشعبية التي شهدها الشارع العماني عام ٢٠١١، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفاً سلبياً بالمجمل، غير أنها لم تتعامل بنسق واحد، وتباين موقفها تبعا لعلاقاتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول.

ففي حين عارضت الدول الأربع الأخرى التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في مصر وتونس واليمن التي تمتعت بعلاقات قوية مع أنظمتها الحاكمة، اتخذت موقفاً مغايراً في سوريا وليبيا، ودعمت التحركات الشعبية، ومن ثم الثورة المسلّحة التي سعت لإسقاط نظامي الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الليبي معمّر القذافي.

وفي تطورات لاحقة انعكس موقف دول الخليج من الربيع العربي على بنية المجلس وعلاقاته الداخلية. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أصوات تنادي بانتقال دول المجلس من التعاون إلى الاتحاد، سحبت ثلاث دول سفراءها من دولة رابعة احتجاجاً على سياسة تلك الدولة الخليجية في تعاملها مع الربيع العربي وقواه السياسية وخاصة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

- دعمت دول الخليج المعارضة للربيع مساعي الأنظمة الحاكمة إبانه لاحتواء التحركات الشعبية، حيث تمكنت من احتواء الحراك الشعبي في اليمن عبر طرح المبادرة الخليجية والتوصل لصيغة سياسية انتقالية توافقية، لكن محاولاتها لم تنجح في مواقع أخرى. وحين سقط النظام التونسي ومن ثمّ النظام المصري، اتخذت هذه الدول موقفاً سلبياً تجاه الحكومات المنتخبة التي تولّت إدارة المرحلة الانتقالية على أنقاض رموز النظام القديم.

وفي وقت لاحق تدخلت بعض دول الخليج بصورة قوية سياسياً واقتصادياً من أجل عودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل الربيع العربي في كل من مصر وتونس واليمن، ودعمت الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين، وقد نجحت جهودها بالفعل في تغيير الأوضاع في مصر، وحققت نجاحاً أقل في تونس، في حين أسهمت مواقفها هذه في اليمن إلى انزلاقه لحالة خطيرة من عدم الاستقرار بسبب أطماع الحوثيين المتصاعدة والمتسارعة للسيطرة على البلاد، في ظل تراجع دعمها للتحول السياسي لاستشعارها بأن للإسلاميين دوراً أساسياً فيه قد يوصلهم إلى الحكم بالشراكة مع الآخرين بعد إقرار الدستور وتطبيق مخرجات الحوار الوطني.

وقد تسبب ذلك بظهور معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي، بأنها معارضة للربيع العربي، وبأن ما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يُعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الاستراتيجية الموضوعية والواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الاستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب.

- أدى التباين في سياسات دول الخليج إلى تراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرةً على اتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران وتركيا، وخاصةً في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة.

- تسبب انشغال دول أساسية في مجلس التعاون الخليج، بتعديل أولوياتها فيما يخص التعامل مع التهديدات، حيث قدمت التهديدات المزعومة من الربيع العربي على التهديد الحقيقي المستمر لتنامي النفوذ الإيراني، الأمر الذي شجع إيران على التوسع في هذا النفوذ وتحقيق مكاسب أساسية في ضوء غياب دور دول الخليج، وهو ما زاد من الوزن الإيراني الجيواستراتيجي ورفع مستوى تهديده لدول المجلس، وفرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقاً من هذا التحول، وكذلك فيما يتعلق بأمن مضيق هرمز والوصاية الإيرانية على المواطنين فيها من أتباع المذهب الإسلامي الشيعي في العالم العربي وتصاعد جهود مكافحة ما يُعرف "بالإرهاب" واستنزاف الأمن والمال فيه.

ثالثاً: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف للتعامل معها

١- العوامل المؤثرة

يبقى تطور موقف دول الخليج من دول الربيع مفتوحاً نظراً لطبيعة المؤثرات المتحركة فيها، ومن أبرز العوامل التي يرجح أن تؤثر في تطور موقف هذه الدول:

- تراجع الهواجس تجاه حركات الإسلام السياسي.
- تنامي حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة بصورة أصبحت تهدد أمن دول الخليج ومصالحها.
- تطورات الوضع السياسي والأمني في مصر سواء باستمرار حالة الانقسام المجتمعي فيها أو بالتوصل إلى حلول سياسية وسطية بين الفرقاء.
- تطورات الصراع المسلح في ليبيا.

- تطورات الموقف والسياسة القطرية في التعامل مع قوى التغيير ومع الدول الجديدة والتحولات فيها.
- مدى انعكاس مواقف دول الخليج على وضعها الداخلي.
- تطورات الموقف السعودي في عهد الملك سلمان.
- تنامي النفوذ والدور الإيراني في المنطقة وخاصة في اليمن.

٢- السيناريوهات

السيناريو الأول: انفراج في الأزمة، ويعتمد تحقق هذا السيناريو على ما يلي:

- تطور موقف إيجابي من قبل قوى الربيع العربي تجاه دول الخليج.
- تجاوز دول الخليج عقدة الشعور "بالخطر" من المشروع الإصلاحي في المنطقة ومن أنه يهدد استقرارها، كما تم تسويقه في بداياته عبر الإعلام والمقابلات والدراسات الموجهة.
- استمرار الأزمة في مصر حتى بعد الانتخابات الرئاسية المصرية، وتبعات ذلك على دول الخليج سياسياً واقتصادياً.
- فشل محاولات تغيير المشهد السياسي الداخلي في ليبيا عبر العنف الذي يتبناه بقايا النظام السابق وبعض حلفائه الليبراليين.
- تطور وتنامي انعكاسات داخلية بسبب هذه المواقف المناهضة للربيع العربي وحركات الإسلام السياسي.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع القائم باستمرار التوتر والأزمة بين قوى ودول الربيع من جهة ودول الخليج من جهة أخرى، ويعزز هذا السيناريو الشروط التالية:

- استمرار المخاوف من حركات الإسلام السياسي (وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين).
- ضعف الانعكاسات الداخلية الناتجة عن مواقف هذه الدول.
- استمرار موقف دولة قطر الداعم لدول الربيع العربي وحركات الإسلام السياسي.

- مراوحة الوضع السياسي والأمني القائم في مصر وفق معطياته الحالية.
- استمرار حالة التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي ومواقفها من حركات الإسلام السياسي.

السيناريو الثالث: تفاقم الأزمة، وهذا السيناريو يمكن تحققه في حال:

- الشعور بتزايد أو استمرار المخاوف من قوى الربيع العربي على الأوضاع الداخلية في دول الخليج.
- عدم تنامي انعكاسات سلبية على الصعيد الداخلي واستمرار حالة شبه الرضا العام من مواطني هذه الدول.
- نجاح الحكومة المصرية في إجهاض الحراك الشعبي والمعارضة، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.
- تطور تغيرات جوهرية على الساحة الليبية.
- تراجع الموقف القطري عن مساندة قوى ودول الربيع العربي.

٣- خيارات الأطراف

يمكن إجمال الخيارات المتاحة أمام أطراف الأزمة للتعامل معها ومع تداعياتها واحتمالات تطورها بما يلي:

١. **الخيار الأول:** التوصل إلى تفاهمات تنهي حالة الشك والتخوفات وتنتقل إلى مربع التعاون وفق الحد الأدنى.
٢. **الخيار الثاني:** الخروج من مربع المواجهة، ووقف حالة الفوضى في المنطقة مع السماح بهامش الخلاف السياسي.
٣. **الخيار الثالث:** استمرار الصراع لتحقيق الحسم بقهر قوى الإسلام السياسي وإقصائها كلياً عن المشهد السياسي أو فشل هذه الجهود، ونجاح هذه القوى بتحقيق مراكز قوة جديدة تسترجع معها مواقعها السابقة في الدول الرئيسية.

رابعاً: أوراق القوة المتاحة أمام دول الخليج العربي للخروج من الأزمة

في ضوء تشخيص طبيعة الأزمة وأبعادها واحتمالات تطورها والخيارات المتاحة فإن ثمة فرصة قد تكون سانحة أمام دول الخليج للخروج من هذه الأزمة التي أصبحت تضعف من سياساتها الخارجية، وتستنزف جهودها بشكل متصل ومتنامٍ على الصعيد المالي والأمني والسياسي، مما أدى إلى تطور وتنامي دور إيران الإقليمي على حسابها، وإفقادها العديد من أدوارها وأوراقها السابقة على الصعيدين الدولي والإقليمي والعربي، حيث تلعب التجارب والخبرات دوراً مهما في بلورة مثل هذه الأوراق وتقييم قدرتها على التأثير. وتعتقد معظم التحليلات أن الأداة الأساسية لدول الخليج في السياسة الخارجية تتمثل في الجانب الاقتصادي سواء ما يتعلق منه بالدعم المالي أو الودائع الاستثمارية أو الاستثمارات، غير أن التعامل مع دول الخليج بوصفها "أداة اقتصادية" هو ما أربك سياساتها في التعامل مع الربيع العربي، وأدخلها في صراعات لا تصب في مصلحتها، ودفعها إلى التعامل مع أخطار موهومة على حساب جهودها في مواجهة الأخطار الحقيقية الداخلية منها والخارجية، ما وفر للعديد من الأطراف والقوى الغربية وإسرائيل فرصة لتحقيق أطماعها الاقتصادية والاستعمارية والأمنية مستغلةً حالة الإرباك والتخوف التي أبدتها بعض دول الخليج.

ورغم أن الجانب الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في هذا الصدد ليس فيما يخص دول الخليج فحسب، وإنما فيما يخص أي دولة في العالم تشابه حالتها دول الخليج، إلا أن البعد الأخلاقي والقيمي والسياسة العروبية بعمومها تبقى الأداة الأهم بيد هذه الدول. حيث يُعتقد بأن التوازن النسبي وتحقيق التضامن العربي من خلال بلورة موقف عربي عام على أسس قومية، ولو في حدوده الدنيا، كان الدور الأهم لدول الخليج على مدى عقود مضت، وهو ما وفّر لها الدور الإقليمي والدولي المتميز الذي حظيت به في السابق.

انطلاقاً من هذا التصور يمكن تحديد أهم أوراق القوة التي تملكها دول الخليج اليوم، والتي يمكن استثمارها في استراتيجية الخروج من الأزمة الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن أهمها:

١- توفر المصلحة الحيوية والاستراتيجية لدول الخليج في الخروج من الأزمة والتي يتحقق لها اليوم بعد وطني وعربي وإسلامي متميز، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشل المواجهات العنفية، وتنامي المجموعات العنفية المتطرفة واتساع دورها، واتساع النفوذ الإيراني المناهض لتطلعات شعوب هذه الدول ونخبها وعلى حدود دول المجلس، وتنامي الشعور الشعبي والنخبوي في دول المجلس بأهمية إعادة النظر بهذه السياسات بالتعاون مع النخبة الحاكمة، الأمر الذي يوفر الدوافع بمختلف مستوياتها لاتخاذ القرارات والسياسات والآليات التي تتطلبها استراتيجية الخروج من الأزمة، ولم يعد الأمر يحتمل التقدير والتخمين والرهان على قوى محلية أو إقليمية بل ولا حتى دولية، حيث فشلت هذه السياسة في تحقيق الأمن والاستقرار لدول المجلس ولدول الربيع العربي على حد سواء.

٢- استمرار الترحيب بدور دول المجلس واعتباره دوراً استراتيجياً من قبل التيارات السياسية الداعمة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي، ورغم أن دول المجلس لا تطبق الأنظمة الديمقراطية، غير أن هذه الحركات والقوى السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين لم تتخذ أي سياسات أو مواقف كردود فعل على تدخلات وسياسات بعض دول الخليج ضدها وضد قوى الإصلاح الأخرى في عدد من الدول العربية، ما يزيد من فرصة التفاهم مع هذه التيارات، والتي سبق وأن بلورت تفاهمات بينها وبين دول الخليج بشكل أولي عام ٢٠١٢، بوصفها القوى الأكثر شعبية وتنظيماً وقبولاً في الشارع العربي وفق نتائج جميع الانتخابات النزيهة نسبياً في مختلف الأقطار، فهي قادرة بالفعل على مساعدة دول الخليج لتوفير جهودها وأموالها وحماية أمنها واستعادة دورها الإقليمي والدولي في حال تم إعادة النظر بسياساتها المعارضة للربيع العربي.

٣- اعتماد القوى المناهضة للربيع على الدعم المالي والأمني من قبل دول الخليج، وأن هذه القوى لا تكاد تملك أي إمكانات ذاتية للاستمرار بسياساتها الحالية المناهضة للربيع ولتيار الإسلام السياسي، والتي تستنزف سياسات واقتصادات دول الخليج وتطمع في مزيد منها بلا تردد، ولذلك فإن الفرصة متاحة لاستخدام هذه الأوراق لإحداث تحول نسبي مهم في سياسات وممارسات هذه القوى لوقف نزيف الدماء والفوضى في الأقطار العربية ذات الصلة، ولإعطاء الفرصة لسياسات خليجية جديدة أن تتقدم في السياسة العربية والإقليمية.

٤- تراجع قدرة إسرائيل على تهديد أمن دول المجلس في ظل تنامي قوة المقاومة الفلسطينية عسكرياً وأمنياً، والتي أثبتتها الحروب الثلاثة السابقة على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠١٤. وبرغم غياب معظم دول الخليج عن أي دعم أساسي لهذه المقاومة، وتخلي معظمها عنها حتى إعلامياً في الحرب الأخيرة، إلا أن قوى المقاومة لا تزال تحرص على علاقات إيجابية وقوية مع كل دول الخليج. وفي ظل تنامي نظرية الاعتماد الممكن على هذه المقاومة لوقف مشاريع التوسع الإسرائيلية، وإضعاف قدراتها الأمنية خارج حدودها الحالية، فإن تمكين المقاومة ودعمها وتوفير إمكانات الحياة والتطور لها مالياً وعسكرياً وسياسياً وإعلامياً وفكرياً يشكل مصدراً مهماً من مصادر تحقيق الأمن لدول المجلس، كما يضعف ذلك سياسات الابتزاز والأطماع التي تتبعها إسرائيل إزاء هذه الدول، ويمكّن واقع المقاومة هذا دول الخليج من فرض رؤيتها العربية على السياسة الدولية في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي الذي لا زال يُعد مصدر الاضطراب والفوضى بل والإرهاب الأساسي في المنطقة.

٥- لا تزال الفلسفة الغربية في التعامل مع الربيع العربي غير محسومة، بمعنى أنها على استعداد للتعامل مع أي تحولات ما دامت لا تهدد مصالحها المباشرة، وفي ظل الكياسة التي تمتع بها قادة دول الربيع ما بعد المرحلة الانتقالية إزاء العلاقات الدولية، وخاصة مع أوروبا والولايات المتحدة، فإن التحول في

سياسات دول الخليج إيجابياً نحو قوى الربيع العربي ومطالب شعوبها ليس مصدراً للخلاف أو النزاع مع المجتمع الدولي، بل إن اقترابها من هذه الدول ونجاحها في تحقيق الاستقرار فيها سوف يُعدّ مؤشراً على أهلية دول المجلس لتلعب دوراً إقليمياً مساعداً على حفظ الأمن والسلام والمصالح الدولية في المنطقة، وبالطبع فإن ثمة تيارات أكاديمية وسياسية وإعلامية غربية وصهيونية وبعض الأطراف العربية تتحالف على إضعاف وزن هذه الرؤية، وتحاول أن تفرض الكثير من الضبابية على التفكير الغربي والخليجي إزاء هذا الأمر، لكن فشل الجهود والسياسات المضادة للربيع في تحقيق الاستقرار يفرض على الجانبين إزاحة الضباب لرؤية الحقائق والتعامل معها بجدية وشجاعة.

٦- تُعدّ ظاهرة تنامي عنف الجماعات المتطرفة دافعاً قوياً لإعادة النظر في السياسات الخليجية الحالية المتعلقة بدول الربيع وتيارات الإصلاح والثورة العربية المعاصرة. فقد اعتبر الكثيرون نجاح الثورات والحراكات الإصلاحية في بعض دول الربيع وتقدم تيارات الإسلام السياسي المعتدل للحكم فيها عِبر الانتخابات ضربة قاسية لتنظيم "القاعدة" و"داعش" وأفكارهم العنفية المتطرفة، وأصبح الشباب العربي يزداد وعياً وعقلانيةً، وعقد آماله على توفير فرص العمل والحياة الكريمة والحرية والتنمية، الأمر الذي أفقد هذه الجماعات العنفية مؤقتاً مصدراً من مصادر قوتها، والتي كان لتطرف مواقفها إزاء تيار الإسلام السياسي المعتدل دور مهم في تراجع أهميتها النسبية، بل وفي إضعاف بريق شعاراتها القائمة على التطرف والمستفيدة من الإجراءات ضد التيارات الإسلامية السياسية المعتدلة. ناهيك عن تنامي الاعتدال في خطاب العلماء والمؤسسات الدينية والجماعات الدعوية أو السياسية الإسلامية ضد اتجاهات العنف والإرهاب الأخرى. ولذلك فإن جزءاً من الاستراتيجية الخليجية القائمة يعتمد أوراق القوة المتاحة لدول الخليج في تحجيم واحتواء وهزيمة ظواهر التطرف والتكفير والإرهاب المتنامية، الأمر الذي قد يوسع المواجهة

المسلحة المفتوحة مع هذه التنظيمات المتطرفة بدرجة قد تستنزف دول الخليج دون تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.

خامساً: السياسات والتوصيات

١- السياسات

في ضوء عرض عدد مهم من أوراق القوة الذاتية والمحيطة إقليمياً ودولياً لدى دول الخليج فإن القدرة، كما ظهر، على الخروج من أزمتها مع الربيع العربي وأزمة الشعور بخطر التهديدات المتطرفة والعنيفة على مجتمعها وبنيتها السياسية قائمة، وإن فريق الأزمات يعتقد بأن أبرز السياسات محط البحث للخروج من الأزمة تتلخص بخمسٍ أساسية:

- استعادة روح التوافق والتضامن العربي والإسلامي، وخاصة في القضايا العربية والإسلامية الكبرى، في السياسة الخليجية، لتقليل استهدافها أو استغلالها أو استنزافها أمنياً ومالياً.
- الانفتاح بجدية وقوة على حركات الإسلام السياسي المعتدلة وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين وبقية القوى الإسلامية المثيلة في أقطار الوطن العربي، وتحقيق تفاهمات على سياسات المشاركة لإدارة المنطقة العربية سواء كانت هذه الحركات في الحكم أو في المعارضة.
- إعداد مشاريع استثمارية ضخمة لتنمية الأموال الخليجية وإمكاناتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لها ولدول الربيع العربي وبقية الوطن العربي على حد سواء، والسعي لتوسيع دائرة التبادل التجاري العربي، واعتبار العالم العربي منطقة تجارة حرة واحدة وفق قرارات قمة الكويت الاقتصادية عام ٢٠١٣.
- إعادة تعريف مصادر الخطر والتهديد الخارجي والداخلي، وتوفير الجهود المختلفة المصروفة الآن على مواجهة الأخطار الموهومة، وذلك بعد إضعاف مصادرها، والعمل عل بناء نظام أمن إقليمي عربي مشترك،

وربما تشكيل قوة تدخل عسكري عربي مشتركة بتوسيع درع الجزيرة الخاص بدول المجلس للقيام بمواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمة العربية ومصالحها وعلى رأسها الخطر الصهيوني وحفظ أمن دول الخليج من التهديدات المجاورة.

- وفرة الإمكانات المالية الضخمة لدول الخليج، وقدراتها النفطية ومصادرها من الغاز الطبيعي تشكل أهلية أساسية لتحقيق التنمية في الوطن العربي بما يحقق الاستقرار ويضعف البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب الذي تعاني منه دول المجلس ودول المنطقة. كما يعمل على تنمية إمكانات دول الخليج واستثماراتها بشكل مضطرد، كما أن نجاح هذه الاستثمارات في بناء اقتصادات دول الربيع العربي سوف يزيد من فرص الدور الإقليمي لدول المجلس وزيادة وزنها الدولي على مختلف الصعد، ويوفر لها في المقابل حلفاء جدداً أكثر اهتماماً بقيمتها النوعية الكلية مقارنة بأموالها وأطماعهم فيها، كما عبر بعض الساسة المناهضين للربيع بمناسبات عدة عن مواقفهم الطامعة.

لا شك في الصعوبات والعقبات التي تواجه التفكير السياسي الهادئ في العالم العربي وفي دول الخليج في ظل الدماء النازفة والتحريض الإعلامي التاريخي، والعزلة التي تعاني منها النخب الحاكمة على وجه العموم، ووفق التفكير الجاد بطبيعة الأزمة وأبعادها ومخاطرها، وبالتالي مآلاتها، بأوراق القوة المتاحة وفق التحليل. لكن تنامي المخاطر وعدم الاستقرار والعنف في المنطقة العربية، وتقدم وتنامي دور ايران ونفوذها الطائفي، واستمرار الاستنزاف الاقتصادي والمالي لدول المجلس، وغياب الرؤية الواقعية المقنعة لآفاق المسار الحالي مع التشكيك بتحقيق أهدافه على المدى المتوسط، يشكل دوافع وحواضن استراتيجية للشروع بلا تأخير بمشروع التحول والتعديل في السياسات للخروج من الأزمة بدل إدارتها كما هو حاصل اليوم.

٢- التوصيات

في ضوء التحليل الاستراتيجي الذي قدمه التقرير للأزمة وآفاقها وإضافة إلى السياسات المتقدمة أعلاه، يقترح التقرير عدداً من التوصيات للمساعدة على الخروج من الأزمة القائمة لدول الخليج مع دول وقوى الربيع العربي، ولإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ووقف نزيف الدم والفوضى وأعمال العنف والإرهاب والتطرف والتكفير، ومن أهمها:

- تنسيق جهود دول مجلس التعاون الخليجي وتوحيدها، وترتيب البيت الخليجي على أسس مشتركة وحد أدنى من المواقف الموحدة، ما يجعل من تبنيها مقاربة جماعية تقوم على التوفيق والتوافق وعدم الإقصاء أو الاستعداء لأي طرف سبباً لتجنبها أي انعكاسات سلبية للتحولات في المنطقة.
- العمل على وقف كافة أعمال العنف والقتل وسيل الدماء في الوطن العربي، ولو بشكل مؤقت إلى حين اتخاذ سياسات جديدة تحقق الأمن والاستقرار الدائم.
- بلورة مشروع مصالحات عربية شعبية- شعبية وشعبية- رسمية ورسمية- رسمية يعده فريق عربي من الخبراء والحكماء المقبولين من مختلف الأقطار، وتدعمه دول الخليج.
- وضع هدف تحقيق الاستقرار الشامل واستئناف برامج التنمية أساساً للمواقف والسياسات الخليجية، لتتحول إلى سياسات عربية.
- تطوير مقاربة شاملة لحل الأزمة اليمنية بوصفها مصدر خطر وتهديد مباشر لأمن دول الخليج واستقرارها.
- إعادة تبني القضية الفلسطينية كقاسم مشترك بين المواقف العربية جميعاً، ودعم الشعب الفلسطيني ومظلمته، وفرض مصالحة فلسطينية على مختلف الفرقاء برعاية عربية جماعية.
- يدعو الفريق الأردن بوصفه مقرباً من دول الخليج أن يبادر إلى تقديم نموذج توافقات داخلية شاملة، وتمتين جبهته الداخلية، وتبني إصلاحات بنيوية في

القانون والدستور وصولاً إلى حكومة وحدة وطنية تقوم على حماية الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد، وتتبنى القضية الفلسطينية، وتدعم المصالحة الوطنية الفلسطينية، وأن تقدم نموذجها النظري والعملي هذا بين يدي دول المجلس، وبالتالي مساهمتها في النأي بدول الخليج عن دعم أي طرف ضد طرف عربي آخر في أي قطر عربي من أقطار الربيع العربي في ظل الصراعات المدمرة التي تجتاح هذه الدول.

- عقد ورش فكرية وسياسية استراتيجية مغلقة لمناقشة مسار إدارة الأزمة ونتائجه العملية وآفاقه.

وختاماً يتمنى الفريق أن تجد هذه السياسات المقترحة والتوصيات طريقها إلى التنفيذ، كما يتمنى أن تنجح الجهود في إعادة الاستقرار والأمن إلى ربوع الوطن العربي، وبما يحفظ أمنه واستقراره وازدهاره، ويعتقد التقرير أن سياسات دول الخليج الجديدة سوف تلعب دوراً حاسماً خلال هذا العام في تحقيق ذلك.

الملف البيبلوغرافي

الثورات والحراكات الإصلاحية العربية

٢٠١١- ٢٠١٥

- المراجع العربية والانجليزية
- مراجعة كتاب
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الثورات والحراكات الإصلاحية العربية (٢٠١١- ٢٠١٥)*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- أبو جابر، كامل وآخرون، **الإسلاميون والمسيحيون العرب،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٣.
- أبو فطيم، مهدي علي، **الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين.** بيروت، وسائل الإعلام العالمية للخدمات، ٢٠١٢.
- إسماعيل، مصطفى عثمان، **الربيع العربي.. ثورات لم تكتمل بعد: علاقات العرب عبر العصور ومستقبلها بعد ثورات الربيع العربي،** القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١٣.
- بالحاج، فرج. **إدارة التحرر: من فلسفة الإسلام إلى ثورات الربيع العربي،** تونس، الدار التونسية للكتاب، ٢٠١٤.
- بحيري، يوسف، **نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي،** مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠١٢.
- بشارة، مروان، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها،** الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣.
- بونعمان، سلمان، **أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة،** بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣.

* إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

- توفيق، صلاح الدين محمد ونادية حسن السيد علي، **الربيع العربي وآفاقه المستقبلية: منطلقا لإصلاح منظومة التربية العربية- رؤى استشرافية،** القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- الرنتيسي، محمود سمير، **السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣،** الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.
- زواوي، محمد سليمان، **أمن مصر القومي وتحديات البيئة الإقليمية بعد الربيع العربي،** القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٣.
- شريف، محمد إبراهيم، **ما بعد ثورات الربيع العربي،** لندن، طوى للنشر والإعلام، ٢٠١٣.
- شريف، محمد بن شاكر، **الإسلاميون وخوض المعترك السياسي: بعد الربيع العربي ترشحاً وانتخاباً،** القاهرة، دار الصفوة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- شعبان، عبد الحسين، **الشعب يريد...! تأملات فكرية في الربيع العربي،** القاهرة، أطلس، ٢٠١٢.
- الصواني، يوسف محمد وريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي.. الانتفاضة والإصلاح والثورة،** بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٣.
- عبد اللطيف، كمال ووليد عبد الحي وآخرون، **الانفجار العربيّ الكبير: في الأبعاد الثقافيّة والسياسيّة،** الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- عويضة، بسام، **الربيع العربي بين الفكر والخطاب الإعلامي،** رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢.
- قويسي، حامد وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
- قويسي، حامد وآخرون، **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربية الدّلالات الواقعية والآفاق المستقبلية،** عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١.

- الكبسي، محمد علي، **كيمياء الربيع التونسي والعربي،** الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.
- مديني، توفيق وعبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.
- مطاوع، محمد، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي، الوقائع والتفسيرات.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.
- مكاوي، محمد محمود، **الاقتصاديات الإسلامية بين الواقع والإستراتيجية في ظل ثورات الربيع العربي.** القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- ناجي، محمد عباس، **الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد،** القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١.

٢. الدوريات

- "حلقة نقاشية: المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء"، **المستقبل العربي،** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٥٤-١٠٤.
- "ندوة التواصل الفكري الشبابي العربي الخامسة: "الحراك العربي بعد أربع سنوات: رؤى شبابية"، بيروت، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥، **المستقبل العربي،** السنة ٣٧، العدد ٤٣٣، آذار/ مارس ٢٠١٥، ص٢٢١-٢٢٣.
- "ندوة العدد: إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية،** السنة ١٧، العدد ٦٦، شتاء ٢٠١٤.
- أبو الخير، كارن، " كيف يرون الربيع العربي؟ سقوط الجمهوريات العتيدة، ارتفاع أصوات غير مألوفة، تصدع نظرية هنتنجتون "التصادمية"، **السياسة الدولية،** السنة ٤٨، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢.

- أوغلو، أحمد داود، "شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟" أجرى المقابلة ميشال نوفل وجنكيز تشاندار، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣، ص٢٣-٣٤.
- بدارين، إميل "فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية"، **عُمران:** السنة ٣، العدد ١١، شتاء ٢٠١٥، ص١٣٦-١١٩.
- بوروبي، عبد اللطيف، "المعضلة الأمنية في الوطن العربي بعد ٢٠١١: ضرورة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي"، **المستقبل العربي،** السنة ٣٧، العدد ٤٣٢، فبراير/ شباط ٢٠١٥، ص٧-٢٠.
- تاشبينار، عمر، "أوباما والديناميات المتغيرة في الشرق الأوسط" ترجمة: نسرين ناضر. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد ٩٧، شتاء ٢٠١٤، ص٧-١٢.
- الذوادي، محمود، "تصدع الهوية الإسلامية يحبط الربيع العربي"، **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤.
- صايغ، يزيد، "المعارضة السورية ومشكلة القيادة"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط،** ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.
- صايغ، يزيد، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط،** ١ آب/ أغسطس ٢٠١٢.
- عبد الحليم، لبنى، " الثورات العربية في الإعلام الإسرائيلي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية،** السنة ١٦، العدد ٦١، خريف ٢٠١٢.
- عبد العاطي، عمرو، "عام رابع: إخفاقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤.
- علوي، مصطفى، "إشكاليات متعددة: معضلة بناء السياسة الخارجية لدول الربيع العربي"، **السياسة الدولية،** السنة ٤٩، العدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣.

- مطاوع، محمد، "الغرب وقضايا الشرق الأوسط من "حرب العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الوقائع والتفسيرات"، **المستقبل العربي،** السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/ أغسطس ٢٠١٤، ص٤١-٥٤.
- منصور، جوني، "أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية،** السنة ١٦، العدد ٥٩، ربيع ٢٠١٢.
- هاشم، نوار جليل وأمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجاً)"، **سياسات عربية،** العدد ١٢، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص١٢٦-١١٢.
- ودكا، جاكوب وسارة كوسميس، "الاتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الاستراتيجية في الجوار المضطرب"، **رؤية تركية،** السنة ٢، العدد ٥، ربيع ٢٠١٤، ص١٣١-١٥٢.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Amar, Paul and Vijay Prashad, eds. 2013. *Dispatches from the Arab Spring*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Amin, Magdi et al. *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. New York: Oxford University Press, 2012.
- Beinin, Joel and Frédéric Vairel, eds. Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa. Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.
- Bishara, Marwan. The Invisible Arab: The Promise and Peril of the Arab Revolutions. New York: Nation Books, 2012.
- Brynen, Rex, Peter Moore and Basel Salloukh. Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World. Boulder, CO: Lynne Reinner Publishers, 2012.

- Cammett, Melani and Ishac Diwan. The Political Economy of the Arab Uprisings. New York: Westview Press, 2013.
- Cook, Steven A. The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square. New York: Oxford University Press, 2012.
- Dabashi, Hamid. The Arab Spring: The End of Postcolonialism. London: Zed Books, 2012.
- Diamond, Larry and Marc F. Plattner, Democratization and Authoritarianism in the Arab World. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Faris, David. Dissent and Revolution in a Digital Age: Social Media, Blogging and Activism in Egypt. New York: I.B. Tauris, 2013.
- Fosshagen, Kjetil. Arab Spring: Uprisings, Powers, Interventions. New York: Berghahn, 2014.
- Gana, Nouri, ed. The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013.
- Grand, Stephen R. Understanding Tahrir Square: What Transitions Elsewhere Can Teach Us about the Prospects for Arab Democracy. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2014.
- Haas, Mark L. and David W. Lesch. The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East. Boulder, CO: Westview Press, 2012.
- Howard, Phillip N. and Muzammil M. Hussain. Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring. New York: Oxford University Press, 2013.
- Inbar, Efraim, ed. The Arab Spring, Democracy and Security: Domestic and International Ramifications. New York: Routledge, 2013.
- Iskandar, Adel and Bassam Haddad, eds. Mediating the Arab Uprisings. Washington, D.C.: Tadween Publishing, 2013.

- Jamal, Amaney. Of Empires and Citizens: Pro-American Democracy Or No Democracy at All?. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012.
- Lynch, Marc, ed. Islamists in a Changing Middle East. Washington DC: Foreign Policy, 2012.
- Korany, Bahgat and Rabab El-Mahdi, eds. Arab Spring in Egypt: Revolution and Beyond. Cairo: The American University in Cairo Press, 2012.
- Matthiesen, Toby. Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn't. Stanford, CA: Stanford University Press, 2013.
- Prashad, Vijay. Arab Spring, Libyan Winter. Oakland, CA: AK Press, 2012.
- Owen, Roger. The Rise and Fall of Arab Presidents for Life. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012.
- Rose, Gideon et al. The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next. New York: Council on Foreign Relations, 2011.
- Tripp, Charles. The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Ulrichsen, Kristian Coates. Qatar and the Arab Spring. London: Hurst, forthcoming.
- Willis, Michael J. Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring. London: C. Hurst & Company, 2012.
- Wright, Robin. Rock the Casbah: Rage and Rebellion Across the Islamic World. New York: Simon & Schuster, 2011.
- Yazbek, Samar. A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution (trans. Max Weiss). London: Haus, 2012.

2. Journal Articles

- Aday, Sean, et al., "Watching from Afar: Media Consumption Patterns Around the Arab Spring." American Behavioral Scientist 57, no.4 (2013).
- Ahy, Maximillian Hänska. "Networked communication and the Arab Spring: Linking broadcast and social media." New Media & Society (2014).
- al-Zo'by, Mazhar, and Birol Başkan. "Discourse and oppositionality in the Arab Spring: The case of the Muslim Brotherhood in the UAE." International Sociology (2014).
- Ayoob, Mohammed. "The Arab Spring: Its Geostrategic Significance." Middle East Policy 19, no.3 (2012).
- Bamyeh, Mohammed. "Anarchist Philosophy, Civic Traditions and the Culture of the Arab Revolutions." Middle East Journal of Culture and Communication 5 (2012).
- Barkey, Henri. "Turkish-Iranian competition after the Arab spring." Survival 54, no.6 (2012).
- Buehler, Matt. "Safety-Valve Elections and the Arab Spring: The Weakening (and Resurgence) of Morocco's Islamist Party." Terrorism and Political Violence 25, no.1 (2013).
- Buehler, Matt. "The Threat to 'Un-Moderate': Moroccan Islamists and the Arab Spring." Middle East Law and Governance 5.3 (2013).
- Comunello, Francesca and Giuseppe Anzera. "Will the revolution be tweeted? A conceptual framework for understanding the social media and the Arab spring." Islam and Christian-Muslim Relations 1 (2012).
- Davenport, Christian and Will Moore. "The Arab Spring, Winter, and Back Again? (Re)Introducing the Dissent-Repression Nexus with a Twist." International Interaction 38, no.5 (2012).

- El-Hibri, Hatim. "Arab Revolutions: Breaking Fear| The Cultural Logic of Visibility in the Arab Uprisings." International Journal of Communication 8 (2014).
- el-Nawawy, Mohammed, and Sahar Khamis. "Arab Revolutions: Breaking Fear| Blogging Against Violations of Human Rights in Egypt: An Analysis of Five Political Blogs." International Journal of Communication 8 (2014).
- Fadel, Mohammed. "Modernist Political Thought and the Egyptian and Tunisian Revolutions of 2011." Middle East Law and Governance 3 (2011).
- Filali-Ansary, Abdou. "The Languages of the Arab Revolutions." Journal of Democracy 23, no. 2 (2012).
- Goldstone, Jack A. "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies." Foreign Affairs 90, no. 3 (2011).
- Hanafi, Sari. "The Arab revolutions: the emergence of a new political subjectivity." Contemporary Arab Affairs 5, no.2 (2012).
- Hannoum, Abdelmajid. "Tangier in the time of Arab revolutions: an ethnopolitical diary." Journal of North African Studies 18, no.2 (2013).
- Hermez, Sami. "On Dignity and Clientelism: Lebanon in the Context of the 2011 Arab Revolutions." Studies in Ethnicity and Nationalism 11: 3 (2011).
- Hoffmann, Michael and Amaney Jamal. "Religion in the Arab Spring: Between Two Competing Narratives." The Journal of Politics 76.3 (2014).
- Johansson-Nogues, Elisabeth. "Gendering the Arab Spring?" Security Dialogue 44, no.5-6.

- Kaye, Dalia Dassa and Frederic Wehrey. "Arab Spring, Persian Winter: Will Iran Emerge the Winner from the Arab Revolt?" Foreign Affairs 90, no. 4 (2011).
- Kurzman, Charels. "The Arab Spring Uncoiled." Mobilization 17, no.4 (2012).
- Lotan, G., Graeff, E., Ananny, M., Gaffney, D., Pearce, I., & boyd, d. "The Arab Spring The Revolutions Were Tweeted: Information Flows during the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions." International Journal of Communication 5 (2011).
- Mansfield, Edward and Jack Snyder. "Democratization and the Arab Spring." International Interaction 38, no.5 (2012).
- Moore, Pete. "The Bread Revolutions of 2011: Teaching the Political Economies of the Middle East." PS 46, no.2 (2013).
- Öniş, Ziya. "Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Influence in a Turbulent Middle East." Mediterranean Politics ahead-of-print (2014).
- Parolin, Gianluca P. "Constitutions against Revolutions: Political Participation in North Africa." British Journal of Middle Eastern Studies ahead-of-print (2014).
- Rivetti, Paola. "Democracy and Secularism in Iran: Lessons for the Arab Spring?" Mediterranean Politics (2013).
- Robertson, Alexa. "Connecting in Crisis: The Old and New Media in the Arab Spring." International Journal of Press/Politics 18, no.3 (2013).
- Roy, Olivier. "The Transformation of the Arab World." Journal of Democracy 23, no. 3 (2012).
- Ryan, Curtis. "Jordanian Foreign Policy and the Arab Spring." Middle East Policy 21.1 (2014).
- Shokr, Ahmad. "Reflections on Two Revolutions." Middle East Report 265 (2012).

- Snowdon, Peter. "The Revolution Will be Uploaded: Vernacular Video and the Arab Spring." Culture Unbound: Journal of Current Cultural Research 6 (2014).
- Stigall, Dan E. "The Civil Codes of Libya and Syria: Hybridity, Durability, and Post-Revolution Viability in the Aftermath of the Arab Spring." Emory International Law Review 28.1 (2014).
- Wolfsfeld, Gadi, Elad Segev and Tamir Sheafer. "Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First." The International Journal of Press/Politics (2013).

مراجعة كتاب

الحشد من أجل الديمقراطية: مقارنة بين ١٩٨٩ و٢٠١١[1]

Mobilizing for Democracy: Comparing 1989 and 2011. Donatella Della Porta. Oxford University Press. March 2014

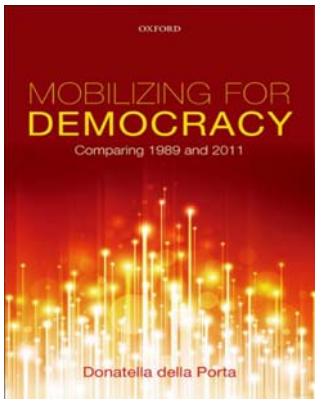

هذا الكتاب من تأليف " لدوناتيللا ديلا بورتا" وهي عالمةٌ في دراسات الحراكات الاجتماعية، وقد كتبت كذلك في العنف السياسي وفي "الإرهاب" ، وقد نشرت هذا الكتاب جامعة أوكسفورد في مارس ٢٠١٤ .

يسعى هذا الكتاب إلى دراسة أبرز محطات موجات التحول الديمقراطي من منظور دراسات الحراك المجتمعي، معتمداً على موجة ١٩٨٩ في أوروبا والربيع العربي في ٢٠١١ كنماذج للدراسة، حيث تسعى المؤلفة إلى صياغة نظريات حول الآليات والأحوال التي تبدو عرضية أو عفوية والتي تنشأ وتلتفي في عملية الحشد والتوجيه من أجل صنع تحول ديمقراطي، وبشكل خاص عمليات التحول الديمقراطي التي تنطلق من القاعدة الشعبية العامة، وليس بصنع أو توجيه من أطراف فاعلة ومؤثرة.

وقد أطلق الربيع العربي العنان لأبحاث ومراجعات متزايدة تدرس البدايات والخلفيات والديناميات، بالإضافة إلى دور وتأثير الانتفاضات العربية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، حيث نُظم عدد كبير من المؤتمرات والورشات من أجل تفكيك المشهد السياسي في الشرق الأوسط وفهم خلفياته.

---

[1] **http://blogs.lse.ac.uk/lsereviewofbooks/2014/05/20/book-review-mobilizing-for-democracy-comparing-1989-and-2011-by-donatella-della-porta /**

يتمثل أحد الوسائل الشائعة في تقديم فهم للحراكات الشعبية العفوية في اللجوء إلى أطر تاريخية مشابهة، ويقترح الكثيرون تشبيه الثورات العربية بثورات شرق أوروبا في ١٩٨٩ وبربيع براغ ١٩٦٨ الذي استعير منه اسم "الربيع العربي".

دونتيللا ديللا بورتا- وهي عالمةٌ في دراسات الحراكات الاجتماعية- لم تستطع النأي بنفسها عن الأجواء العامة التي اعتبرت مسبقاً الحراك في عدد من الدول العربية ربيعاً ديموقراطياً، الأمر الذي يظهر جلياً في عنوان كتابها "التعبئة من أجل الديموقراطية: مقارنة بين ١٩٨٩ و٢٠١١".

يتناول الكتاب بشكل كبير ما يطلق عليه "التحول الديمقراطي الزاخر" الذي قد ينحى المنحى العنيف، والذي تبدأ فيه الحراكات الشعبية بالمساومة مع مؤسسات الدولة وتبدأ "النخب" بمحاولة التأثير على حراك الشارع وتوجيهه واستغلاله لتحقيق مصالحها أو لتجنب خطره على مصالحها.

لا ينبغي النظر إلى هذا الكتاب على أنه مجرد مسعىً للمقارنة بين موجتين ثوريتيْن، فالكتاب يقدم العديد من المساهمات الكبيرة، فهو أولاً يثري مجالات دراسات التحول الديمقراطي والحراك المجتمعي عن طريق التحقيق في كيفية تفاعل مختلف الأطراف الفاعلة مع مختلف مراحل التعبئة الجماهيرية في طريقها نحو التحرر، ومن ناحية ثانية فإنه يحلل بدقة الميكانيكيات العامة التي تُنتج موجتيْن مختلفتيْن من الحراك، الأمر الذي من شأنه أن يقدم خارطة فكرية لخصائص وديناميات عمليات التحول الديمقراطي الكبيرة أو العنيفة أو كما يطلق عليها الكتاب "الزاخرة".

ثالثاً، يُعد هذا العمل غنياً تجريبياً الأمر الذي يجعل نظرياته قوية ومتكاملة، حيث يتناول تجارب كل من جمهورية ألمانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، تونس، وبتركيز أكبر على الحالة المصرية، كما يناقش حالات كل من هنغاريا وبولندا والمغرب واليمن وتركيا ليحلل دور التحالفات والتسويات في التحول الديموقراطي، بالإضافة إلى رومانيا وألبانيا وليبيا وسوريا لاختبار نماذج من أدوار الانقلابات.

علاوةً على ذلك، فإن الكتاب يتصف بالشمول، حيث يُعرف "المشتبه بهم الدائمين" في دراسات الحراكات المجتمعية- الأطر، هياكل التعبئة، الفرص والثغرات، العنف والقمع، كما يتناول جوانب تُعتبر هامشية إلى حد ما في معادلات التغيير، مثل دور الوطنية والقومية في تعبئة أطراف المعادلة.

تقدم ديللا بورتا ثلاثة نماذج لشرح أسباب الحصول على نتائج مختلفة من الحراكات الديمقراطية المنطلقة من القاعدة الشعبية، تلك النماذج قائمة بشكل أساسي على مستوى الفرص السياسية التي تتاح للمتظاهرين في مراحل معينة، بالإضافة إلى الموارد التي تصطف إلى جانب ذلك الحراك وتساهم في دعم الحشد. تلك النماذج هي نموذج التحول الديمقراطي الكبير، ونموذج الالتقاء عند "المصالح المشتركة"، ونموذج التحول الديمقراطي المضطرب.

ويزعم الكتاب بأن النموذج الأول يتحقق عندما تفشل السلطات في القمع وتنقسم داخلياً، في حين يتوفر مجتمع مدني نابض بالحياة، وتتوفر الأطر المنتفعة من التحول الديمقراطي الذي ينشده الشارع. بينما يتحقق النموذج الثاني عندما يحدث قمع محدود إلى جانب مساومات وانقسام بين النخب قبل وصول المظاهرات إلى مرحلة الانتشار العام أو "الانتفاضة"، ويقرن ذلك بوجود مجتمع مدني ومنفعة من الخطاب الديمقراطي. أما الحالة الأخيرة فهي حالة القمع الكبير الذي ربما يصل حد الانقسام في العسكر، ويقابل ذلك ضعف في المجتمع المدني مع محدودية وجود الأطر المنتفعة بالتحول الديمقراطي.

يُناقش الكتاب الفرص السياسية التي تتاح للحراكات الشعبية، ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، تونس، ومصر، تسببت قوة المظاهرات ووضوح توجهاتها وأهدافها للجميع وعلو سقف مطالبها إلى إجبار السلطات بالتراجع عن الكبت والقمع، عدا عن الانقسام في دوائر النظام العليا وبالتالي سعيها لتقديم تنازلات، الأمر الذي أتاح فرصة ممتازة للثورة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب.

وفي الحالة التونسية، بدأت الاتحادات الرسمية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل بالابتعاد تدريجياً عن صف النظام خلال الانتفاضة، كما رفض الجيش مواجهة المظاهرات

وترك جهاز الشرطة الصغير وحيداً في الساحة، الأمر الذي خلق الأجواء المثالية لحدوث قفزة كبيرة في تسارع الأحداث.

لقد وفقت الكاتبة في تغطية العوامل الدولية والمحلية المترابطة والمؤثرة على ديناميات التظاهر، وفي مثالٍ على ذلك وردت الحالة الألمانية الشرقية التي اضطرت فيها السلطات إلى التخفيف من الضغط على الشارع، فقد كان الاتحاد السوفييتي سحب دعمه العسكري والمالي لحساب دولٍ كان يعتبرها أكثر أهمية وحسب، الأمر الذي أضعف النظام في ألمانيا، بل ودفعها إلى الرغبة في تقديم صورة إيجابية للمجتمع الدولي طمعاً بالدعم الاقتصادي، الأمر الذي ساهم في منح قوى الشارع هامشاً أكبر للحشد والتظاهر.

كما يتحدث الكتاب عن التباين في دور الشعبوية والقومية، ويقدم حالتي دول البلطيق ويوغوسلافيا كمثالٍ على ذلك التباين، ففي الأولى كانت القومية عاملاً إيجابياً في عملية التحول الديموقراطي بحسب الكتاب، بينما لم يكن كذلك في حالة يوغوسلافيا، الأمر الذي دفع الكاتبة إلى الاستنتاج بأن الخطاب القومي يمكن أن يكون سلاحاً جيداً بيد نخب الحشد من أجل الديمقراطية ولكنه أيضاً يمكن أن يكون على النقيض تماماً.

ختاماً، فإن هذا العمل يُعد مهماً وغنياً وجذاباً للقراء المهتمين بفهم دور القاعدة الشعبية العامة في صنع أجواء الاندفاع نحو الديمقراطية وتحريك المظاهرات وتحدي وإحراج النخب والأطر المنظمة.

أحدث الإصدارات

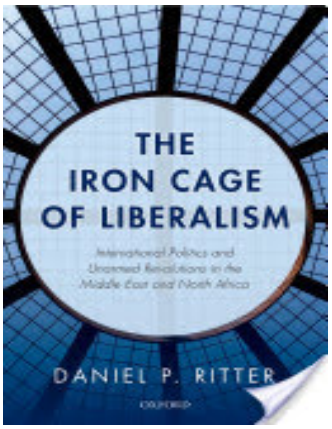

Ritter, Daniel. *The Iron Cage of Liberalism: International Politics and Unarmed Revolutions in the Middle East and North Africa*. UK: Oxford University Press. 2015.

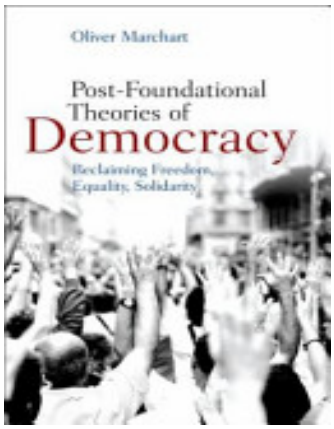

Marchart, Oliver. *Post-foundational Theories of Democracy: Reclaiming Freedom, Equality, Solidarity*. UK: Edinburgh University Press. 2015.

Härtel, Charmine E J. *The Arab Spring*. UK, Bradford: Emerald Group Publishing. 2015.

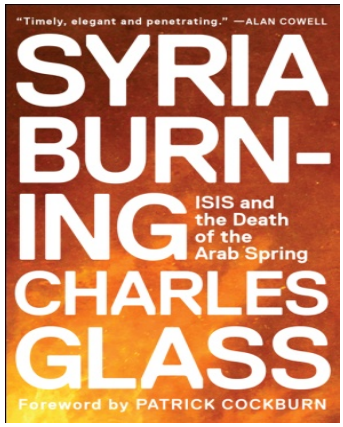

Glass, Charles. *Syria Burning: The Islamic State and the Death of the Arab Spring*. USA, New York: OR Books. 2015.

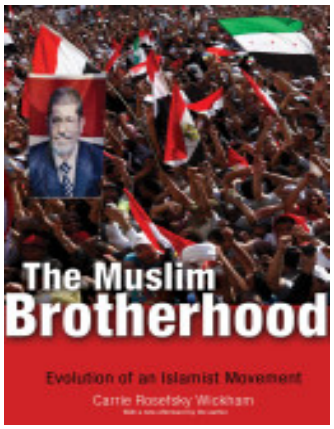

Wickham, Carrie Rosefsky. *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement*. USA, New Jersey: Princeton University Press. 2015.

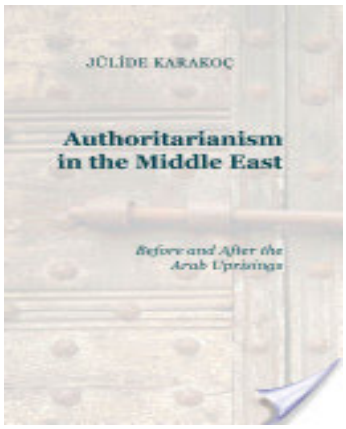

Karakoç, Jülide. *Authoritarianism in the Middle East: Before and After the Arab Uprisings*. UK, London: Palgrave Macmillan. 2015.

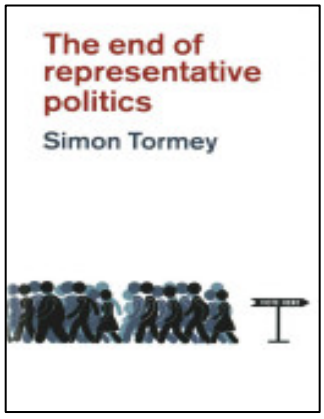

Tormey, Simon. T*he End of Representative Politics*. USA, New Jersey: Wiley. 2015.

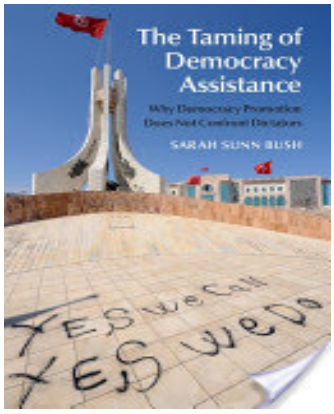

Bush, Sarah Sunn. *The Taming of Democracy Assistance*. UK: Cambridge University Press. 2015.

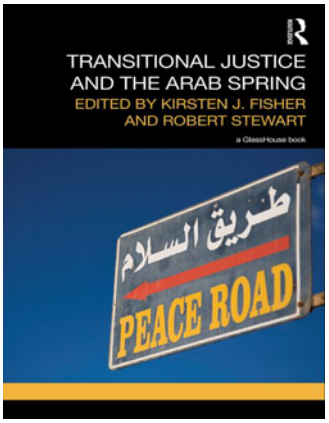

Fisher, Kirsten J. and Robert Stewart. *Transitional Justice and the Arab Spring*. UK: Taylor & Francis. 2015.

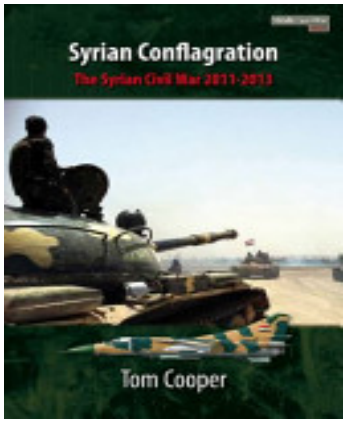

Cooper, Tom. *Syrian Conflagration: The Syrian Civil War, 2011-2013*. UK, Cambridge. 2015.

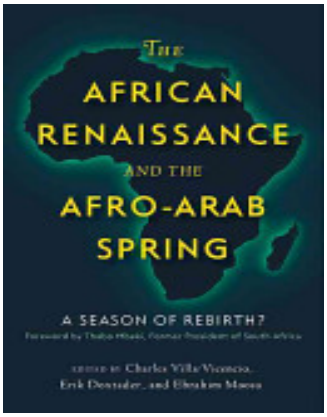

Villa-Vicencio, Charles, Erik Doxtader, and Ebrahim Moosa. *The African Renaissance and the Afro-Arab Spring: A Season of Rebirth?*. USA, Washington, D.C.: Georgetown University Press. 2015.

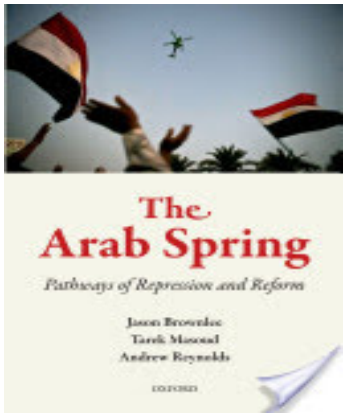

Brownlee, Jason, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*. UK: Oxford University Press. 2015.

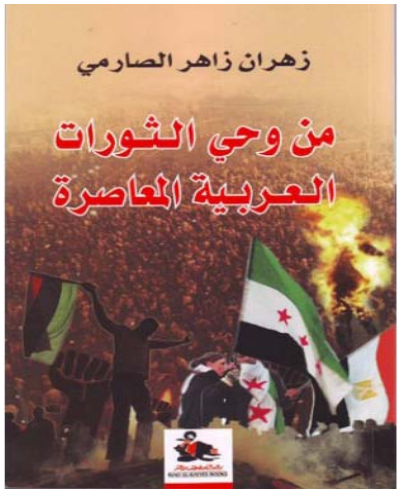

الصارمي، زهران بن زاهر، من وحي الثورات العربية، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر. ٢٠١٥.

region and end the bloodshed, violence, terror, extremism and takfir. Among these are the following:

- Coordinating and unifying the GCC states' stands
- Reconsidering the GCC internal matters on joint bases with the least of united attitudes
- Attempting to halt all acts of violence, killing and bloodshed in the Arab World, even temporarily until new policies are adopted to accomplish permanent security and stability
- Setting a target of comprehensive stability, as well as resuming development programmes as a foundation for GCC stands and policies, so they could become general Arab policies
- Setting up and supporting a public-public, public-official and official-official reconciliation project by an Arab team of specialists and wise individuals acceptable by all the countries
- Developing an overall approach to end the Yemeni crisis, which constitutes a direct menace to the security and stability of the GCC states, and
- Calling on Jordan, as a close ally, to launch a model of comprehensive internal accord, consolidate its national front and adopt structural constitutional and legal reforms. That would make Amman prevent the GCC states from backing any Arab party against another in any Arab Spring countries in light of the destructive conflicts sweeping them.

- Reaching understandings, which would put an end to the concerns and move the parties to minimum cooperation
- Shifting from confrontation and instability of the region, while allowing a margin for political difference, and
- Continuing the conflict to resolve it by defeating and completely excluding the political Islam powers from the scene, or the failure of such efforts.

Upon exploring the dimensions, possible scenarios and open options, it is found that there is a chance before the GCC states to overcome the crisis, due to their possession of the following strengths:

- Vital and strategic interest for a way out of the crisis in light of the failure of violence and the expanding influence of extremist militias
- Persistence of welcoming of the GCC states' role as a strategic one by the parties backing the uprisings and political reform projects
- Anti-uprisings powers' reliance on financial and security support from the GCC states, but without having any internal potential for continuity, and
- Lack of decisiveness in the stand of Western countries on Arab Spring as well as their readiness to deal with any shifts as long as they do not pose a threat to the Western direct interests.

In conclusion, a number of recommendations are made to the GCC states to help find a way out of the calamity with the Arab Spring countries and powers, restore stability in the

The major worries of the crisis may be as follows:

- Negative impacts on the internal situation of the GCC states
- Extreme concern of the collapse of the Tunisian and Egyptian regimes and the fear of the same destiny to other allied governments
- Rivalry between regional axes, and
- Classifying the winning governments in the Arab Spring states within a Turkish-Qatari ally.

The repercussions to the GCC states may be summarized as follows:

- Weakened internal structures and relations due to the disparate stands on the Arab Spring
- Mostly Playing the role of the opposition to the Arab Spring before the Arab public opinion
- Decline of their Arab and regional influence, by not being able to adopt a unified regional policy in dealing with each of Tehran and Ankara, as well as ignoring the Iranian nuclear issue assumed by the US, and
- Rising Iran's geo-strategic weight and threat to the GCC, forcing these states to deal with some regional matters in Iraq, Syria, Yemen and Bahrain according to such a progress.

Three scenarios are set for the future of the crisis: halt, persistence of the status quo and escalation. Accordingly, the options open to the parties in terms of its repercussions and possible scenarios are as follows:

Jordan has been the first Middle Eastern leg chosen by the organizers for the regional meeting a number of times. Thus, Jordanian economists called for utilizing the occasion to attract large-scale investments.

In conclusion, the kingdom has benefited from Davos, but not to the desired level. For better results, the Jordanian participation needs to be more deeply prepared, with earlier coordination between national participant parties to employ the same discourse under clear national priorities.

GCC's Crisis with the Arab Spring

Arab Crisis Team

Prepared by the Arab Crisis Team (ACT), the present report **GCC's Crisis with the Arab Spring** investigates the nature and dimensions of the Gulf Cooperation Council states' handling of the Arab uprisings as well as their options and possible scenarios. It also reviews the strengths of these countries to overcome the crisis. Finally, a number of policies are proposed and recommendations made to resolve the situation in a way that serves the return of stability to the region, away from the verge of chaos and collapse.

In the introduction, it is mentioned that the above states and the Arab World have gone through significant developments throughout the last decade, mainly the outbreak of the Arab Spring late 2010. The GCC members considered the fall of the regimes of Tunisia, Egypt and Yemen a political loss for their own. Their early reading of the new shifts actually warned that they would not find good alternatives.

In addition, three main reasons may have made the difference in the votes won by the Democratic People and National Movement parties at the expense of the AKP. The first is the attempt to adopt the Presidential instead of the Parliamentary System. The second is the upcoming independence of Iraq's Kurdistan due to the Kurds' intensive participation in favour of their party in the areas close to the region. The third is the economic factor.

However, the AKP will stay as the powerful party for being the backbone of economic stability in the country, facing a weak, disputant opposition. The AKP does not expect early elections if a government is not formed. But some argue that if this happens, those who risk the stability of the country by not taking a responsible decision in the 40 days assigned to form a cabinet. That would be in the interest of the AKP if it recognizes the message conveyed by the people in the ballot- as the party leaders said.

Jordan's Davos: Unseized Chance

Maher Al Ghareeb

The Global Economic Forum - or what was known as the European Management forum - was launched in December 1971, as a non-profit organization under the umbrella of Europe. Its essence and recommendations do not take any decisions, and its discussions are not binding to any party, whether public, private or civil society body.

The significance of the event makes Davos an annual mecca for over 2,500 participants from more than 100 countries. The developing nations tend to view its outcomes in the eyes of waiting and hope.

impoverishing, marginalizing and oppressing peoples. Arab democracies have not yet come to light.

Thus, the articles investigates the progress of the Arab Spring (2011-2013). It starts with an introduction on the significance of setting a discourse and Arab research approach to study the Arab uprisings, followed by the factors which assisted their success at the beginning and the resulting reforms. Then, the exploration covers the reasons for the return of the 'deep state' since the mid 2013 to thwart the revolutionary and reformist activities. Finally, lessons are derived from the Arab Spring experience.

Reports And Articles

Review of 2015 Turkish General Elections, Their Internal Indications

Mohammad Abed

Although the AKP party lost the relative majority, through which it could solely form a government, it maintained its lead. These votes were much more than it won in 2002 and 2007, but less than those in 2011. Therefore, in spite of the talks of the party's regression, it may be said that AKP did not actually lose a great deal of its basic public support.

There are analyses of what is seen to be a relative decline for the AKP and progress for the Kurds. Most of them refer to a significant development in the Kurdish party discourse, a ninth version of the political wing of the Kurdistan Workers' Party (PKK). It tends to present itself as a Turkish party supportive of different minorities with a Marxist economic ideology.

Arab Spring 2011-2013

Revolutions, Reform Movements and Beginning of Reversion

Amjad Jebreel

The Arab uprisings brought out the vitality of the Arab peoples. But the activity, which seemed to be promising in the early 2011, faced increasing difficulties leading to the loss of some achievements. Although it is hard in such a short article to make general conclusions about all the Arab countries, it may be said that the track of change and reform in the region is moving faster than before the uprisings, even in those states which have not seen any revolution or societal protests.

However, the embroiled Arab regimes - which represent the composition of the new Arab state - did not give in to the peoples with their youth, responsible political powers and rising demands for reform. In fact, they re-arranged their cards and strength, returning to the leadership and extremely excluding all dissidents.

The planned official political violence worked together with a number of factors, so that the departments of the 'deep state' would produce a state of instability, as part of the counter-revolution in the Arab Spring states. These parties allied with regional and international powers in a bid to abort the activity, which was promising of liberty and human values.

Therefore, extremism and violence should not be attributed to the short period of the Arab Spring, but to the long age of despotism as well as the policies of

itself. Such an internal and external challenge is likely to be a turning point between two eras of the history of the UK.

The present paper's main questions is related to the backgrounds of the fall of powers and rise of others in the British political scene as well as the serious repercussions on the future handling of issues like Islamophobia, extremism and Palestine. Other than being the first in form and content, the study is significant for giving an overall perspective of the "revolution" in the UK partisan map and its impact on subjects where recklessness may change the rules of the kingdom's internal and external links. The study could also constitute a major scholarly reference to recognize the great political shift, which may lead to detrimental strategic consequences to the country if the Conservatives go ahead with their rightist options.

To analyze the election results, the paper looks into the rival parties' campaigns, especially the two main parties' programmes. The exploration covers the surprise and its backgrounds as well as the reasons for the severe blow received by the Labour in contrast with the Conservatives' unexpected victory. There are also issues which constituted - in a way or another - points of engagement, such as the EU, Scotland's independence and human rights. Furthermore, there is the "dictator" nature of the current election system and its effect on the citizens' true democratic representation. Finally, the analysis discusses the future impact of these developments.

In the case of 1989, external powers - especially the EU and US - supported the democratic shift in political, economic and media terms. However, the uprisings in the Arab Spring states were different in facing international, regional and national counter-revolution powers, employing the above tools to switch the course of the changes, mainly to exclude the Islamists from politics. The resulting conflict often reached a civil war in some of these countries.

In conclusion, the lesson derived from those events is that there are always counter-revolutions, which are often defeated - however powerful - by the revolutions. In their rule, the former repeats the failure of the previous dictatorships, which do not have achievements to mention.

UK Democracy: Backgrounds and Challenges

2015 General Elections Review

Adeeb Zeiadeh

Although the General Elections which took place on May 7, 2015 seemed to be a pure internal British affair, it was different from previous races for several reasons. Firstly, a potential headline was the sovereignty of the kingdom, threatened by division such as the revival of strong Scottish nationalism. Secondly, the future relation with the EU was a main element of the election battle, as powerful parties tended to definitely leave it, while others were struggling not to rush to the step. Thirdly, the war on terror and extremism is expected to rise with the preparation to sweep human rights, especially with reference to the Muslim community. When the ballot “tsunami” dramatically changed the UK partisan map, the rightist Conservatives achieved as surprising absolute majority and formed the government by

rather than the tendency of the major powers to expand it to achieve their own interests which are usually contrary to the goals and aspirations of the countries in the region; to enable the oppressed peoples to exercise their right to self-determination and to choose their own political, social and economic regime fitting them.

Waves of Democracy and the Arab Spring: Comparative Study

Ahmad Al Bursan

The Arab Spring is considered an expansion of the democratic shift in the modern times and its fourth wave. The Arab peoples are not an exception of the current global political changes. History saw 2 public revolutions against totalitarianism in 1848 and 1989. Likewise, the Arab public uprisings of 2011 broke out in the face of dictatorships, which had lost their legitimacy, taking the shape of spontaneous protests calling for freedom, dignity, equality and social justice against oppression and corruption.

The causes for these revolutions were similar to a certain extent in being against regimes without a legitimacy of achievement. In the three cases, they were surprising and fast in toppling the regimes, regardless of the ideological differences. Those of 1848 called for liberalism against dictatorship, those of 1989 rose against communist regimes and those of 2011 stood up against secular regimes. For the results, liberalism and capitalism managed to rule in the first and second cases respectively. However, in the third case, the public activity was without ideology, but the fall of the regimes led to a conflict between political Islam movements and secularist, liberal groups.

Research & Studies

The Problems of expanding terrorism charges in the area via political motives

Mohammad Al Shalaldeh

Ahmad Abu Ja'far

This study aims to identify the motives and targets which lead to the expansion of terrorism concept, and consequently lead to the expansion of terrorism charges in the area to achieve political goals.

This study deals with the nature of terrorism by distinguishing it from other concepts especially the People's Armed Resistance which aims to enable people to exercise their right to self-determination.

The study also looks at the motives of terrorism and the bases of terrorist crime as well as the importance of narrowing the concept of terrorism since the expansion of the terrorism charges cast a shadow over the region and constitutes a pretext for imperialist countries to interfere in the internal affairs of countries in the region; the infringement of its resources and export of conflicts and wars to this area so that they cannot keep pace with progress in the world.

The study gives a set of recommendations that include the need to develop a comprehensive and united definition of terrorist crime in the light of religious, ethical and legal specific criteria that apply to all countries in the world without discrimination; cooperation with the world countries in order to achieve the goals of the United Nations in maintaining the international peace and security, as well as the importance of narrowing the concept of terrorism

Editorial

Jordan: Regime- Brotherhood Crisis & Solutions

Editor in Chief

According to the article, the reasons for the tension between the Muslim Brotherhood and the regime in Jordan are not yet clear, bearing in mind the former's permanent role of maintaining security and stability in the country, especially in the Arab Spring. Thus, a "shift in relation" is still controversial among analysts whether a step towards escalation or an isolated one in response to external pressures or internal considerations.

Since the establishment of the kingdom, the mutual ties have been based on the freedom of action, the keeping of national unity, the maintenance of stability and security and peaceful civil activity at all levels. In spite of sporadic security and political nuisances by the state and the group respectively, co-existence has been the major relation. The royalty considers the Brotherhood a significant guarantee of stability for the state and security for the country. Therefore, the rules of such a relation has been unbreakable, even when it changed between the Islamists and many regimes in the region.

In conclusion, as Jordan is distinguished for an order of accord where everybody is keen on maintaining national security and stability amidst a region of commotion, the negotiation table represents interest of all the parties. Therefore, the article recommends the principle of dialogue, which has become a necessity for the leaders of both sides as well as for the many wise people of the country.

Bibliography

Arab Revolutions and Reforms (2011-2015)

149 - *Arabic and English References*

161 - *Book Review*

165 - *New Releases in books*

Mohammad Abed

Contents

page	***Editorial***
7	*Jordan: Regime- Brotherhood Crisis & Solutions* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*The Problems of expanding terrorism charges in the area via political motives* ***Mohammad Al Shalaldeh*** ***Ahmad Abu Ja'far***
43	*Waves of Democracy and the Arab Spring: Comparative Study* ***Ahmad Al Bursan***
69	*UK Democracy: Backgrounds and Challenges 2015 General Elections Review* ***Adeeb Zeiadeh***
91	*Arab Spring 2011-2013.. Revolutions, Reform Movements and Beginning of Reversion* ***Amjad Jebreel***
	Reports And Articles
113	*Review of 2015 Turkish General Elections, Their Internal Indications* ***Mohammad Abed***
123	*Jordan's Davos: Unseized Chance* ***Maher Al Ghareeb***
129	*GCC's Crisis with the Arab Spring* ***Arab Crisis Team***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2015

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 19 **No. 72** **Summer 2015**